



الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية خاصة... مئوية معاهدة لوزان وحقوق الشعب الكردي

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

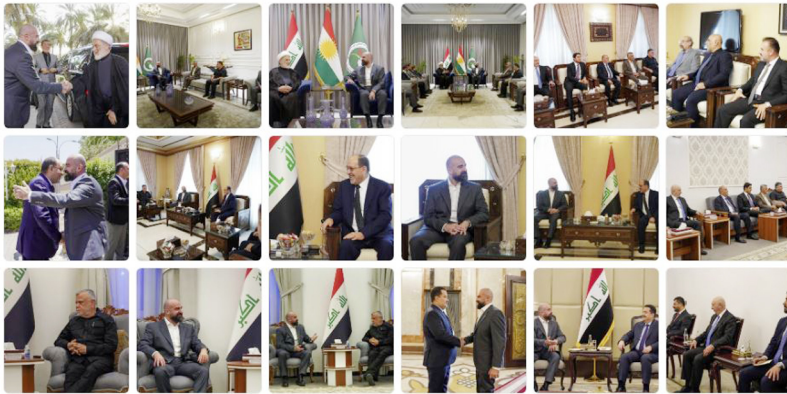
الثلاثاء

2023/07/25

No. : 7820

مع الشراكة والحقوق الدستورية

جولة اخرى من المساعي السياسية من اجل حقوق الاقليم الدستورية



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



○ العراق واقليم كردستان ..

■ **محادثات رئيس الاتحاد الوطني في بغداد:**

- ضرورة الالتزام بالاتفاقات السياسية وإرسال المستحقات المالية لاقليم كردستان
- أهمية الشراكة الحقيقية وضمن الحقوق الدستورية لشعب كردستان
- الالتزام بالدستور هو العامل الرئيس لحماية حقوق المكونات
- تاريخ العراق الجديد تم تدوينه في هذا المنزل
- الاستحقاقات المالية للاقليم، مسألة دستورية ومدرجة في الموازنة
- سياستنا واضحة وهدفنا تقديم افضل الخدمات
- رفض واسع للحكم الذي صدر ضد الصحفي شيروان شيرواني
- **ياور: التحالف الدولي يحذر من عدم توحيد قوات البيشمركة**
- المفوضية العليا تقترح اجراء انتخابات كردستان في 18 / شباط / 2024
- **الرئاسات: ضرورة تشريع القوانين التي تضمنها البرنامج الحكومي والاتفاق السياسي**
- **رئيس الجمهورية يستقبل مجلس الطوائف المسيحية والديانات الأخرى**
- المذاهب والديانات على نفس المستوى وهي جزء محترم من مكونات الشعب
- رئيس الجمهورية: أهمية بناء ثقافة التعايش السلمي

○ **مئوية معاهدة لوزان وحقوق الشعب الكردي**

- **شيرزاد اليزيدي: في مؤيبتها.. شعلة القضية الكردية تبدد "ظلام" لوزان**
- صالح مسلم: معاهدة لوزان ظالمة... وتفاهاتها سارية
- محمد سيد رصاص: من مودروس إلى لوزان.. فشل التركي في تحقيق مطالبه
- أحمد بيرهات : من مهد الحضارات إلى العصرية الديمقراطية
- لوزان...مظالم تأبى النسيان
- لوزان..رسمت حدود تركيا والشرق الأوسط وحامت حولها الأساطير والخرافات
- حسام عيتاني: معاهدة لوزان.. بعض الترتيب للعالم

○ **المرصد التركي و الملف الكردي**

- رسالة أردوغان بمناسبة مئوية توقيع معاهدة لوزان
- د.محمد نور الدين: تركيا.. ومعضلات بنيوية
- عبد الرحمن الراشد: تركيا اليوم... الصديقة

○ **الإعلام والتكنولوجيا وحرية والتعبير**

- **ضياء ثابت :** مسودات التشريعات والقوانين النافذة والإجراءات الإدارية وتأثيرها على
- حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق



ضرورة الالتزام بالاتفاقات السياسية وإرسال المستحقات المالية لاقليم كردستان

بعد وصوله العاصمة بغداد ضمن جولات المساعي السياسية، عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، اجتماع يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٢٤ في العاصمة بغداد مع السيد محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي.

وخلال الاجتماع الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة ودرباز كوسرت رسول العضو العامل في المكتب السياسي وسعدي أحمد بيبره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، تم التباحث حول الوضع السياسي، الاقتصادي والأمني في البلاد، حيث جرى التأكيد على ضرورة حل المشكلات وإنجاح برنامج الحكومة، لتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

وقد جدد الرئيس بافل جلال طالباني دعمه لبرنامج الحكومة، قائلاً: «الالتزام بالاتفاقات السياسية وحماية حقوق جميع الأطراف في إطار القانون والدستور، هو الضامن لترسيخ الاستقرار والأمن ونجاح برامج الحكومة»، داعياً إلى عدم جعل المشكلات السياسية عائقاً أمام تنفيذ برنامج عمل الحكومة وخدمة جميع القوميات والمكونات في البلد. وفي هذا الصدد، شدد رئيس الاتحاد الوطني على ضرورة حل المشكلات بين أربيل وبغداد وإرسال المستحقات المالية لاقليم كردستان، وقال: «هذه المستحقات هي حق الموظفين وقوت شعب كردستان، وليس مرتبطاً بأي حزب أو جهة سياسية».



أهمية الشراكة الحقيقية وضمن الحقوق الدستورية لشعب كردستان

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني اجتماعاً يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٢٤ في العاصمة بغداد مع السيد نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره رفعته عبد الله مقرر الهيئة العاملة ودر باز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وسعدي أحمد بيرة عضو المكتب السياسي ونزار آميدي وزير البيئة العراقي، التباحث حول الحوار والتنسيق بين القوى والأطراف السياسية في العراق وإقليم كردستان باتجاه حل جذري للمشكلات، وإنجاح برنامج عمل الحكومة وضمن الرفاهية للمواطنين.

وفيما يتعلق بالحقوق الدستورية لشعب كردستان والحل السياسي للمشكلات قال الرئيس بافل جلال طالباني: ينبغي أن يكون الدستور أساساً لحل المشكلات وتندرج حقوق شعب كردستان في الإطار نفسه. ومن شأن الشراكة الحقيقية والرؤى المشتركة لتجاوز التحديات، أن تسرع الخطى نحو بناء مستقبل أكثر استقراراً ورفاهية.



الالتزام بالدستور هو العامل الرئيس لحماية حقوق المكونات

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعاً يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٢٤ في العاصمة بغداد مع السيد هادي العامري رئيس تحالف الفتح.

وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة ودرباز كوسرت رسول العضو العامل في المكتب السياسي وسعدي أحمد بيهر عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني ونزار آميدي وزير البيئة العراقي، تم بحث آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والأمنية.

وشكل المزيد من التنسيق والتعاون بين القوى السياسية والوصول الى رؤية مشتركة لمجمل المعادلات، محورا آخر من اللقاء، وقد شدد الجانبان على ضرورة حل المشكلات العالقة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، بحيث يكون الدستور منطلقاً لحسم المشكلات وترسيخ العدالة.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى أهمية ضمان المستحقات المالية للاقليم ومواصلة الحوار الوطني البناء، قائلاً: «إن الالتزام بالدستور هو العامل الرئيس لحماية حقوق جميع القوميات والمكونات في البلاد، وإن الاستقرار والتغلب على المشكلات رهن بالعمل المشترك والمساعي المخلصة من قبل الأطراف السياسية».



تاريخ العراق الجديد تم تدوينه في هذا المنزل

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٣/٧/٢٤ في منزل الرئيس مام جلال في بغداد، الدكتور همام حمودي رئيس المجلس الأعلى الاسلامي العراقي. وخلال اللقاء الذي حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة ود. عزت صابر عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني، جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد وآخر المستجدات السياسية، حيث تم التأكيد على مبدأ التوافق والشراكة الحقيقية، بما يحفظ حقوق جميع القوميات والمكونات. كما تطرق اللقاء باهتمام الى العلاقة التاريخية بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والمجلس الأعلى الاسلامي في العراق، وقد شدد الجانبان على ضرورة تعزيزها، وفي هذا الاطار قيم د. همام حمودي عاليا دور الرئيس مام جلال وشهيد المحراب في بناء العراق الجديد، وقال: «تاريخ العراق الجديد تم تدوينه في هذا المنزل وصدرت القرارات المهمة من هنا، لذا نستذكر بتقدير تلك الأيام». من جانبه، عرض الرئيس بافل جلال طالباني استراتيجية الاتحاد الوطني إزاء مجمل المعادلات السياسية، قائلا: «حريصون على السير نحو التنسيق والعمل المشترك، لأننا نرى أنه بالتفاهم والتعاون مع أصدقائنا، يمكننا التغلب على التحديات وأن نتجه ببلدنا نحو الرفاهية».



الاستحقاقات المالية للاقليم، مسألة دستورية ومدرجة في الموازنة

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاثنين ٢٠٢٣/٧/٢٤ في بغداد، القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق.

وجرى في اللقاء التباحث حول تعزيز السلطة القضائية، استقلال المحاكم وترسيخ القانون، كما تم التأكيد على الالتزام بالقوانين المعمول بها بهدف حماية حقوق جميع القوميات والمكونات في البلد.

وشكل دعم الجهود الوطنية من أجل إنجاح برنامج الإصلاح وحل المشكلات بين أربيل وبغداد، محورا آخر من اللقاء، وقال الرئيس بافل بهذا الصدد: « جهودنا منصبة في سبيل إنهاء المشكلات وتجاوز العقبات»، داعيا الى التوقف عن جعل معيشة المواطنين ضحية للصراعات السياسية، وأن يؤدي مجلس القضاء الأعلى دوره لحماية حقوق شعب كوردستان والاستحقاقات المالية للاقليم، والتي هي مسألة دستورية تماما وتم تحديدها في إطار الموازنة العامة.



سياستنا واضحة وهدفنا تقديم افضل الخدمات

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاحد ٢٠٢٣/٧/٢٣ في دباشان، الدكتور عادل عبدالمهدي الشخصية السياسية ورئيس الوزراء العراقي الأسبق. وجرى خلال اللقاء، التباحث حول آخر المستجدات السياسية، حيث تم التأكيد على ضرورة استمرار الجهود والمساعي الوطنية من اجل استتباب الاستقرار وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات.

وقد اشار الرئيس بافل جلال طالباني الى جهود الاتحاد الوطني لتعزيز العمل المشترك واتخاذ الخطوات العملية لازدهار وتقدم البلاد، وقال: «سياستنا واضحة وهدفنا تقديم افضل الخدمات، وفي سبيل ذلك عملنا منذ البداية لحل المشكلات وكان هدفنا أن يكون الدستور أساسا لحل المشكلات. وأضاف: «التنسيق والعمل المشترك عامل الاستقرار وبناء مستقبل جدير بشعبنا الصامد».

رفض واسع للحكم الذي صدر ضد الصحفي شيروان شيرواني



أدان صحفيو كردستان، يوم الأحد ٢٠٢٣/٧/٢٣، قيام محكمة اربيل بإصدار حكم للمرة الثانية على الصحفي شيروان شيرواني بالسجن لأربع سنوات.

وخلال مؤتمر صحفي قال الصحفي كمال رؤوف: إننا كصحفيين نرفض وندين بشدة ما حدث بحق الصحفي شيروان شيرواني باسم القانون والعدالة، مؤكداً على الحقوق والقوانين الخاصة بحرية الصحافة، ومشيراً إلى أنه ولا يجوز التعامل مع الصحفيين بنفس قاسية والانتقام السياسي، مطالباً بالإفراج الفوري عن شيروان شيرواني.

من جانبه قال سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفي كردستان كاروان انور: يجب تفعيل القوانين والتعليمات الموجودة الخاصة بالصحفيين في إقليم كردستان وليس الحكم بسجن صحفي بتهمة التزوير مرة أخرى وهو داخل السجن، مؤكداً أن الحكم الذي صدر بحق الصحفي شيروان شيرواني حكم تعسفي وظالم وبعيد عن القوانين والمبادئ كافة، ولا يجوز الحكم مرة ثانية بحق صحفي وهو داخل السجن.

وفي السياق ذاته قال ممثل مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين ديارى محمد: إن أصدقاء وفريق محامي والأشخاص الذين كانوا حاضرين في المحكمة أثناء نطق الحكم على شيروان شيرواني أشاروا إلى أن الأدلة التي استندت عليها المحكمة في الحكم لم تكن كافية، موضحاً أن التهم التي ألصقت بالصحفي شيروان شيرواني لم تكن حقيقية، وأن الحكم الصادر من محاكم إقليم كردستان بحق الصحفي شيروان شيرواني غير إنساني، لافتاً إلى أنه كان يجب على المحكمة ألا تصدر مثل هذا الحكم، ولكن للأسف أثبتت المحكمة مرة أخرى بأنه ليس هناك نية للحفاظ على القانون وسيادته.

كما انضم الصحفيين والناشطين والمواطنين وقفة احتجاجية في محافظة السليمانية، ضد القرار الذي صدر مؤخراً بحق الصحفي شيروان شيرواني.

وخلال الوقفة الاحتجاجية القي بيان جاء فيه: يجب ان تتوحد جميع الجهود من اجل الدفاع عن الناشطين والصحفيين في اقليم كردستان.

واضاف البيان: ما يحدث في بادينان، بداية خطيرة وتهديد كبير لسلامة جميع الاحرار، ومحاولة لفرض السلطة الفردية على جميع مفاصل الحكم في اقليم كردستان.

كما دعا المحتجون الى اطلاق سراح الصحفي شيروان شيرواني ورفاقه باسرع وقت واعادة السيادة للقانون، كما ودعا البيان جميع المواطنين الى عدم الصمت تجاه ما يحدث من خرق لحقوق الانسان.



ياور: التحالف الدولي يحذر من عدم توحيد قوات البيشمركة

تسير خطوات توحيد قوات البيشمركة بوتيرة بطيئة دون طموحات التحالف الدولي، وتقترب المدة التي حددها الولايات المتحدة والتحالف الدولي للعملية الاصلاحية على نهايتها ولم تنفذ حتى الان الاتفاق المبرم بين اقليم كردستان والتحالف الدولي حول توحيد البيشمركة، ويقول الفريق جبار ياور: « ان مشروع قوات التحالف واطليم كردستان الذي يتضمن ٣٦ نقاط لم تنفذ حتى الان في حين تواصل قوات التحالف مساعداتها للقوات البيشمركة».

اكّد الفريق جبار ياور الخبير في الشؤون العسكرية والامنية خلال مقابلة تلفزيونية: « ان التحالف الدولي قدموا الدعم والمساندة للقوات البيشمركة وتواصل مساعداتها في عملية توحيد وزارة البيشمركة وقواتها، وان آخر العملية الاصلاحية في صفوف قوات البيشمركة كانت في زمن الرئيس الرحل مام جلال في ٢٠٠٩ حيث كانت هناك وزارتين للبيشمركة في

أربيل والسليمانية وكانت هناك مستشاريين للقوات الأمريكية في وزارة البيشمركة، وقد شكلنا ١٢ الوية موحدة تحت مظلة وزارة البيشمركة». وأشار جبار ياورالي: «انه خلال عام ٢٠١٨ بدأت عملية توحيد قوات البيشمركة، ووضعت خمس سنوات لتنفيذ هذه العملية وكان المشروع يتضمن ٣٦ نقاط من المفترض تنفيذها خلال هذه المدة المحددة، لكن حتى الان لم تنفذ ثلثي هذه النقاط وفي حال عدم الالتزام البيشمركة بهذا الاتفاق، سوف توقف قوات التحالف مساعداتها المادية والمعنوية».

الخلافات الحزبية تحول دون توحيد البيشمركة

ويقول الفريق جبار ياور: «هناك اسباب كثيرة تقف امام توحيد قوات البيشمركة لكن للأسف فان الخلافات الحزبية هي سبب آخر في ابطاء وتيرة التوحيد قوات البيشمركة». وأضاف: «مع وجود محاولات جادة لانهاء هذه الخلافات لكنها موجودة في واقع الامر بل ووصلت داخل وزارة البيشمركة وتوسعت لتصل الى خارج اروقة الوزارة».

عملية التوحيد تسير بشكل بطيء

الى ذلك أعلن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، عن عزمها على مواصلة تقديم المشورة والمساعدة وتعزيز عملية الإصلاح داخل وزارة البيشمركة، لضمان هزيمة تنظيم داعش بشكل كامل.

جاء ذلك، خلال حضور قوات التحالف الدولي، اجتماعاً دورياً لوزارة البيشمركة الأحد، حول تقدم وتعزيز دورها وفق مذكرة التفاهم لعام ٢٠٢٢ بينها وبين وزارة الدفاع الأميركية. وأقرت قوات التحالف بالتقدم الكبير الذي أحرزه مسؤولو وزارة البيشمركة لتحسين القيادة والسيطرة والشفافية المالية.

لكنها في الوقت ذاته، اعتبرت أن الهدف الأساسي لتوحيد قوات البيشمركة تحت مظلة وزارة البيشمركة «تسير ببطيء، نتيجة الوضع السياسي بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني».

ويتوقع التحالف أن يبدي إقليم كردستان إرادة سياسية لتنفيذ الإصلاحات قبل المراجعة والتقييم السنوية في سبتمبر أيلول المقبل، لا سيما في تعيين وزير مؤقت لوزارة البيشمركة.



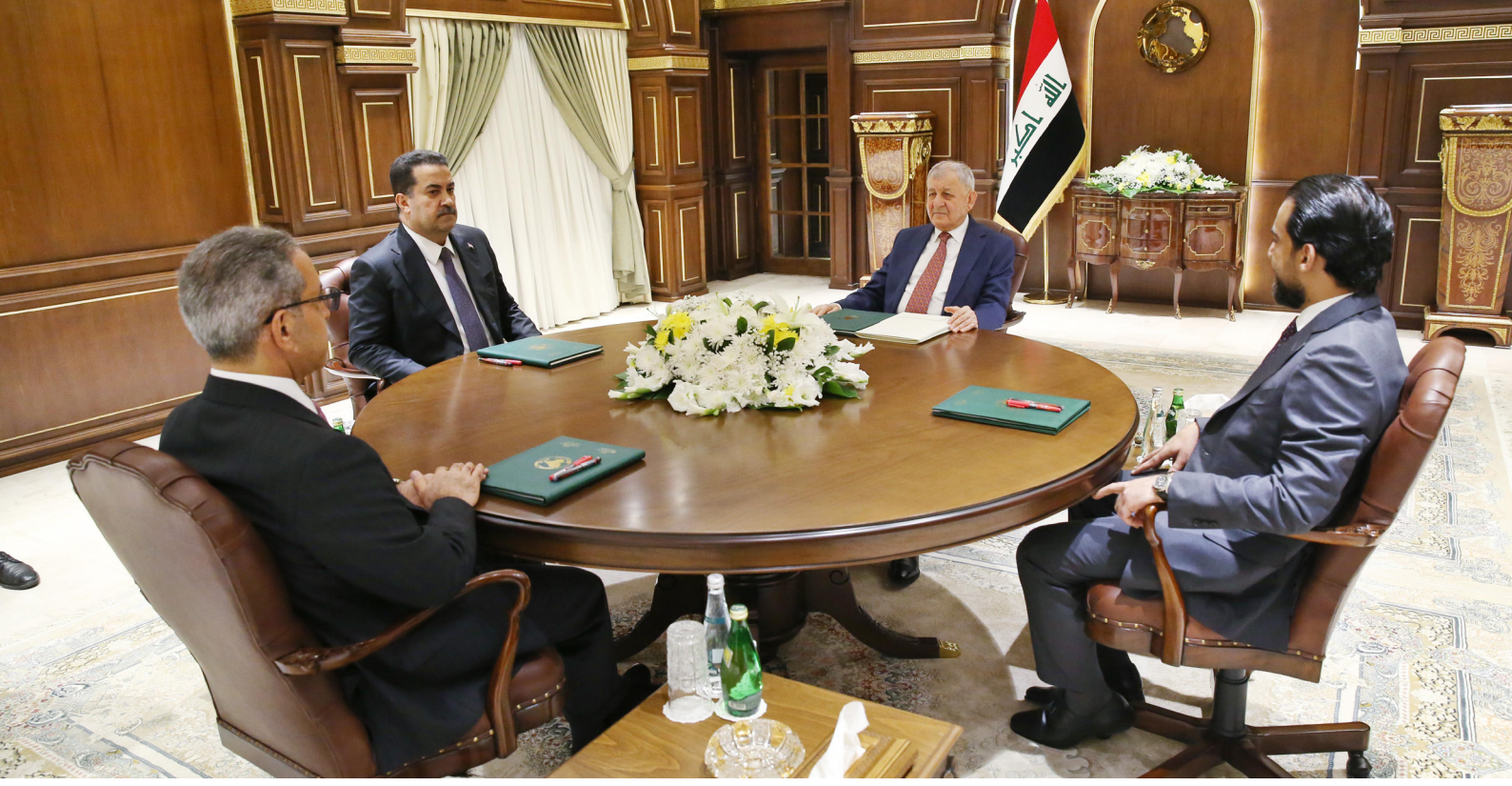
المفوضية العليا تقترح اجراء انتخابات كوردستان في 18/ شباط /2024

ذكر مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كلمته الأسبوعية، ان رئيس مجلس المفوضين والأعضاء في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عقدوا جلستهم الاعتيادية في ٢٠٢٣/٧/١٨، لمناقشة موضوعات عدة مدرجة في جدول الأعمال والمتضمنة إجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان (الدورة السادسة) بتاريخ ٢٠٢٣/١١/١٨. وأشار المجلس الى صدور القرار بتعذر إجراءاتها بما يتوافق مع هذا التاريخ كونه يؤثر على جودة الانتخابات من الناحية الفنية مما يؤدي إلى فقدانها الكثير من المعايير الدولية، وتضمن القرار اقتراحا يحدد موعدا جديدا لإجراء انتخابات الإقليم في ١٨ / شباط / ٢٠٢٤ أو أبعد من ذلك ، فيما أكد استمراره في منح الإجازات للأحزاب والتحالفات الراغبة بالمشاركة في الانتخابات المحلية.

وتضمنت الجلسة الموافقة على منح الأحزاب السياسية البالغ عددها (١١) حزبًا إجازات (مشروطة) لحين استكمال جميع متطلبات تأسيس الحزب، إضافة إلى التصديق على تغيير إسم عدد من الأحزاب السياسية. فضلاً عن مناقشة الأمور الإدارية المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وقدم مجلس المفوضين خلال الاجتماع المنعقد مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني شروحات مفصلة عن الإجراءات المتخذة استعداداً لانتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم المزمع إجراؤها في ١٨ كانون الاول من العام الحالي، فضلاً عن التباحث في موعد إجراء الانتخابات الخاصة ببرلمان كوردستان العراق.

وفي شأن متصل استقبل رئيس وأعضاء مجلس المفوضين وفدًا برلمانيًا من مجلس النواب يضم رئيس اللجنة القانونية وأعضاءها، إذ تم خلال اللقاء الحديث عن استعدادات المفوضية وإجراءاتها المتخذة لتنفيذ انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم نهاية العام الحالي والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بذلك، إضافة الى التباحث بشأن انتخابات برلمان إقليم كوردستان، وقد أكد رئيس اللجنة دعم مجلس النواب الكامل لعمل مفوضية الانتخابات واستعداده لحلحلة المصاعب التي تواجه الحدث الانتخابي المقبل.



اجتماع الرئاسات:

ضرورة تشريع القوانين التي تضمنها البرنامج الحكومي وورقة الاتفاق السياسي

عقدت الرئاسات الأحد ٢٣ تموز ٢٠٢٣، اجتماعاً ضم كلا من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، ورئيس مجلس النواب السيد محمد الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان لبحث مجمل الأوضاع في البلاد وعدد من الملفات المهمة.

ودانت الرئاسات خلال الاجتماع الإساءة المتعمدة للمصحف الشريف والعلم العراقي وترخيص السلطات السويدية ذلك. وأبدى المجتمعون دعمهم للإجراءات الحكومية الخاصة بقطع العلاقات مع السويد أو مع أية دولة لا تحترم مقدسات المسلمين أو تؤيد أي إجراء من شأنه الإساءة للمقدسات والأديان، مؤكدين في ذات الوقت على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البعثات الدبلوماسية.

وناقش الاجتماع ملف قانون الموازنة الاتحادية، وضرورة إكمال تعليماتها ومتابعة المشاريع ونوعيتها والإنفاق وفق الأولويات وبما يلبي البرنامج الحكومي، وفيما يخص الإقليم أكد الاجتماع على تطبيق المواد في قانون الموازنة العامة الاتحادية بكافة تفاصيلها التي تتعلق بالإيرادات النفطية وغير النفطية وصرف مستحقاته.

وأكدت الرئاسات، خلال الاجتماع، ضرورة تشريع القوانين التي تضمنها البرنامج الحكومي وورقة الاتفاق السياسي ووافقت عليها القوى السياسية ومنها قانون العفو العام، والنفط والغاز، وقانون مجلس الاتحاد، بالإضافة إلى جملة من مشاريع القوانين المنجزة من قبل رئاسة الجمهورية والتي تم إرسالها إلى مجلس النواب ومنها قانون الهيئة العليا لتمكين المرأة، وقانون استرداد أموال العراق، وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية.

وفي ملف المياه أكد الاجتماع العمل على متابعته مع دول المنبع بالإضافة إلى ضرورة تشريع قانون المجلس الأعلى للمياه. كما أكد الاجتماع ضرورة استمرار التعاون والتنسيق بين السلطات في الملفات كافة.



رئيس الجمهورية يستقبل مجلس الطوائف المسيحية والديانات الأخرى

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٣ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد مجلس الطوائف المسيحية الذي ضم المطران مار افرام يوسف عبا رئيس طائفة السريان الكاثوليك في بغداد، والمطران نرسييس جوزيف زباريان المدبر البطريركي للأرمن الكاثوليك، والأب مينا الاورشليمي رئيس طائفة الأقباط في العراق، والأب شمعون يونس أصلان مسؤول كنائس بغداد للكنيسة الشرقية القديمة، والأب يونان الفريد الوكيل العام لمطرانية الروم الأرثوذكس في العراق، إضافة إلى الشيخ أنمار عوده مهاوي أمين سر المجلس الروحاني الصابئي. وفي مستهل اللقاء، رحب فخامته بالوفد، معرباً عن دعمه المتواصل للطوائف والأديان في العراق وبما يرسخ التعايش السلمي والتآخي والتكاتف بين جميع مكونات المجتمع العراقي، في هذا السياق أكد السيد الرئيس أن رئاسة الجمهورية ستخصص مستشاراً لمتابعة شؤون الطوائف والأديان. وأضاف رئيس الجمهورية أن فخامته لن يكون مع أي طرف في اختلافه مع طرف آخر، وأنه يقف في منطقة وسط بين أبناء الشعب العراقي وعلى مسافة واحدة من الجميع. كما جرى خلال اللقاء، إيضاح الملابس الخاصة بسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣. من جانبه، أكد الوفد أن رئاسة الجمهورية هي الداعم الرئيس لهم، وأنهم مع وحدة الشعب العراقي بجميع مكوناته، ومع كل إجراء ينسجم مع الدستور والقانون. ودان الوفد حرق القرآن الكريم وتكرار الإساءات للكتب المقدسة والتي تعد منافية لكل القيم والمبادئ.

ويحضر وقفة احتجاجية ضد الإساءات المتعمدة للقرآن الكريم

وفي جانب آخر حضر السيد الرئيس الوقفة الاحتجاجية التي نظمت يوم الاحد في رئاسة الجمهورية احتجاجاً على الإساءات المتعمدة للقرآن الكريم وتمزيق العلم العراقي، وشارك فيها مجموعة من السيدات يمثلن مختلف الأديان والطوائف وبحضور مجلس الطوائف المسيحية والديانات الأخرى. وعبر المشاركون في الوقفة الاحتجاجية عن شجبهم وتنديدهم بحرق القرآن الكريم وتمزيق العلم العراقي، كما ندّدوا لسماح السويد والدنمارك لهذا الأعمال المسيئة للإسلام.



رئيس الجمهورية لرؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية :

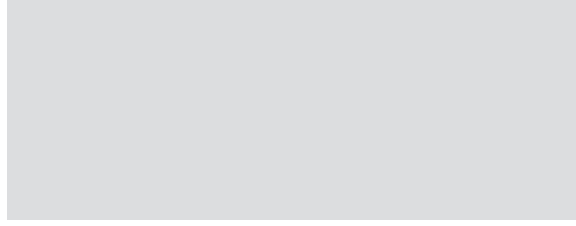
المذاهب والديانات على نفس المستوى وهي جزء محترم من مكونات الشعب

ويؤكد أهمية تشجيع الدول الشقيقة والصديقة على الاستثمار في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد،
الإثنين ٢٤ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية
العربية المعتمدة لدى العراق.

وفي مُستهل اللقاء رحب فخامته بالحضور، مؤكداً أن علاقات العراق
مع دول الجوار وباقي دول العالم خاصة الإسلامية والشرق الأوسط جيدة،
لافتاً إلى أن العمل جارٍ على توطيدها، ومعرباً عن أمله في الوصول إلى
نتائج ايجابية.

وأوضح السيد الرئيس أن الوضع في العراق أحسن بكثير الآن، وأن



المدن والمحافظات تشهد استقراراً أمنياً، وفي الوقت نفسه هناك حملات لتجفيف منابع الإرهاب.

وبين رئيس الجمهورية أنه بدون الأمن والاستقرار لا يمكن تنفيذ أي برنامج حكومي، مشيراً في هذا الصدد إلى تركيز اجتماع الرئاسات الذي عقد الأحد على أهمية مواصلة ترسيخ الأمن والاستقرار.

وشهد اللقاء أيضاً شرحاً عن الدواعي الدستورية لسحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣، والتأكيد على أن المذاهب والديانات على نفس المستوى وهي جزء محترم من المكونات الكريمة للشعب العراقي.

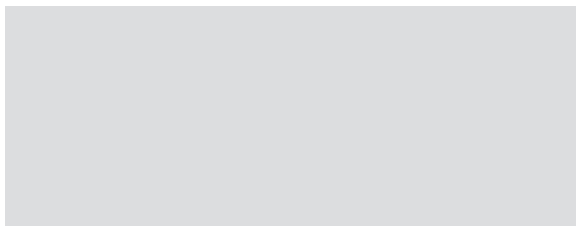
وأشار فخامته إلى أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان جيدة، والعمل جارٍ لإصدار قانون النفط والغاز، لافتاً إلى أهمية تشجيع الدول الشقيقة والصديقة على الاستثمار في العراق.

بدوره أعرب السفير السوري السيد صطام جدعان الدندج عن تمنياته بترسيخ الأمن والأمان في العراق، مؤكداً ضرورة التنسيق والتعاون المشترك.

أما السفير اللبناني السيد علي الحجاب فقد أكد أهمية العمل على طمأنة الطوائف في العراق، وشكر رئاسة الجمهورية على هذا النهج.

وأعرب السفير المصري السيد وليد محمد اسماعيل عن تأييده للإجراءات التي اتخذت في العراق بعد حرق القرآن، مشيراً إلى أهمية أمن البعثات الدبلوماسية، حيث أكد فخامة الرئيس بهذا الصدد أن جميع البعثات الدبلوماسية في العراق تحت حمايتنا، وهذا واجبنا ولن نسمح بالمساس بأمن البعثات، وقد جرى محاسبة المتورطين بالاعتداء على السفارة السويدية.

وبشأن حرق المصحف الشريف أكد فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق استنكر الاعتداءات الآثمة على القرآن الكريم وطلب من السلطات السويدية عدم تكرار تلك الأفعال المشينة.





رئيس الجمهورية: أهمية بناء ثقافة التعايش السلمي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٤ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين بلاسخت. وتحدث الرئيس، خلال اللقاء، في مجمل الأوضاع السياسية في العراق ودور الأمم المتحدة والجهود المبذولة في ملف النازحين والمهجرين، فضلاً عن التغيرات المناخية. وفي ضوء هذا جرت مناقشة عمل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها في دعم العراق وتنشيط دورها خاصة في المشاريع التي تبنتها الأمم المتحدة والملفات الإنسانية المتمثلة بحسم ملف النازحين وتيسير عودتهم إلى مناطق سكناهم. من جانبها أكدت بلاسخت حرص ممثلية الأمين العام للأمم المتحدة على بذل كل ما يمكن ويساعد العراقيين في مختلف المجالات.

استقبال وفد المجلس الدولي للحوار الديني والإنساني

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٤ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد المجلس الدولي للحوار الديني والإنساني برئاسة أمينه العام الدكتور علي موسى الموسوي. وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن التعايش السلمي ركيزة أساسية لبناء الأوطان، لافتاً إلى أهمية بناء ثقافة التعايش من خلال تضمينها في المناهج الدراسية بدءاً من المرحلة الابتدائية لخلق جيل يؤمن بالعيش المشترك. من جانبه، أوضح الدكتور الموسوي لفخامة الرئيس سعي المجلس الدولي للحوار الديني والإنساني وجهوده المستمرة من أجل رفض الفكر المتطرف والتزامه بمناهضة التعصب والدفاع عن حقوق الإنسان بشكل كامل.

العراق يدعم الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٣ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني السيد أحمد عوض بن مبارك بحضور معالي وزير الخارجية فؤاد حسين. وفي مُستهل اللقاء نقل الوزير أحمد عوض تحيات وتقدير رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني السيد رشاد محمد العليمي إلى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد.

وأكد السيد الرئيس أن العراق يدعم الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، مشيراً إلى ضرورة اعتماد الحوار السياسي للوصول إلى حل يضمن تعزيز السلام للشعب اليمني الذي عانى كثيراً خلال السنوات الماضية. من جانبه، أعرب الوزير أحمد عوض بن مبارك عن سعادته بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مشيداً بدعم العراق لأمن واستقرار اليمن، ومؤكداً العمل مع وزارة الخارجية في العراق لتفعيل اللجان الوزارية المشتركة. وأشار الوزير إلى أن الوضع هادئ في اليمن، والعمل جارٍ من أجل تحقيق الاستقرار، وهناك مبادرات لإحياء جهود السلام حيث تجري حالياً مفاوضات للوصول إلى حلول تخدم اليمن واليمنيين.

أهمية تعزيز التعاون الثنائي مع الكويت وحسم المسائل العالقة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٣ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير دولة الكويت لدى العراق السيد طارق عبد الله الفرج. وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية العلاقة القائمة بين البلدين الشقيقين. كما جرى التأكيد على أهمية التنسيق والتشاور وتبادل الزيارات بين الجانبين لتعزيز التعاون الثنائي وحسم المسائل العالقة، وبهذا السياق أكد السفير الكويتي أن وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح سيقوم بزيارة إلى العراق نهاية الشهر الجاري.

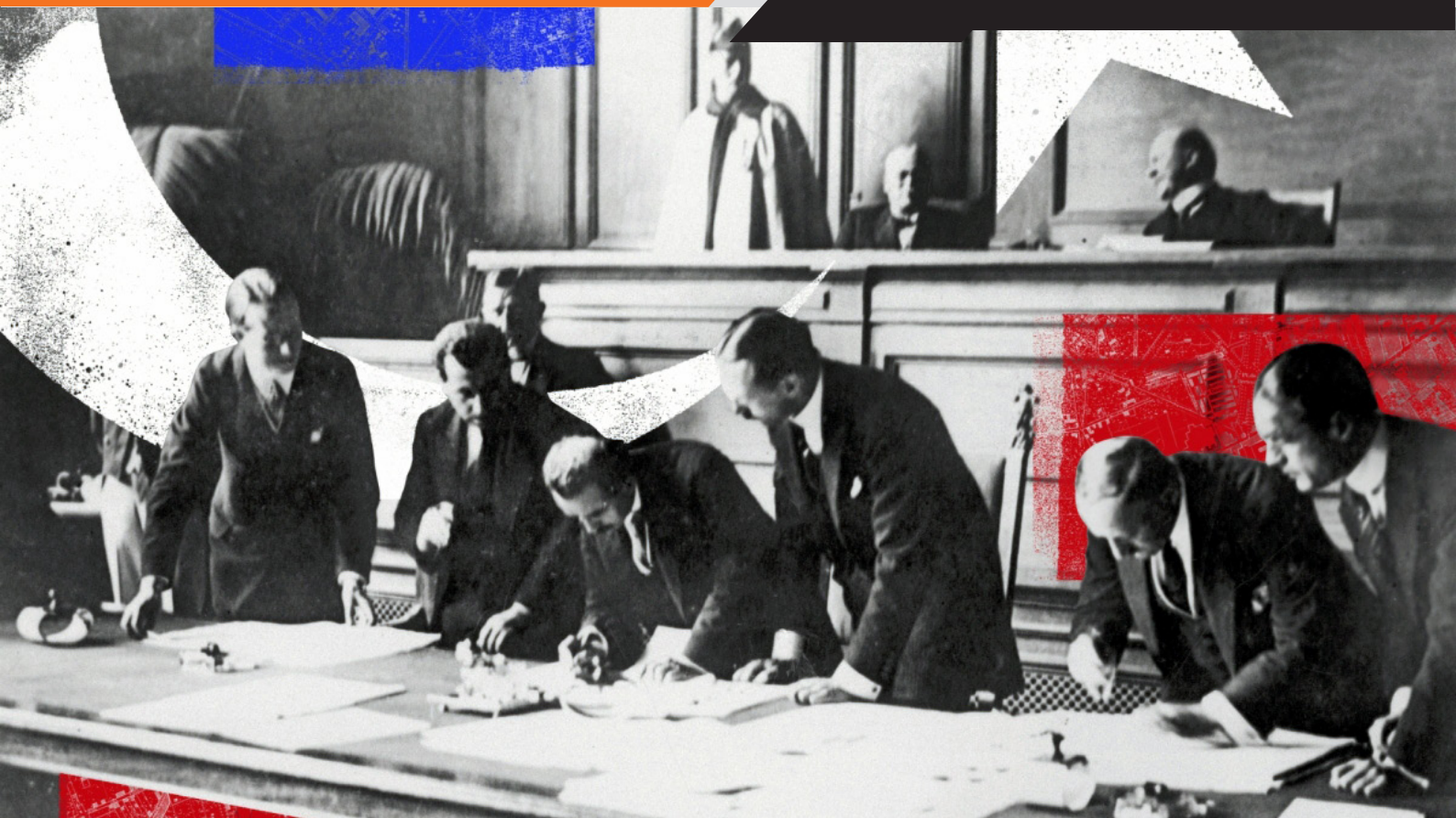
أهمية ارتفاع العلاقات مع إيران لمواجهة التغيرات المناخية وشح المياه

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٣ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم آل صادق. وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة تعزيز وتنمية التعاون بين البلدين وبما يخدم مصالح الشعبين الجارين. كما أشار فخامته إلى أهمية الارتفاع بمستوى العمل الثنائي الرامي لمواجهة التغيرات المناخية وشح المياه والجفاف الذي يواجهه العالم. بدوره أكد السفير آل صادق سعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتدعيم علاقات الصداقة مع العراق، داعياً إلى فتح آفاق أوسع للتعاون الثنائي تحقيقاً لاستقرار وازدهار البلدين الصديقين.

استقبال السفير الجورجي بمناسبة انتهاء مهام عمله

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٤ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة سفير جمهورية جورجيا السيد زازا كانديلاكي بمناسبة انتهاء مهام عمله في العراق. وأكد السيد الرئيس أهمية تعزيز العلاقات بين العراق وجورجيا، معرباً عن الرغبة بتطويرها لتشمل مجالات متعددة، مشيراً إلى أهمية تطوير التعاون الثنائي تحقيقاً للمصالح العليا للبلدين الصديقين، متمنياً للسفير كانديلاكي النجاح في مهامه المقبلة، ومثمناً الجهود التي بذلها طيلة فترة عمله في العراق. من جانبه، قدم السفير الجورجي شكره وتقديره لفخامة الرئيس، مؤكداً استمرار بلاده في رغبتها بتوطيد أواصر العلاقات مع العراق وبما يعود بالمنفعة على الشعبين والبلدين الصديقين. وفي ختام اللقاء، حمّل فخامته السفير تحياته إلى فخامة رئيسة جورجيا السيدة سالومي زورابيشفيلي.

مئوية معاهدة لوزان وحقوق الشعب الكردي



شيرزاد اليزيدي:

في مئويتها.. شعلة القضية الكردية تبدد «ظلام» لوزان

غرار مختلف القوميات الكبرى في المنطقة .
فإن بقاء القضية الكردية حية وامتددة كأحد أكبر القضايا
العالقة دون حلول عادلة وجذرية لها في مختلف الدول
التي تقتسم كردستان، يثبت بعد ١٠٠ عام بالتمام والكمال
على لوزان أنه لا بد في نهاية المطاف ومهما أوغلت تلك

مع مرور قرن كامل على عقد اتفاقية لوزان في ٢٤ يوليو
١٩٢٣، التي ألغيت بموجبها معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي كانت
قد أقرت بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، في أعقاب
انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، بما
في ذلك الحق في الاستقلال في دولة قومية خاصة، على

من ادارة الدولة العراقية ككل، وليسوا فقط متوقعين في إقليمهم الفيدرالي، ويخوضون معركة إكمال نيل استحقاقاتهم الدستورية والوطنية من قلب العاصمة العراقية بغداد.

وهو ما يمكن بل وينبغي تعميمه في بقية الدول التي

يتوزع الكرد بينها، ليس بالضرورة بمعنى قص ولصق نموذج كردستان العراق، وإنما وفق منهجية الإقرار بأن الكرد هم شريك وطني كبير ويشكلون مع مناطقهم الغنية بمختلف الموارد والثروات الطبيعية والبشرية، قوة لا يستهان بها وحقيقة لا يمكن اغفالها ولا طمسها، وبأن هذه القوة هي عامل إثراء وإغناء وتعزيز لاستقرار وديمقراطية هذه الدول وضمان لمستقبلها ووحداتها الطوعية القائمة على احترام التعدد والتنوع.

فلكل جزء من كردستان بطبيعة الحال خصوصياته وظروفه الموضوعية والذاتية التي تميزه، لكن مع هذا فإن اعتماد هكذا مقاربة عقلانية وديمقراطية بعيدة النظر في التعاطي مع القضية الكردية في كل بلد، سينعكس إيجاباً في كسب عقول وقلوب عشرات ملايين الكرد في المنطقة ككل وليس في ذلك البلد المعني فقط، فنحن نتحدث عن أمة عريقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من النسيج الحضاري والتاريخي لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

ليس بالبكاء على أطلال معاهدة سيفر ولعن اتفاقية لوزان، بل بإبقاء شعلة النضال القومي المشروع متقدة، وبآليات مدنية وديمقراطية وعصرية بالدرجة الأولى، يثبت الكرد أنهم في مؤبة مؤامرة لوزان قد أفرغوها من محتواها، فهم باقون ليس كوجود بيولوجي فقط، بل كحلم وطموح وكقوة وإرادة شعبية مترجمة في حركات ثورية بلا هوادة ومشروعات سياسية وتغييرية كبرى، ترنو نحو غد الحرية والديمقراطية للشعب الكردي وللشعوب الشريكة له في تلك البلدان .

*إيلاف

باقون ليس كوجود بيولوجي فقط، بل كحلم وطموح وكقوة وإرادة شعبية

الدول في سياسات الإبادة والقمع والإنكار والصهر القومي، وفي عقد الاتفاقات البينية ومع قوى دولية، لتصفية هذه القضية، فإن السبيل الوحيد يبقى الاقرار بحقوق هذا الشعب القومية

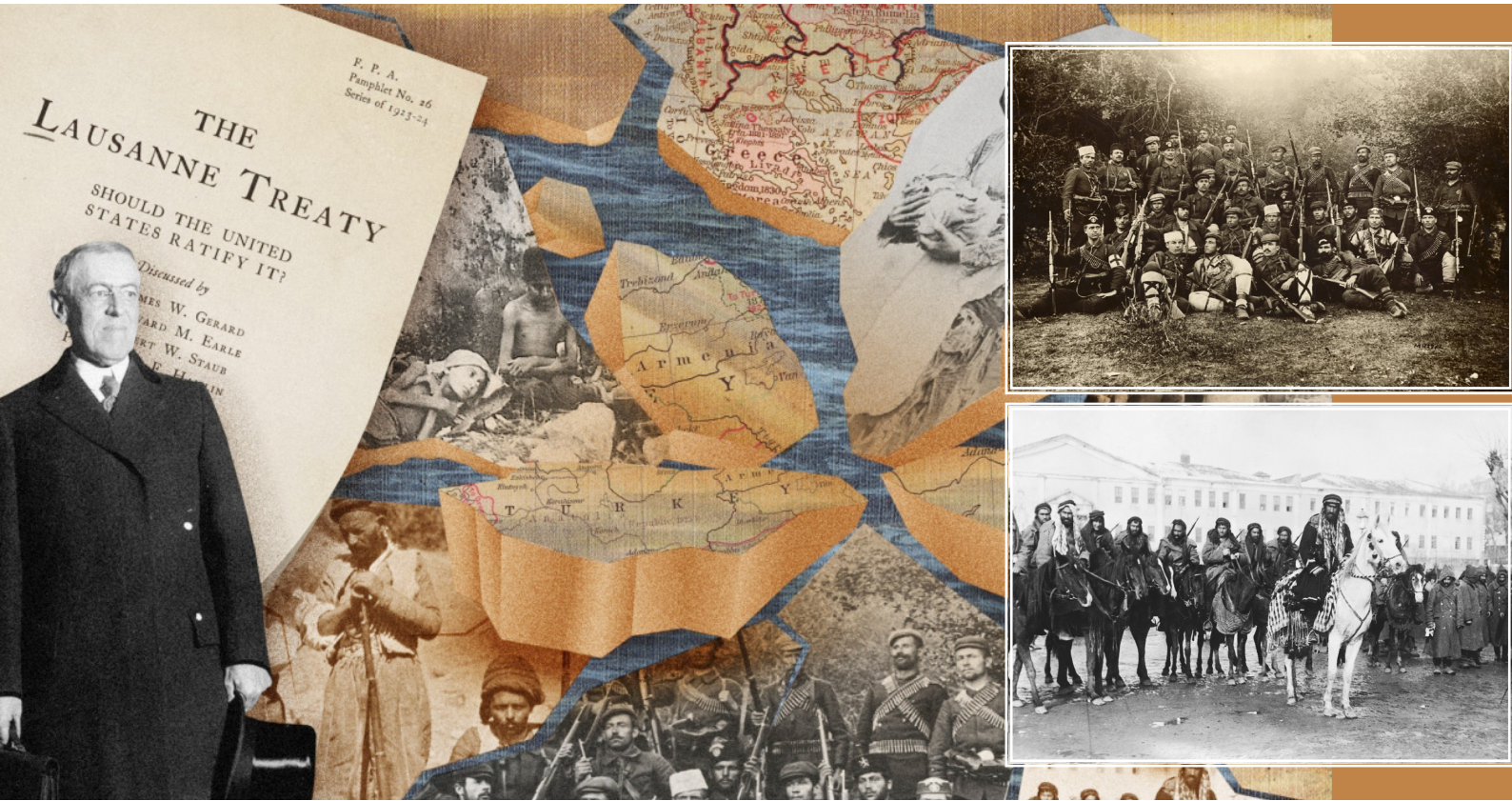
والديمقراطية وفق صيغ حل سلمية وعادلة تضمن مصالح كافة الأطراف.

فالخطاب السياسي الكردستاني عامة وعلى صعيد مختلف القوى السياسية وخاصة المؤثرة والكبرى منها، هو خطاب مطلبى وحقوقى مبدئي لكن واقعي وبرامغاتي وعقلاني، ملم بقواعد اللعبة الدولية وتوازنات القوى وتشابك المصالح في المنطقة وحول العالم.

ولهذا فالكرد مع احتفاظهم بطموحهم المشروع في تأسيس كيانهم القومي الجامع لهم، يسعون لممارسة تقرير مصيرهم في إطار دول ديمقراطية تعددية تصون خصوصية وضعهم بشكل دستوري وقانوني، وبما يضمن لهم الشراكة والتكافؤ مع القوميات السائدة والحاكمة في الدول التي يتوزعون عليها، في سياق تعزيز مفاهيم ومبادئ اللا مركزية والديمقراطية التوافقية، وتوزيع السلطات والثروات بشكل عادل بين مختلف المكونات والشعوب التي تتشكل منها هذه الدول.

ففي كردستان العراق مثلاً اختاروا الفيدرالية شكلاً لحل قضيتهم في إطار العراق الديمقراطي الاتحادي، وكان الإتحاد الوطني الكردستاني أول من تبنى الحل الفيدرالي، في أول تجربة من نوعها رغم كل ما يشوبها من ملاحظات وأخطاء وسلبات.

لكنها أثبتت إمكانية التوصل لحلول توافقية وعملية لفك عقدة الفوبيا الكردية في هذه الدول، ونجح العراق وكرده بذلك في تقديم نموذج حل سلمى ودستوري للقضية الكردية، رغم بقاء ملفات خلافية عديدة عالقة أبرزها ملف المادة ١٤٠ لكن مع ذلك فإن المهم هو أن الكرد هم جزء



صالح مسلم:

معاهدة لوزان ظالمة... وتفاهاتها سارية

بدايات القرن العشرين قررت التخلص من «الرجل المريض» أي العثمانيين واقتسام ميراثه فيما بينها، فتم الاتفاق سرا على معاهدة «سايكس-بيكو» عام ١٩١٦ التي بقيت سارية بخطوطها العريضة بعد انسحاب روسيا القيصرية من الاتفاقية. وانتهت الدولة العثمانية ووقعت على اتفاقية الاستسلام في مودوروس ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨. وبعدها تأسست عصبة الأمم لتكون راعية لسلسلة من المؤتمرات والاجتماعات وعقد اتفاقات ومعاهدات تهدف إلى تقاسم ميراث ألمانيا والعثمانيين ومقايضات تاريخية لا زالت آثارها قائمة حتى يومنا، منها مؤتمر الصلح في باريس الذي امتد من ١٨ أكتوبر ١٩١٨

هناك اتفاقيات ومعاهدات دولية كثيرة عبر التاريخ، أغلبها طمرت ونسيت تماما وانتهى مفعولها عندما وجدت الأطراف أنها لم تعد مجدية أو أن أطرافها تغيرت. لكن اتفاقية تقسيم كردستان بين العثمانيين والصفويين في قصر شيرين عام ١٦٣٩ بقيت سارية إلى يومنا هذا، رغم التغييرات الهائلة التي حدثت لدى طرفي المعاهدة، فقد انتهت الدولة الصفوية ودولة «ولاية الفقيه» هي التي تحكم إيران الآن، والدولة العثمانية انتهت وتتحكم سلطة جديدة في الجمهورية التركية، ورغم كل المتغيرات العالمية لا زالت اتفاقية قصر شيرين سارية. قوى الهيمنة العالمية التي كانت تتحكم في العالم

السياسية والتجارية المفروضة عليها، وحضرته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا واليابان. وهي المعاهدة التي ألغت معاهدة «سيفر» وتنكرت لكل ما ورد فيها عن الكرد والأرمن وحققهم في تقرير مصيرهم، مثلما لم يشارك فيه وفود عن الكرد والأرمن.

فالأجواء السياسية كانت قد تبدلت تماما بعد أن رفض مصطفى كمال معاهدة «سيفر» وعزل جميع الوزراء والمسؤولين الذين وقعوا على المعاهدة واستطاع إقناع الكرد بأن الدولة الحديثة سوف تضم الشعبين الكردي والتركي وشدهم إلى جانبه لخوض حرب الاستقلال ضد الفرنسيين واليونان وتحرير مناطق شاسعة بالإضافة إلى إقامة علاقات وثيقة

مع لينين في الاتحاد السوفياتي الحديث، مما زاد من مخاوف الإنكليز والفرنسيين لانزلاق تركيا إلى أحضان الروس، ولهذا قدموا كثيرا من التنازلات على حساب الشعوب الأخرى.

خلال الحرب العالمية الأولى استطاع الضباط الأتراك الاتحاديون التخلص من الشعوب غير المسلمة القاطنة في ميزوبوتاميا والأناضول بارتكاب الإبادة العرقية على الأرمن والسريان والبونتوس على سواحل البحر الأسود والروم في وسط وغرب الأناضول. ومن خلال إلغاء «سيفر» تم لجم أية حقوق للكرد والأقليات الباقية.

لقد كانت الدولة القومية وصفة العصر في بدايات القرن العشرين، والشعوب التي عانت من الاستعمار العثماني تطلعت إلى إنشاء دولتها القومية وقد تلقت وعودا بذلك من القوى المهيمنة التي تنازعت مع الدولة العثمانية، بينما قوى الهيمنة لم تفكر سوى في منافعها

حتى ١٩٢٠، لتقاسم التركية. وكذلك مؤتمر سان ريمون ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٠ بين كل من فرنسا وبريطانيا لتقسيم التركية وفرض الانتداب بينهما على كل من العراق وسوريا ومن ضمنها أجزاء كردستان في الدولتين.

أبرز تلك المعاهدات كانت معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠ التي حضرتها ٢٧ دولة وشارك فيها الوفد الكردي برئاسة شريف باشا والوفد الأرمني.

وبموجب التفاهم الذي حصل هو أن تنال كل من أرمينيا وكردستان استقلالهما الذاتي بعد فترة، ولكن ما كان على أرض الواقع أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد تقاسمتا أجزاء من كردستان وقررتا فرض الانتداب؛ مما فتح باب المساومات الثنائية

بين فرنسا وتركيا من جهة وبريطانيا وتركيا من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى كانت تركيا قد عززت علاقاتها مع الروس الدولة الاشتراكية التي تحارب الرأسمالية، وهذا ما كان يثير مخاوف إنكلترا وفرنسا.

في هذه الأثناء، عقد مؤتمران مهمان لتحديد السياسة البريطانية في عموم المنطقة. مؤتمر القاهرة الذي ضم المسؤولين البريطانيين فقط ١٩٢١، حيث تم فيه تحديد مناطق النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ومنها كردستان، وسياسة التعامل مع الدولة التركية التي بدأت تخوض حرب الاستقلال. أما المؤتمر الثاني، فكان مؤتمر لندن ١٩٢٢ الذي حضره مسؤولون أتراك وتوافقت الأطراف على تعديل «سيفر» ونفي أية حقوق للكرد.

في هذه الأجواء الدولية عقد مؤتمر لوزان فيما بين الدولة التركية والحلفاء بعد إلغاء الخلافة والرضوخ للشروط

قوى الهيمنة العالمية قررت التخلص من العثمانيين واقتسام ميراثه

أوروبا وتسببت في مصرع ثلاثمائة مليون من البشر لرسم حدود الدولة القومية، وآخر حروبها كانت الحرب العالمية الثانية التي أودت بالملايين، إلى أن توفرت القناة لديها بالديمقراطية والعيش المشترك وحرية الشعوب والمكونات ضمن الدولة الواحدة فأُسست الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المشتركة والعيش المشترك بتنوعاتها واختلافاتها.

على صعيد الشرق الأوسط تأثرت أيضا بفكر وفلسفة الدولة القومية مع بدايات القرن العشرين، واستخدمت قوى الهيمنة هذه التوجهات في تفتيت الدولة العثمانية ونجحت في ذلك ولكنها تركت العنان للدولة القومية بكل أجهزتها القمعية والتسلطية الفاسدة على الشعوب والمكونات، ومنحت الشرعية لتلك الكيانات التي رسمت حدودها بالمسطرة على طاولات لوزان والاجتماعات الثنائية والثلاثية في مقايضات

لا تعلم بها الشعوب، مما أسفر عن تحول منطقة الشرق الأوسط مسرحا للإبادة العرقية والمجازر الجماعية إلى يومنا الراهن، ولا زالت تلك التوافقات والمعاهدات مثل «لوزان» وغيرها تفعل مفاعيلها إلى يومنا الراهن. ولا يبقى إلا أن نتمنى أن تتخلص شعوبنا من براثن الماضي والمعاهدات التي تحافظ على مصالح احتكارات السلطة والثروة وتتوجه نحو الديمقراطية الحقيقية التي تضمن الحرية والمساواة لجميع الشعوب والمكونات في حياة حرة كريمة.

مجلة «المجلة» اللندنية

الاقتصادية بعيدا عن المبادئ التي نادى بها، وعلى رأسها «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، الشعار الذي رفعه وودر ويلسون رئيس الولايات المتحدة. فاستنجد الأرمن بالروس، والسريان والعرب بالإنكليز، أما الكرد فقد تذبذبوا بين قوى الهيمنة والعثمانيين.

ولعدم توفر القوة الذاتية لدى أي منها تعرضت جميعها للظلم سابقا أو لاحقا. فقد تم تقسيم ميزوبوتاميا بين أربع دول قومية وتم ترك العنان لها لإبادتها قتلًا وتهجيرًا وجوعًا وصهرًا، وتم إنشاء قومية تركية مصنعة من بقايا الدولة العثمانية التي لم تكن تركية.

معاهدة لوزان التي مر قرن كامل على التوقيع عليها في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٣ كانت بمثابة منح الشرعية للدولة التركية بحدودها الراهنة لتأسس على أنقاض العثمانيين وجماع شعوب الأرمن والسريان والبونتوس والروم والكرد الذين لا زالوا يقاومون الدولة التركية حتى يومنا الراهن.

وكذلك بالنسبة للدول القومية الأخرى التي كسبت حدودها الشرعية من معاهدة لوزان، لم تتورع عن ارتكاب كل أساليب ووسائل التغيير بحق الشعوب التي بقيت ضمن حدودها في سبيل خلق دولة أحادية متجانسة تركية أو فارسية أو عربية، فمنعت التعليم باللغة الأم، وأعادت كتابة تاريخ دولتها بما يتناسب مع أهدافها، وأرغمتها على اعتناق دينها ومذهبها الرسمي، ومنعت العادات والتقاليد التي يمكن أن تحافظ على خصوصياتها الإثنية.

فكر وفلسفة الدولة القومية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر انتشرت وتعممت في



محمد سيد رصاص:

من هدنة مودروس إلى معاهدة لوزان: فشل التركي في تحقيق مطالبه

المبحث الاول

حصلت استسلامات عسكرية لدول، مثل فرنسا عام ١٨١٥ وألمانيا واليابان عام ١٩٤٥، أمام قوى عدوة متحالفة. في الحالات الثلاث، لم تستطع الحكومة (أو النظام السياسي القائم) التي استسلمت أن تحافظ على استمرارها، بل إما قام المنتصرون بإدارة أراضي وشؤون الدولة لفترة محددة كسلطة أو سلطات محتلة، وبعدها جاءت سلطة جديدة للدولة، مثل السلطات في دولتي ألمانيا الغربية عام ١٩٥٥ والشرقية عام ١٩٤٩، أو اليابان عام ١٩٤٧، أو فرنسا التي عاد إليها آل بوربون للسلطة بحراب الأجنبي الذي رفض استمرار السلطة النابوليونية من خلال نابليون الثاني ابن نابليون بونابرت الذي استسلم وأسر من قبل القوى الأربعة، بريطانيا روسيا وبروسيا والنمسا، التي هزمتها في معركة واترلو.

في الحالات الثلاث كانت اتفاقيات الاستسلام تعني فقدان السيادة للدولة المهزومة وتحولها لأراضي محتلة من قبل أجنبي أقوى أجنبية متحالفة، وبالتالي يصبح الأجنبي ليس فقط مديراً احتلالياً لشؤونها وإنما في حالات

عديدة كان هذا يعني السيطرة على ممتلكاتها وفي حالات أخرى تقسيم الدولة كما فعل ستالين من خلال أحداث الدولة الألمانية الشرقية عام ١٩٤٩. في استسلام ألمانيا للحلفاء عام ١٩١٨ تم الاكتفاء بنظام التعويضات الألمانية للمنتصرين حسب مقررات مؤتمر فرساي ولكن النظام السياسي تم تغييره من إمبراطوري إلى جمهوري بتشجيع المنتصرين.

في اتفاقية هدنة مودروس، التي عقدت في مرفأ مودروس بجزيرة ليمنوس اليونانية في يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، والتي استسلمت فيها الدولة العثمانية للحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى ممثلين في بريطانيا، كان "استسلام تركيا يعني أن كل الممتلكات العثمانية قد أصبحت تحت سيطرة القوى المحتلة الحليفة". في تلك الاتفاقية كان الاستسلام يشمل كافة القوات العسكرية العثمانية خارج منطقة الأناضول، واحتلال مضيق الدردنيل والبوسفور من قبل الحلفاء، وحق القوى الحليفة في احتلال كافة المناطق التي تتعرض لاضطرابات ما، وعلى أن تكون كل المرافق وسكك الحديد العثمانية تحت تصرف الحلفاء. في تلك الاتفاقية لم يتم حل النظام السياسي السلطوي للدولة العثمانية بل أبقى الحلفاء عليه، بخلاف ما فعل المنتصرون مع النظامين النابليوني والنازي، ولكن وفق منطق ضمني بالاتفاقية في مودروس فإن جغرافية الدولة العثمانية، سواء في لحظة التوقيع أو ما قبلها، لم تعد قائمة.

في أيار/مايو ١٩١٩ قام اليونانيون باحتلال أزمير، وفي آذار/مارس ١٩٢٠ احتل البريطانيون اسطنبول. وعندما فرضت معاهدة سيفر في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠ من قبل الحلفاء المنتصرين، وكانت مسودتها موضع اتفاقهم في مؤتمر سان ريمو قبل أربعة أشهر، كانت المعاهدة مع الحكومة العثمانية التي "تمثل تركيا في نص المعاهدة"، وهي في توطئتها تقول بأن (سيفر) انبنت على طلب "حكومة الامبراطورية العثمانية من دول الحلفاء الرئيسية منحها الهدنة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ من أجل معاهدة السلام". أي أن (مودروس) كانت هدنة لإنهاء قتال واستسلام عسكري ولم تكن معاهدة السلام وإنهاء الحرب بل (سيفر) كانت ذلك.

وفق المنطق الضمني في (سيفر) كانت (مودروس) تعني انتهاء الكيان الجغرافي للدولة العثمانية، ثم أتت (سيفر) لكي تفصل ذلك جغرافياً من خلال رسم حدود جديدة لتركيا، وأيضاً كانت تعني انتهاء سيادتها حتى على أراضي ظلت في (سيفر) من ممتلكاتها ولكنها وضعت في (سيفر) تحت سلطة دولية مثل مضيق الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة وفي ساحل شاطئ بعرض ٣ ميل بري في منطقة ساحلي بحر مرمرة الآسيوية والأوروبية الفاصل بين المضيقين.

من هنا كان الترابط بين (سان ريمو)، الذي تقاسمت فيه بريطانيا وفرنسا الممتلكات العثمانية في سوريا ولبنان و فلسطين ومنطقة ما بين النهرين، و(سيفر)، وذلك عبر رابط جسر نظام الانتداب الذي أقره ميثاق عصبة الأمم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ الذي وضع في معاهدة فرساي للمنتصرين في الحرب. عبر هذا كان توقيع الحكومة العثمانية على (سيفر) يعني قبولها باختفاء وانتهاء كيان الدولة العثمانية الجغرافي الذي كان قائماً قبل يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ عندما تم توقيع (مودروس).

المبحث الثاني

كان الإسراع في عقد (سيفر)، والأرجح (سان ريمو: ١٩-٢٥ نيسان/إبريل ١٩٢٠) نتيجة لـ(الميثاق الملي) الذي أصدره (مجلس المبعوثان العثماني) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠. في انتخابات ذلك المجلس (تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩١٩) وضح رجحان أعضاء المجلس المواليون لقوة جديدة عسكرية - سياسية أطلقها الضابط في الجيش العثماني مصطفى كمال مع إعلانه عن "بدء حرب التحرير" في ١٩ أيار/مايو ١٩١٩. كان اليونانيون يتمددون في سواحل بحر إيجه حتى شمالاً بالقرب من مضيق الدردنيل والايطاليون في ساحل البحر المتوسط عند مرمريس والفرنسيون قد وصلت قواتهم حتى كيليكية. أعلن مصطفى كمال الجمهورية في ١٧ شباط/فبراير ١٩٢٠ رفضاً للاعتراف بالحكومة العثمانية ثم اتجه نحو تسمية جديدة لـ (مجلس المبعوثان) باسم (الجمعية الوطنية الكبرى) في جلسته بأنقرة في يوم ٢٣ نيسان/إبريل ١٩٢٠ ثم أتبع ذلك بإعلانها التأكيد على تبني (الميثاق الملي) وأنها أصبحت "تملك مؤقتاً كافة السلطات التشريعية والتنفيذية" مع تشكيل حكومة مفوضين برئاسة مصطفى كمال أعطتها الجمعية صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية.

في (الميثاق الملي: الميثاق الوطني (ahd.i milli)، ذو المواد الستة، نجد تحديداً في مادته الأولى لحدود الوطن التركي في الأراضي غير المحتلة والتي كان مازال فيها الجيش العثماني في يوم توقيع اتفاقية مودروس: "الأراضي غير المحتلة في ذلك الوقت والمسكونة من غالبية تركية مسلمة هي أرض الأمة التركية". هذا يعني أن تركيا الميثاق الملي "تمتد شمالاً من البحر الأسود بما فيها باطوم المدينة الجيورجية وفارنا البلغارية حتى خط جنوبي يشمل من الغرب للشرق: أنطاكية- إدلب- حلب- الرقة- الحسكة- الموصل- إربيل- السليمانية- كركوك"، وشرقاً حتى الحدود مع فارس والدولة القيصريّة الروسية عام ١٩١٤، وتمتد حتى بحر إيجه وإلى تراقيا الغربية قريباً من سالونيك. الغالبية المسلمة التركية التي يقولها الميثاق الملي بما يخص هذه المنطقة هي غالبية على عرب وكرد وشركس من المسلمين وعلى مسيحيين أرمن ويونانيين.

لم يكن من الصدف أن يعقد أو يدفع مصطفى كمال ذلك المجلس للانعقاد في أسبوع انعقاد مؤتمر سان ريمو حيث وضعت خطط تجزئة الأراضي العثمانية، وبعد شهر من احتلال البريطانيين لاسطنبول الذي أتى بشكل أواخر رداً على اعلان "الميثاق الملي" وعلى إعلان الجمهورية، وحماية من لندن أو تدبيراً منها لحماية الحكومة العثمانية في اسطنبول أمام العاصفة الكمالية الجمهورية الآتية من أنقرة. وليس خارج السياق من ثم أن يدفع الحلفاء ويرغمون حكومة اسطنبول على عقد معاهدة سيفر في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠.

المبحث الثالث

هناك خريطة جديدة في (سيفر) تنهي "تركيا العثمانية" باعتراف حكومة الدولة العثمانية وتوقيعها. في هذه الخريطة تمارس الدولتان المنتدبتان وفق (سان ريمو) على سوريا وبلاد الرافدين، أي فرنسا وبريطانيا، صلاحية التوقيع على الخريطة الجديدة للحدود بين "تركيا سيفر" وسوريا وبلاد الرافدين مع مشروع لكيان كردي جديد تنص عليه المعاهدة، وكذلك دولة أرمنية حرة ومستقلة اعترفت فيها تركيا عبر المعاهدة. هذه الصلاحية تأتي من كونهما طرفاً في (مودروس) ومن كون (سيفر) هي معاهدة السلام و"نهاء الحرب التي تفترضها هدنة مودروس ذات الطابع العسكري فيما تكملتها السياسية والقانونية في (سيفر).

في نظام الانتداب الذي يتضمنه ميثاق عصبة الأمم بالمادة ٢٢ ليس للدولة، أو الجهة المنتدبة صلاحية السيادة على الأرض المنتدبة عليها، بل صلاحية إدارية وصائية لصالح عصبة الأمم. وفي يوم ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ عندما صادقت عصبة الأمم على قرار مؤتمر سان ريمو بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان لصالح عصبة الأمم فإن الفقرة الرابعة

من قرار المصادقة قد أكدت ونصت على أن "سلطة الانتداب ستكون مسؤولة عن النظر على أن ولا جزء من أراضي سوريا ولبنان يتم التخلي عنه أو يؤجر أو يوضع بأي شكل تحت سيطرة دولة أجنبية".

بشكل أو آخر أخذت فرنسا وإنكلترا صلاحية رسم حدود سوريا وبلاد الرافدين من (مودروس) بمنطقة الضمني الذي يعني امتلاك المنتصر لأملاك المهزوم وليس من ميثاق عصبة الأمم بموجب مادته الـ ٢٢ التي أنبتت عليها انتدابات مؤتمر سان ريمو. والانتداب عندما يشير ميثاق عصبة الأمم له في المادة ٢٢ بالفقرة الرابعة فيما يتعلق بالامتلاكات الجغرافية العثمانية السابقة فإنه يشير إلى "مجتمعات محددة كانت تنتمي سابقاً للإمبراطورية التركية قد بلغت درجة من التطور حيث وجودها كأمم مستقلة يمكن الاعتراف به بعد فترة مؤقتة من تحويلها إلى توجيهاً ومساعدة إدارية من قبل دولة منتدبة حتى ذلك الوقت الذي يمكن أن تقف لوحدها".

هذا يعني انتداب على السكان وليس الأرض. كما يعني أن هناك "سيادة معلقة" على الأرض لا تملكها الجهة المنتدبة ولا عصبة الأمم وهي معلقة حتى يملك سكان تلك الأرض شؤونهم بأنفسهم. وبالتالي فإن فرنسا تملك الحق في (سيفر)، بعد أسبوعين من سيطرتها على دمشق، أن ترسم الحدود الخارجية للمساحة الجغرافية للأرض السورية المحدد أنها انتدبت من عصبة الأمم عليها ولكن لا يحق لها التصرف بها في التجزئة والاقطاع أو ضمها لأجزاء أخرى. هذا يعني أن (سيفر) فيها التزام فرنسي بحدود السلطة الانتدابية، لما أشارت المادتين ٩٤ و٩٥ من المعاهدة أن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ينطبق على الوضعية الفرنسية الانتدابية على سوريا، فيما خرقت باريس ذلك في (اتفاقية أنقرة)، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١، مع الحكومة الكمالية، عندما تخلت لتركيا عن مساحة ١٨ ألف كيلومتر مربع من الأراضي السورية وعندما وضعت وضعية إدارية أشبه بالإدارة الخاصة لمقاطعة الإسكندرون، وخرقته في (اتفاقية لوزان) بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، عندما ثبتت المعاهدة المذكورة حدود اتفاقية أنقرة السورية- التركية والوضعية الخاصة لمقاطعة الاسكندرون، وخرقته باريس أخيراً عام ١٩٣٧ من خلال اتفاقها مع أنقرة على سلخ لواء الاسكندرون عن سوريا مع أنها اعترفت في معاهدة ١٩٣٦ مع (الكتلة الوطنية) السورية أن اللواء جزء من الأراضي السورية التي ينتهي الانتداب الفرنسي على سكانها خلال ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة.

في (سيفر) رسمت الحدود التركية مع سوريا وفق خط يمتد من شمال بلدة كاراتاش شرق مرسين وصولاً إلى جيهان ومن ثم يتجه شرقاً على مسافة شمالية من خط حديد برلين- بغداد بخمسة كيلومتر على خط عنتاب-أورفا-ماردين ومن ثم إلى نهر دجلة شمال نقطة التقاء نهر خابور- سو مع دجلة على بعد شمالي من جزيرة بوتان/ابن عمرو بعشرة كيلومتر ومن ثم جنوباً بخط مستقيم من جزيرة بوتان/ابن عمرو حتى دخول دجلة في أراضي بلاد ما بين النهرين (مادة ٢٧- قسم ٢- رقم ٢)

مع بلاد ما بين النهرين (الدولة العراقية تأسست في آب ١٩٢١): الحدود الشمالية لولاية الموصل وشرقاً حتى التقاء الحدود التركية- الفارسية (م ٢٧- ق ٢- ر ٣).

في المواد ٨٨ و ٨٩ تعترف تركيا بدولة أرمنية حرة ومستقلة وتترك معاهدة سيفر الرئيس الأمريكي مع وفي تفويض تعطيه إياه لرسم الحدود التركية- الأرمنية في ولايات إرضروم، ترابزون، وان، بتليس، مع صلاحية له بتحديد ممر يتيح لأرمينيا الوصول للبحر، فيما تترك حدود الدولة الجديدة مع أذربيجان وجورجيا لاتفاقات ثنائية.

في المادة ٦٢ من المعاهدة هناك رسم لمعالم كيان كردي جديد: "يطلب من لجنة ثلاثية معينة من الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية خلال ستة أشهر من سريان هذه المعاهدة وضع مسودة خطة لحكم ذاتي محلي

للمناطق ذات الغالبية الكردية الواقعة شرق نهر الفرات وجنوب أرمينيا وشمال الحدود المحددة مع سوريا وبلاد ما بين النهرين في هذه المعاهدة وفق المادة ٢٧...“.

المادة ٦٣ :

“الحكومة التركية توافق وتقبل بالقرارات الصادرة عن اللجنة المشار إليها في المادة ٦٢ خلال ثلاثة أشهر من إبلاغها بالقرارات.

المادة ٦٤:

“إذا قام الناس الكرد في المنطقة المحددة بالمادة ٦٢ خلال سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بمخاطبة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر رغبة غالبية السكان في هذه المنطقة بالاستقلال عن تركيا ،وإذا اعتبر المجلس عندئذ بأن هؤلاء هم قادرون على استقلال كهذا وفق توصيته، فإن على تركيا عندئذ أن توافق على تنفيذ هذه التوصية وأن تتنازل عن كل الحقوق والادعاءات بهذه المنطقة. إن التدابير التفصيلية للتخلي التركي عن هذه المنطقة يجب أن توضع في اتفاقية منفصلة بين القوى الحليفة وبين تركيا. في حال حصول هذا التخلي التركي فإن قوى الحلفاء لن تثير أي اعتراضات على الاندماج الطوعي للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الواقع حتى الآن في ولاية الموصل مع الدولة المستقلة للكرد“.

رفض مصطفى كمال معاهدة سيفر متهمًا حكومة اسطنبول بالخيانة والاستسلام للحلفاء. توسع نفوذ حكومة أنقرة العسكري والسياسي، وحقت انتصارات كبيرة ضد اليونانيين الذين حاولوا الوصول إلى الأناضول الغربي، وفي منطقة كيليكية كان وضع الفرنسيين حرجاً أمام القوات الكمالية في ظل انشغالهم بالاضطراب السوري العسكري والسياسي، فيما كان مصطفى كمال يرغب بشق صفوف الحلفاء من خلال إبعاد باريس عن لندن التي تدعم اليونانيين، وكان يرغب باستمالة فرنسة للتفرغ لليونانيين في الغرب والشمال الغربي، فيما كانت باريس تريد رفع دعم مصطفى كمال للثوار السوريين وفي تأمين خط سكك حديد لإمداد قواتها في سوريا ولبنان عبر الأراضي التركية. من هذه البيئة العسكرية- السياسية جاءت اتفاقية أنقرة الفرنسية – التركية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١ عندما تخلت فرنسا لـ”الحكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة“، في إشارة إلى أنها لاتعترف بها بوصفها ”الحكومة التركية“ في ظل وجود ثاني لحكومة إسطنبول العثمانية، عن ١٨ ألف كيلومتر مربع من الأراضي السورية المحددة في معاهدة سيفر، وهي نفس الحدود الحالية التركية-السورية إضافةً للواء اسكندرون (أو مقاطعة الاسكندرون) التي اعترفت تركيا في الاتفاقية بتابعيته السورية ولو مع وضعه في وضع إداري وثقافي خاص تحدده الاتفاقية في المادة ٧ مع رسم الحدود التركية- السورية الجديدة في المادة ٨.

اعتبرت لندن الاتفاقية “صلحاً فرنسياً منفرداً مع العدو“. كان التشدد البريطاني تجاه تركيا هو سياسة حكومة رئيس الوزراء لويد جورج ووزير خارجيته اللورد كرزون ، حيث رأياً أن تركيا، كدولة توسعية وكمركز للنزعة الاسلامية العالمية، يجب أن تختفي. كان هذا منطقياً في (سيفر)، وأحسا بتزعزع الأرض التي يقفان عليها بعد الاتفاقية الفرنسية-التركية، في وقت رأى (مكتب الهند)البريطاني، ووزارة الحربية بلندن، أن مصادقة الكماليين، الذين كانوا آنذاك موضع تعاطف مسلمي العالم وخاصة بالهند في وقت لم يشهر فيه بعد مصطفى كمال علمانيته بل ظهر كمسلم يكافح “الكفرة“،

ضرورة للبريطانيين الذين أصبحوا مع الوجود في بلاد ما بين النهرين وفي المضائق على حافة الصدام مع الكماليين. في أزمة جنائق قلعة في منطقة الدردنيل، أيلول/سبتمبر ١٩٢٢، كادت الحرب أن تقع بين لندن وأنقرة. تزامنت (هدنة مودانيا) بالشهر التالي بينهما مع هزيمة اليونانيين أمام الكماليين، وفصلت أيام ثمانية بين تلك الهدنة وبين سقوط حكومة لويد جورج بالبرلمان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة (بونار لو) بقي فيها اللورد كرزون وزيراً للخارجية، ولكن سياسته في العداء لتركيا كانت قد هزمت في لندن، مع رؤية بريطانية أصبحت ترى التقارب مع مصطفى كمال، الذي تقارب كثيراً مع لينين في معاهدة ١٦ آذار/مارس ١٩٢١ والذي أمدّه بالسلاح والمال بشكل أفرع البريطانيين، والبريطانيون، بعد هزيمة حلفائهم اليونانيين، رأوا في مصطفى كمال سياسياً براغماتياً يقرأ اتجاه الرياح وميلانها وهو كان يعرف بأن الصداقة مع لندن أربح من موسكو وبالتأكيد من باريس وهي المصدر الرئيسي للتهديد ضده مع وجود بوارجها في المضائق وفي مدينة اسطنبول، وهي المصدر الأكبر المحتمل للمساعدة الاقتصادية لتركيا الخارجة من حروب بدأت عام ١٩١٤، وأنه لا يستطيع أن يؤمن الاعتراف بحكومته ممثلاً وحيداً للدولة التركية إلا عبر الممر البريطاني، وهو عندما أحسّ ببوارد بدء المفاوضات على معاهدة جديدة مع الحلفاء وبالذات بريطانيا بادر إلى خطوة إعلان الغاء الدولة العثمانية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢، وهو ما أعقبها بعد ثلاثة أسابيع بدء أعمال مؤتمر لوزان بين القوى الحليفة في الحرب العالمية وبين "حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا" وليس "حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة" كما أسستها الاتفاقية التركية- الفرنسية عام ١٩٢١. وقد استغرق المؤتمر من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ حتى توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ مع انقطاع خلافي استعصائي حصل فيه بين الشهر الثاني والرابع من عام ١٩٢٣ ثم استأنف أعماله.

المبحث الرابع

كان مؤتمر لوزان عملياً، ورغم حضور الدول الحليفة لبريطانيا، مؤتمراً بين اللورد كرزون وبين عصمت باشا (إينونو) رئيس الوفد التركي. هو مؤتمر يمكن القول عنه بأنه كان حصيلة لظهور قوة جديدة غير متوقعة، لم تكن محسوبة في زمني (مودروس) و(سيفر)، هي قوة مصطفى كمال. ربما، وهذا مرجح، أن ركض الفرنسيين المنفرد للاتفاق معه في عام ١٩٢١ قد فتح عيون البريطانيين على ضرورة كسبه، وربما كذلك كان تقاربه مع لينين كان دافعاً ثانياً للبريطانيين نحو كسبه. يبقى أن ميزان القوى العسكري في صيف وخريف ١٩٢٢ الذي مال لصالح الكماليين ضد حلفاء لندن اليونانيين، وجعلهم على شفا حفرة من الصدام مع القوات البريطانية في المضائق، قد كان عاملاً حاسماً في ضرورة الخطوبة البريطانية مع الكماليين.

كان إرسال كاره قديم للأتراك إلى لوزان، هو اللورد كرزون، تكتيكاً بريطانياً حاذقاً، في وقت لم يرسل مصطفى كمال دبلوماسياً على رأس الوفد بل عسكرياً من دون خبرة دبلوماسية أو قانونية. كان هذا وذاك يعنيان أن الخطبة ستكون صعبة ومعها "عقد الكتاب" و"الزواج"، ولكن كل هذا، وخاصة شخصية رئيس الوفدين ومستواهما عند دائرتي صنع القرار في لندن وأنقرة، كان يوحي بأن الزواج البريطاني - الكمالي حتمي الوقوع بعد طريق وعر - صعب.

منذ بداية المؤتمر أعلن عصمت باشا أن تركيا في المؤتمر "تريد تحقيق الهدف الرئيسي وهو الميثاق الملي". كان عنده منطق أن (سيفر) لا تعني الكماليين لأنهم لم يكونوا في حرب مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حيث كانت (سيفر) لانتهاء حالة الحرب وصنع السلام بعد (هدنة مودروس)، وإنما كانوا في حرب مع اليونانيين منذ عام ١٩١٩

وفي حالة صدام عسكري مع الفرنسيين بفترة ١٩١٩-١٩٢١ وفي حافة تصادم عسكري مع البريطانيين في خريف ١٩٢٢، وبالتالي وفق عصمت باشا فإن مفاوضات المؤتمر يجب أن تقوم على ثنائية قائمة بين طرفين هما الحلفاء والكماليين وأن تكون حصيلتها مبنية على ذلك. كان هذا يعني تكتيكاً تجاوزياً لـ (سيفر) أرادته الكماليون ومن ثم خلال ثمانية أشهر من المؤتمر كان هذا منطق سير أعماله وكانت نتيجته أيضاً بالحصول مبنية على ذلك.

نجح الأتراك في ذلك بلوزان، ولكنهم لم ينجحوا في نيل (الميثاق الملي). حققوا أهدافهم في منع الدولة الأرمنية ومنع الدولة الكردية ونجحوا حتى في منع قيام كيان حكم ذاتي كردي محلي قالت به المادة ٦٢ من معاهدة سيفر. نجح عصمت باشا في إلغاء نظام الامتيازات زمن العثمانيين وفي أن لاعلاقة للدولة التركية الجديدة بالدين العثماني، وفي ربط توقيع المعاهدة بانسحاب القوات البريطانية من اسطنبول والمضائق وساحلي بحر مرمرة. فشل الأتراك في موضوع الموصل بلوزان أمام إصرار كرزون على إبقائها ضمن الدولة العراقية الوليدة، كما فشلوا أمام البريطانيين في مطلبهم هم والبلاشفة بعدم تدويل المضائق وبلا حرية المرور والملاحة بها. كان التهديد البريطاني بالحرب، الذي أعلنه كرزون صراحة لعصمت باشا في ٤ شباط، دافعاً لليونة مصطفى كمال عندما عاد وفده بعد شهرين لاستئناف المفاوضات، وعندما وقعت معاهدة لوزان ارتفعت أصوات كثيرة في (الجمعية) تتهم مصطفى كمال وعصمت باشا بالتفريط بـ "أراضي الميثاق الملي".

كانت (لوزان) ضربة بريطانية لباريس وموسكو، ومحاولة احتواء لمصطفى كمال، نجحت وكان أول نجاحاتها بعد قيام الدولة التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ على أساس (لوزان) هو إلغاء مصطفى كمال للخلافة الإسلامية بعد خمسة أشهر، حيث كانت لندن منذ أيام السلطان عبد الحميد ١٨٧٦-١٩٠٩ تخشى كثيراً من النزعة الإسلامية العالمية و"الجامعة الإسلامية"، وهي التي كانت إمبراطوريتها تحوي مئات الملايين من المسلمين.

في الختام

ليست معاهدة لوزان ذكرى تاريخية تستحضر أو تستذكر في ذكراها المثوية، بل هي واقعاً سياسياً راهناً، مادام قادة أترك، مثل رئيس الجمهورية رجب أردوغان عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ ووزير داخلته سليمان صويلو عام ٢٠١٩ والناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين عام ٢٠١٩، قد قالوا صراحة أنهم يريدون "الميثاق الملي"، وفي تصريح لأردوغان أثناء عودته من باكو من على متن الطائرة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قال صراحة التالي: "نحن لانعترف بالدولة السورية"، وفي تصريح لكالين بيوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ قال: "أمن تركيا يبدأ من خلف حدود الميثاق الملي". توجي تلك التصريحات بأن تركيا هي دولة توسعية وبأنها تشعر بأن معاهدة لوزان قد وضعتها في قفص مغلق وهي تريد الخروج منه للتوسع في حدود "الميثاق الملي"، وربما ماتوحيه سياستها في قبرص منذ عام ١٩٧٤ بأنها تريد أراضي أبعد من "حدود الميثاق الملي".

يجب فحص تركيا مابعد ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٣ على ضوء كل ماسبق.

* أطروحة قدمت من الباحثة التركية لنيل شهادة الدكتوراة في الفلسفة باختصاص التاريخ الدولي أمام مدرسة لندن في الاقتصاد عام ١٩٩٧. نسخة ب د ف في ٢٧٧ صفحة
* المركز الكردي للدراسات



أحمد بيرهات :

من مهد الحضارات إلى العصرية الديمقراطية

تلعب المعاهدات التي تُبرم بين النظم الدولتيّة دوراً مؤثراً في دوران عجلة التاريخ وتحديد مصير الشعوب والمجتمعات وتفرز نتائج تؤسس لمراحل مُتقدمة، والتي تتمخض عنها الكثير من المعطيات والجوانب منها الإيجابية والسلبية ترفع شأن بعض الدول على حساب دول أخرى أو على حساب مصالح الشعوب.

فما جاءت به نتائج الحرب العالمية الأولى بين الأعوام ١٩١٤-١٩١٨ هو تقسيم ما تبقى من ميراث الدولة العثمانية وبناء عدة دول قوميّة في المنطقة خدمةً لمصالح المنتصرين فيها (كإحدى مرتكزات قوى الحداثة الرأسمالية إضافةً إلى الرأسمال والصناعية)، بعد أن وقّع العثمانيون على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨ التي أعلن فيها رسمياً حل الإمبراطورية العثمانية واتفق الحلفاء بموجبها على تقسيم تركتها بعد أن سبق ذلك قيام ثورة عربية لاقت تشجيعاً وتحريضاً من البريطانيين ضد العثمانيين عام ١٩١٦، وبدأت تبعات ذلك بتأسيس "الدول المستقلة" أو المنتدبة ابتداءً من المملكة السوريّة عام ١٩١٨ إلى

الدولة العراقية ١٩٢١ في منطقة الشرق الأوسط، كانت حصة التركياتية البيضاء المشكّلة من الطبقة البرجوازية وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي والرأسمال المالي و"دونمة الأتراك" هو السيطرة على المشهد العام في تركيا من خلال اتفاق فيما بينهم لتحديد مصير تركيا الجديدة.

يُصادف يوم ٢٤ تموز عام ٢٠٢٣ الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان هذه المعاهدة التي وُقِّعت في مدينة لوزان السويسرية بين كل من الدولة التركية من جهة ومجموعة الدول التالية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ورومانيا وصربيا وكرواتيا وكانت بمثابة الانتهاء الفعلي للحرب العالمية الأولى، وانتهاء الخلافات بين الدول المذكورة مع تركيا، ويعتبر الإسقاط الفعلي لحقوق الكرد المذكورة وفق معاهدة سيفر، فقد استمرت مفاوضات توقيع معاهدة لوزان حوالي ٩ أشهر من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٤ تموز ١٩٢٣ قبل التوقيع عليها رسمياً، حيث تم الاتفاق من خلالها على ١٤٣ بند، كان يرأس الوفد التركي نائب أتاتورك ومن أصول كردية عصمت اينونو، لم يُذكر فيها حتى بند واحد عن الكرد وحقوقهم ماعدا بنود من ٣٧ حتى ٤٥ لحقوق الأقليات (الذي لم يتم استثماره من قبل الأحزاب والشخصيات الكردية السياسية والدبلوماسية ولم يتم إثارتها دبلوماسياً وحقوقياً وسياسياً).

تركيا والتناقضات الدولية

استغلت تركيا الأوضاع السائدة آنذاك ولعبت على التناقضات الدولية بين طرفي الصراع الفرنسيين والإنكليز من جهة والسوفييت من جهة أخرى (وهذا يشبه ما يحصل في الساحة الأوكرانية ومحاولة تركيا الاستفادة من الصراع المحتدم فيها بين دول حلف الناتو وروسيا...).

لقد عمل الكرد في تلك الفترة قبل الإعلان الرسمي لمعاهدة لوزان لتثبيت حقوقهم عن طريق شريف باشا رئيس وفد جمعية تعالي كردستان عندما ذهب مع آخرين إلى مؤتمر السلام في سيفر بفرنسا عام ١٩١٩، وعملوا هناك على المطالبة بتقرير مصير الكرد بتأسيس كيان خاص بهم مما شجع ذلك ما ورد في مبادئ "اتفاقية سيفر" والمبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) في خضم الصراعات التي جرت وما تمخض عنها من تموضعات وتحالفات جديدة، والتي شكّلت آنذاك، ومع انتصار ثورة أكتوبر السوفييتية عام ١٩١٧ والتي كشفت عن الاتفاقية السرية المعروفة بسايكس بيكو وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وبسبب مخاوف الفرنسيين والإنكليز من ميل تركيا ومصطفى كمال أتاتورك إلى السوفييت، وخوفاً على مصالحهم الاستراتيجية أكّدوا للجانب التركي استعدادهم بالتنازل عن بعض امتيازاتهم في تركيا والتخفيف من شروطهم السابقة في المنطقة، وبسبب هذه السياسة الجديدة تغيرت موازين القوى لصالح أنقرة وأتاتورك على حساب الكرد خاصةً، وقد ساهم في ترجيح هذه السياسة خسارة الرئيس الأمريكي ويلسون وحزبه الديمقراطي الانتخابات في أمريكا، وهذا ما أدى إلى تخلي وابتعاد أمريكا عن المطالبة بتطبيق مبادئ معاهدة سيفر، والاختفاء من المشهد بشكل كامل فالجزء الشمالي من كردستان كان تحت الوصاية الأمريكية فتنازل عنها.

وهنا يمكننا ملاحظة كيف تغيّر المصالح حقوق وقضايا الشعوب، فمعرفة قضايانا وحقوقنا ووضع برنامج

للسير نحو تحقيقها يحمل في طياته أهمية قصوى (كما حصل للكرد في تجربة سري كانيه وكري سبي بوجود الرئيس الأمريكي السابق ترامب والحالي جو بايدن).

إذاً الظروف والأجواء لم تكن ملائمة للكرد قبل مؤتمر لوزان لتثبيت حقوقهم في اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، فبعد انعقاد مؤتمر القاهرة حول القضية الكردية عام ١٩٢١ بإشراف كبار المسؤولين البريطانيين وبرئاسة ونستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥) وزير المستعمرات الإنكليزية آنذاك، فقد تم رفض إنشاء كيان للكرد في العراق من خلال توصلهم إلى الاستنتاج الخاص بهم وهو أن الكرد يميلون للتحالف مع الأتراك المتحالفين مع السوفييت، مما زاد من مخاوف البريطانيين خسارتهم لإقليم الموصل المكتشف فيه النفط للتو (آنذاك)، فسعت بريطانيا إلى كسب تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (إضافةً لما ذكرناه حول خسارة ويلسون الانتخابات الأمريكية والابتعاد عن الصراع والمنافسة على التركة العثمانية).

شراصة الوفد التركي برئاسة إينونو في مفاوضات لوزان

وضع الوفد التركي في لوزان برئاسة عصمت إينونو ذو الأصول الكردية شرطاً وهو عدم حضور وفد يمثل الكرد (وفق مبدأ أنه يمثل الكرد في المؤتمر ولا يريدون الانفصال عن تركيا).

فخلال المؤتمر تنكّر عصمت إينونو لحقوق الكرد، وطالب خلال المؤتمر بالسيطرة على الجزر اليونانية وبتطبيق الميثاق الملي الذي أقروه بأنفسهم في عام ١٩٢٠ (والذي يتضمن إضافةً إلى الحدود التركية الحالية ضم ولاية حلب والموصل أيضاً لحدودهم) واعتُبرت هذه المطالب التركية كأحد أشكال الضغط على الدول المشاركة في مؤتمر لوزان، طبعاً تم رفض الشروط التركية هذه مما أدى لاستمرار المناقشات عدة أشهر إلى أن توصلوا إلى توقيع المعاهدة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بصيغتها النهائية، بعدما اضطر أتاتورك لقبول شروط الحلفاء بمؤتمر لوزان (عندما توصل إلى نقطة اللاعودة مع دول الحلفاء لعدم خسارة كل شيء) لتثبيت أركان حكمه وإنشاء دولة علمانية على أنقاض الدولة العثمانية اعتماداً على أسس شوفينية وبحرمان الكرد والشعوب الأخرى من حقوقهم والقيام بترتيبات بما يخص المضائق البحرية والجزر المتنازع عليها مع اليونان، واعتبر مصطفى كمال أتاتورك أن هذا ما سوف يقربه من الغرب، وحتى الآن مازالت القضايا الشائكة والخلافات مستمرة حول الجزر اليونانية والقضايا القومية للشعوب الكردية والأرمنية وغيرها، إذاً هذه المعاهدة كانت نواة تأسيس لتركيا الحديثة التي أعلنت رسمياً في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣.

الدور المحوري لبريطانيا في عدم حصول الكرد على حقوقهم

لعب الاستعمار البريطاني الدور الأبرز في إبرام هذه المعاهدة، لاتخاذها مصلحتها على حساب قضية الكرد ابتداءً من مؤتمر القاهرة ١٩٢١ وانتهاءً بمسألة الموصل التي وُقعت في صيغتها النهائية في اتفاقية أنقرة عام ١٩٢٦ والتي بموجبها تمّ الاتفاق على إعطاء تركيا حصة ١٠٪ من نفط كركوك لمدة ٢٥ سنة، ورسمت الحدود الحالية التركية العراقية على حساب اللعب بالقضية الكردية ومحاولة طمرها إلى الأبد. تم ذلك دون حسم مسألة الموصل التي تمّ تأجيلها أثناء مفاوضات لوزان، بسبب تعنت الأطراف بمواقفها،

وبعد تفنيد بريطانيا حجج الأتراك كُلفوا من قبل عصبة الأمم للانتداب على العراق، فتركيا كانت متمسكة بالموصل بحجة أن سكان المنطقة يرغبون بالانضمام إليهم، وكانت تحت النفوذ العثماني وأن هناك "وحدة العرق" بين الكرد والترك وأن تجارة الموصل مرتبطة بالأناضول، فكان الرد البريطاني هو على الشكل التالي أن غالبية سكان المنطقة من العرب وهم ساميين والكرد من أصول آرية وهم مختلفين عن الأتراك، كذلك فإن غالبية تجارة الموصل هي مع بغداد وفق ذلك رفع طلب من قبل بريطانيا عصبة الأمم للانتداب على العراق والتي أقرت لاحقاً بأنه لا يحق لأي طرف احتلال المنطقة، وأعفى ذلك الموقف التركي لتعود الموصل إلى الانتداب البريطاني، وهنا تكمن أهمية قراءة التاريخ وإسقاطها على الاتفاقات التي حصلت وتحصل في الشرق الأوسط ك لوزان أو اتفاقية أضنة واتفاقية الجزائر.

فعند التمعّن في ظروف وأهداف توقيع معاهدة لوزان يتراءى لنا أن الدول الأوروبية ولمصالحها الأنانية قد أسقطت فعلياً تجربتها السابقة في توقيع معاهدة وستفاليا التي أبرمت عام ١٦٤٨ عندما كانت الإمبراطوريات والشركات الرأسمالية تتصارع فيما بينها آنذاك على امتلاك الجغرافية ونهب ثروات البلدان والشعوب الأخرى وامتلاك الأسواق لبضائعها التجارية وصناعاتها)، على منطقة الشرق الأوسط والتي قامت بها عبر تقسيمها إلى دول وكيانات صغيرة ومتصارعة ووضع حدود لها تقودها سلطات ونظم وشخصيات محافظة مرتبطة أغلبها بالأجندات الخارجية، وكانت ذات دول مُنتدبة وتعيش خلافات حدودية كثيرة وضعتها الاتفاقات والمعاهدات المتعددة الثنائية أو الدولية، كل هذا استهدافاً للإرث الثقافي لشعوب المنطقة في ميزوبوتاميا وتعايشهم المشترك وإبعادهم وإشغالهم بقضايا ثانوية دخيلة وبعيدة عن ثقافة المنطقة كالتعصب للقومية على حساب الوطن والدفاع عنها وربط مفهوم الوطن بالحدود التي رُسمت نتيجة سياسات الاستعمار والقوى الخارجية والرجعيين والمتواطئين معهم في الداخل، وبات يُعرف الوطني بقدر ما كان مرتبطاً ومناصرّاً للزعيم أو الحاكم وعكس ذلك يعني إنهاءه من الوجود كما حصل ذلك مع الشعوب كالكرد والأرمن والآشور.

يشير عبد الله أوجلان إلى وجود تحالف في هذه النقطة في مجلده الخامس حيث يقول: "إن تحالف الأشراف وملأكي الأراضي من الكرد والمستثمرون والكوادر النخبويون من اليهود والعناصر القومية البيروقراطية التركية، وأن هذا التحالف استمر في حرب التحرير الوطنية التركية (بين أعوام ١٩١٩-١٩٢٢) رغم التشكيك إلى أن غالبية الكرد المثقفين، والأسياد الكرد، قد آزرت هذا التحالف والذي رُسخ في معاهدة أماسيا ومؤتمر أرضروم ومؤتمر سيواس والتشكيلة الأولى للبرلمان التركي ويطرسخ هذا التحالف بقانون الحكم الذاتي الكردي المزيّل بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢".

*(كاتب وباحث ورئاسة مشتركة لمنتدى حلب الثقافي)

» صحيفة « Ronahi »



مظالم تأبى النسيان

معاهدة لوزان التي شكلت تركيا الحديثة لا تزال تنكأ جراح الكرد والأرمن

والعشرين من يوليو من عام ١٩٢٣. وأحيا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذكرى ببيان أصدره العام الماضي، وأشاد فيه ببندوها وقال إن تركيا تراقب بدقة متناهية تنفيذها. وقالت سيفجي كويونجو التي ولدت في قرية كردية وتعمل الآن في لوزان في مقابلة جرى تصويرها في القصر الذي شهد توقيع المعاهدة إنها تجاهلت شعبها.

وشارك نحو ستة آلاف متظاهر كردي في مسيرة جابت أنحاء المدينة السبت ورفعوا فيها أعلاما وشكلوا سلاسل بشرية. وأما بالنسبة لمانوشاك كارنوسيان، التي تقيم في سويسرا وسبق أن فر أجدادها الأرمن في أوائل

لوزان (سويسرا) - لا تزال معاهدة لوزان التي شكلت تركيا الحديثة تحظى بتقدير البعض، لكنها تمثل في الوقت نفسه مصدرا لخيبة الأمل وتنكأ جراح آخرين من بينهم الكرد والأرمن الذين كانوا يأملون في إقامة مناطق لهم تتمتع بحكم ذاتي وأن تأخذ العدالة مجراها في ما يتعلق بجرائم الحقبة العثمانية.

ووردت بعض هذه الآراء في معرض حمل اسم "حدود" نظمه متحف تاريخ المدينة السويسرية لتسليط الضوء على أهمية المعاهدة التي جرى توقيعها بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد مئة عام على توقيعها بين تركيا وقوى متحالفة منها بريطانيا وفرنسا في الرابع

منذ تأسيس الدولة التركية، لم يتوقف الكرد عن المطالبة بحقوقهم

في فرنسا بيريفان فرات إن "الشعب الكردي، على غرار جميع شعوب العالم، يطالب بالحقوق في العيش بهويته على أرضه". وأضاف «هذه المعاهدة فتحت الباب أمام كل المضايقات وكل المذابح بحق الشعب الكردي». وتابع «منتقدونا هم أسوأ الدكتاتوريين في الشرق الأوسط وقد حان الوقت لإلغاء تجريم الحركة الكردية وقبل كل شيء لمراجعة معاهدة لوزان التي لا قيمة لها بالنسبة إلينا. إنها باطلة ولاغية».

ومن بين التدايعات التي نجمت من المعاهدة تبادل قسري للسكان بين تركيا واليونان. وألحق شرق الأناضول بتركيا الحالية في مقابل تخلي الأتراك عن المطالبة بمساحات في سوريا والعراق كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية. وترك الأرمن والكرد على الهامش وتم تجاهل طموحاتهم المتعلقة بإنشاء كيان لهم.

وقال كاردو لوكاس لارسن (٤١ عاماً)، المقيم في الدنمارك، «نعلم أنه لا يوجد بلد يمكنه مساعدتنا (..) في اتخاذ القرار الصحيح لحل المشكلة الكردية». وأضاف «تظاهرة كهذه تجمع الشعب الكردي وتمنحنا الشعور بالانتماء إلى وطن».

وقال جوناثان كونلين، المؤرخ في مشروع يدرس تداعيات المعاهدة، إنه رغم أنها قوبلت بحفاوة في ذلك الوقت باعتبارها فرصة لتحقيق سلام دائم فإنه ينظر الآن إلى بعض نتائجها على أنها «خطأ فادح» مثل تبادل ترحيل

القرن العشرين مما صارت اليوم تركيا، فإن المعاهدة بمثابة «إبادة جماعية ثانية».

وقصدت كارنوسيان بذلك مذابح ١٩١٥ والترحيل القسري للأرمن إبان الإمبراطورية العثمانية، وهو ما تصنفه العشرات من الدول حالياً على أنه إبادة جماعية فيما تنفيه تركيا التي تقول إن الآلاف من كل من الأتراك والأرمن قتلوا في أعمال عنف عرقية. وتابعت «لا يمكنك أن تنسى. عليك أن توضح ما الذي تعنيه (هذه المعاهدة)»، معتبرة أنها «نقطة الانطلاق لإنكار ما حدث» للأرمن.

وقال خيرالدين أوزتكين، وهو عضو في المركز الثقافي الكردستاني، «نريد الإفادة من هذه المئوية لكي نظهر للعالم بأسره أن القضية الكردية لا تزال بلا حل»، مندداً بـ«تداعيات معاهدة لوزان» وعواقبها «المأسوية» التي ما زال الكرد يعانون منها.

والمعاهدة بحسب المركز الثقافي الكردستاني «أقرت توزيع الشعب الكردي على أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا، وهي دول فاشلة ديمقراطياً إلى حد كبير». وفي تركيا تخلت القوى الكبرى عن الكرد «لدولة تركية قومية وعنصرية، ما أدى إلى قرن من المجازر وعمليات التهجير القسري وسياسات القمع والاستيعاب»، بحسب المركز الثقافي الكردستاني.

وقال المتحدث باسم المجلس الديمقراطي الكردي

قمع العديد من الانتفاضات وقتل الآلاف من الكرد من قبل الحكومات المتعاقبة

والوسطى سلسلة من الأسر الأرمنية على الرغم من أنها غالبا ما واجهت توغلات من قبل قوى خارجية.

وانتهى الاستقلال السياسي الأرمني إلى حد كبير نتيجة سلسلة من الغزوات والهجرات من قبل الشعوب الناطقة بالتركية بداية من القرن الحادي عشر، وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر تم بسط سيطرة الأتراك تماما على تلك المناطق ودمجها في الإمبراطورية العثمانية الشاسعة.

وتقول دائرة المعارف البريطانية إن المشاعر المعادية للأرمن تحولت إلى أعمال عنف جماعية عدة مرات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فعندما رفض الأرمن في منطقة ساسون في عام ١٨٩٤ دفع ضريبة جائرة قتلت القوات العثمانية الآلاف من الأرمن في المنطقة. وبدأت سلسلة أخرى من عمليات القتل الجماعي في خريف عام ١٨٩٥ عندما تحول قمع السلطات العثمانية لمظاهرة للأرمن في إسطنبول إلى مذبحة.

وإجمالا، قُتل مئات الآلاف من الأرمن في مذابح بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٦، والتي عُرفت فيما بعد بمذابح الحميدية. وقُتل حوالي ٢٠ ألف أرمني آخر في أعمال عنف ومذابح في أضنة في عام ١٩٠٩.

ومهدت تلك المذابح الطريق للدولة القومية الأكثر تجانسا، والتي أصبحت في النهاية جمهورية تركيا الحالية. وبحلول نهاية الحرب، غاب أثر أكثر من ٩٠ في المئة من

أكثر من ١/٥ مليون من اليونانيين والأتراك. وأضاف "أعتقد أنها (المعاهدة) صمدت لأن الجميع غير راضين عنها بنفس القدر".

تقر أنقرة أن نحو ٥٠٠ ألف شخص قتلوا في تلك المجازر، إلا أنها تقول إن معظمهم قتل بسبب القتال والمجاعة خلال الحرب العالمية الأولى عندما انتفض الأرمن ضد الحكام العثمانيين، ووقفوا إلى جانب الجنود الروس الغزاة. كما تصر تركيا على الزعم بأن ما وقع من مجازر فظيعة وإبادة جماعية كارثية بحق الأرمن في الرابع والعشرين من أبريل ١٩١٥، وما تلاها في الأحداث التي وقعت بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧، لم يكن إبادة جماعية، وتصف تلك الأحداث بالمأساة لكلا الطرفين.

ويقدر الأرمن بمليون ونصف مليون عدد الذين قتلوا منهم بشكل منهجي خلال الحرب العالمية الأولى على أيدي قوات الإمبراطورية العثمانية التي كانت حينذاك متحالفة مع ألمانيا وإمبراطورية النمسا - المجر، وهم يحيون ذكرى هذه الحملة في الرابع والعشرين من أبريل من كل عام.

وكانت الهضبة الجبلية العظيمة في شرق الأناضول، وهي في شرق تركيا حاليا، مأهولة لعدة قرون بشكل أساسي من قبل الأرمن المسيحيين الذين تقاسموا المنطقة مع الكرد المسلمين، بحسب دائرة المعارف البريطانية. بوحكمت المنطقة في العصور القديمة

الاعتراف بإبادة الأرمن سيؤثر سلباً على شعور الفخر بالهوية التركية

العمال الكردستاني المحظور في تركيا، وحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد، اعتذرت تلك الأحزاب عما ارتكبه أسلافها بحق الأرمن والآشوريين.

كان الكرد موعودين بقيام دولتهم المستقلة من قبل مصطفى كمال أتاتورك، الذي استغلهم من أجل تأسيس الدولة التركية بعد أن ضعفت وانهارت الإمبراطورية العثمانية. وكانت معاهدة سيفر التي أبرمتها الدولة العثمانية عام ١٩٢٠، تلزمها «بترك الأراضي التي يقطنها الأرمن والکرد، مما كان يسمح لهم بقيام دولتهم منفصلة». وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، ودعم الغرب لأتاتورك، التفتت تركيا إلى حلفائها الكرد وقمعت انتفاضاتهم وثوراتهم وهجرتهم من أراضيهم في جنوب شرقي تركيا باتجاه الأناضول في الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٢٨. واتبع أتاتورك سياسة التتريك، إذ أصدر قانوناً عام ١٩٣٢ ينص على «منع الأشخاص الذين يتكلمون لغة غير التركية من إعادة بناء قراهم أو بلداتهم التي يقطنونها». ومنذ تأسيس الدولة التركية، أي ما يقارب المئة عام، لم يتوقف الكرد عن المطالبة بحقوقهم إلى يومنا هذا، رغم قمع العديد من الانتفاضات واعتقال وقتل الآلاف من الكرد من قبل الحكومات التركية المتعاقبة.

الأرمن في الإمبراطورية العثمانية وتم محو العديد من آثار وجودهم السابق، وتم منح منازل وممتلكات الأرمن المهجورة في شرق الأناضول للاجئين المسلمين، وكثيراً ما أُجبر الناجون من النساء والأطفال على التخلي عن هوياتهم الأرمنية واعتناق الإسلام، ومع ذلك، وجد عشرات الآلاف من الأيتام بعض الملاذ في حماية المبشرين الأجانب. وذلك بحسب دائرة المعارف البريطانية.

وكانت للإبادة الجماعية للأرمن أسباب قصيرة وأخرى طويلة الأمد، فعلى الرغم من أن طرد وقتل مئات الآلاف من الأرمن في ١٩١٥ - ١٩١٦ كانا استجابة فورية لأزمة الحرب العالمية الأولى ولم يكونا نتيجة لخطة طويلة الأمد للقضاء على الشعب الأرمني، إلا أن الأسباب العميقة لذلك تعود إلى الاستياء من النجاحات الاقتصادية والسياسية للأرمن، مما أدى إلى انعكاس التسلسل الهرمي الاجتماعي العثماني التقليدي الذي كان المسلمون متفوقون فيه على غير المسلمين، والشعور المتزايد من جانب قادة تركيا الفتاة والمسلمين العاديين بأن الأرمن عنصر غريب وخطير في داخل المجتمع.

ولعبت بعض القبائل الكردية دوراً في مذابح الأرمن كونها كانت أكبر الأقليات المسلمة في تركيا وقتها. إذ استغلتهن السلطات العثمانية للزج بهن في عمليات القتل ضد الأرمن والسريان. ومع ظهور الحركات والأحزاب الكردية في الثمانينات من القرن الماضي مثل حزب

*صحيفة «العرب» اللندنية



رسمت حدود تركيا والشرق الأوسط... وحامت حولها الأساطير والخرافات

100 عام على «معاهدة لوزان»... انتصار أتاتورك وانكسار حلم الكرد

أنقرة: سعيد عبد الرازق: تعد معاهدة لوزان الموقعة منذ ١٠٠ عام، والتي كتبت نهاية الحرب العالمية الأولى، ورسمت خريطة جمهورية تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، العامل الرئيس في تشكيل صورة الشرق الأوسط وحدوده.

فرضت المعاهدة، الموقعة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٢٣، تسوية نهائية بين الأتراك والحلفاء المنتصرين في الحرب. وعلى الرغم من اعتبارها -من وجهة نظر كثير من المؤرخين- أهم معاهدة سلام في التاريخ الحديث، فإنها أثارت قدراً كبيراً من الجدل، ونُسج حولها ما يشبه الأساطير في تركيا، كما لا يزال الكرد في المنطقة يعدونها أسوأ حدث تاريخي يعانون آثاره لعقود.

وقعت المعاهدة بمدينة لوزان جنوب سويسرا، بين ممثلي مجلس الأمة الكبير (البرلمان التركي) وممثلين لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وبلغاريا والبرتغال وبلجيكا ويوغوسلافيا، وهي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تتصارع على تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية المهزومة.

* لوزان والشرق الأوسط

عُرفت المعاهدة رسمياً بمعاهدة «حل معضلات الشرق الأوسط»، وتم التوصل إليها بعد مفاوضات صعب وطويل في الفترة من أول نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٢ وحتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣، وتضمنت ١٤٣ مادة لم يتطرق أي منها إلى المسألة الكردية.

وترأس الوفد التركي في المفاوضات «التوأم الفكري» لمؤسس الجمهورية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، عصمت إينونو، الذي خلفه في رئاسة تركيا.

عاجت المعاهدة كثيراً من القضايا، كترسيم الحدود والتبادل السكاني، فضلاً عن قضايا سياسية شملت ٤ فصول، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٢٣، عبر المصادقة عليها من قبل البرلمان التركي.

وتناولت مواد المعاهدة نصوصاً حول استقلال تركيا وتحديد حدودها، وحماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية فيها، مقابل حماية الأقليات المسلمة في اليونان، إضافة إلى مواد تتعلق بتنظيم وضع تركيا الدولي الجديد، وترتيب علاقاتها بدول الحلفاء المنتصرين في الحرب، وتعيين حدودها مع اليونان وبلغاريا.

وفرضت المعاهدة تنازل الدولة التركية النهائي عن ادعاء أي حقوق سياسية ومالية، وأي حق سيادي في الشام والعراق ومصر والسودان وليبيا وقبرص، بجانب تنظيم استخدام المضائق البحرية التركية (البسفور والدرديل) في وقت الحرب والسلام.

ولم تتوصل المفاوضات إلى تفاهم نهائي حول الحدود العراقية- التركية؛ حيث طالبت حكومة أنقرة بضم الموصل والسليمانية إلى حدودها، وهو ما رفضته بريطانيا. ولذلك، نصت المعاهدة على تشاور تركيا وبريطانيا حول مسألة الموصل.

وبالنسبة للحدود التركية- السورية، ظلت مسألة لواء إسكندرون الذي كان جزءاً من ولاية حلب التي كانت تابعة للدولة العثمانية معلقة في مفاوضات بين تركيا وفرنسا، إلى أن أعيد ربطه بسوريا عام ١٩٢٦، ثم قامت فرنسا بمنحه حكماً ذاتياً عام ١٩٣٨، مع بقاءه مرتبطاً شكلياً بالجمهورية السورية، ثم ألغت هذا الرباط الشكلي. وفي عام ١٩٣٩ انسحبت فرنسا بشكل نهائي، ودخلت اللواء قوات تركية، قامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم ولاية هطاي.

* سقوط معاهدة سيفر

ضمنت معاهدة لوزان لتركيا اعترافاً دولياً بسيادتها واستقلالها، كما ألغت أحكام معاهدة سيفر التي كانت الدولة العثمانية وقّعتها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠، والتي وصفتها حكومة أنقرة بـ«المعاهدة المذلة» التي لا يمكن القبول بها.

ومع تحقيق حكومة أنقرة انتصارات على الاحتلال اليوناني عام ١٩٢١، حظيت بالاعتراف الدولي الذي أهلها لتمثيل بلاد الأناضول التي أصبحت «جمهورية تركيا» عام ١٩٢٣.

نصت معاهدة لوزان على الاعتراف بحدود اليونان كما وردت في معاهدة مودانيا، بينما تنازلت اليونان عن منطقة كارا أغاتش التي تقع في ولاية أدرنة شمال غربي البلاد حالياً، تعويضاً عن الحرب.

وكانت معاهدة سيفر التي تضمنت ٤٣٣ بنداً، قد اعتمدت أساساً على تقسيمات «سايكس بيكو» للأقاليم، وفق مناطق نفوذ فرنسي وبريطاني وإيطالي، فضلاً عن مناطق تضمها حليفاتهم الجديدة اليونان. واحتوت على منطقة حكم ذاتي مستقل للكرد في البند ٦٢، وعلى وطن قومي لليهود بفلسطين في البند ٩٥.

وأشعلت تلك المعاهدة الحركة الوطنية التركية، وبدأت في خوض المعارك ضد الجيش اليوناني الذي حوَّله الحلفاء احتلال غرب الأناضول.

وحسب الأكاديمي التركي جوكهان شتينكايا، حمل الوفد التركي ٣ خطوط حُمر، هي: عدم قبول الوطن الأرمني على الإطلاق، وعدم قبول الامتيازات التجارية، وبسط تركيا سيادتها على إسطنبول والمضائق.

* تتويج كفاح أتاتورك

وصفت الأكاديمية التركية، نورتان شتين، مديرة مركز أبحاث «مبادئ أتاتورك وتاريخ الثورة»، التابع لجامعة تراقيا، معاهدة لوزان، بأنها كانت بمثابة وثيقة اعتراف بسيادة واستقلال تركيا التي كانت قد خرجت للتو من الكفاح الوطني. ولفتت إلى أن الظروف التي كانت سائدة عام ١٩١٩ جعلت من الأتراك أسرى في وطنهم الأم، الأمر الذي دفع أتاتورك ورفاقه لإطلاق عملية الكفاح الوطني التي استمرت أعواماً، إلى أن كانت معاهدة لوزان للسلام إحدى ثمارها ونتائجها. وذكرت شتين أن دول الحلفاء والقوى الإمبريالية، وبعد عام ١٩٢٢ وانتصارات عملية الكفاح الوطني بقيادة أتاتورك، أدركت أن اليونان التي كانت بمثابة رأس حربتهم في منطقة الأناضول، لا تستطيع المقاومة أمام الأتراك، فلجأت إلى عرض هدنة على الدولة التركية، أسفرت عن توقيع «هدنة مودانيا» في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢ التي ألغت أحكام «هدنة موندروس» المبرمة مع الدولة العثمانية عام ١٩١٨.

وأوضحت أن هدنة مودانيا سمحت بانضمام تراقيا الشرقية إلى الأراضي التركية من دون قتال، قبل أن يتم تحديد حدودها النهائية عبر معاهدة لوزان للسلام التي ضمنت أيضاً ضم جزر جوكتشا أدا وبوزجا أدا، الواقعة قبالة السواحل التركية في بحر إيجه، إلى الأراضي التركية.

وأشارت شتين إلى أن الوفد التركي في مفاوضات معاهدة لوزان الذي كان ممثلاً حينها بعصمت إينونو، حمل مذكرة تعليمات مقدمة من الدولة، كانت تتضمن ١٤ بنداً، تؤكد الإصرار على بعض الأمور، والمقاومة من أجل عدم القبول بغيرها، مثل قبول حدود تراقيا بهيئتها التي كانت عليها عام ١٩١٤.

وشددت شتين على أنه من أجل استيعاب معاهدة لوزان بشكل صحيح، يجب تقييم بنودها وتفصيلها وفق الظروف والمعادلات التي كانت سائدة حين توقيعها.

وفي مناسبة مرور ١٠٠ عام على توقيع المعاهدة، أعد «وقف إينونو» фильماً وثائقياً بعنوان «لوزان ١٩٢٣... أكون أو لا أكون»، استناداً إلى مذكرات عصمت إينونو، مع وثائق تم الحصول عليها من أرشيفات دول ومؤسسات مختلفة. وفي المناسبة، طالب زعيم المعارضة التركية رئيس حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كليتشدار أوغلو، بتحويل ذكرى توقيع معاهدة لوزان إلى عيد وطني. وكتب على «تويتر»: «أحيي ذكرى القائد مصطفى كمال أتاتورك، وعصمت إينونو، مهندس معاهدة لوزان وصك ملكية بلدنا، وأبطالنا الذين خاضوا النضال الوطني، باحترام وامتنان، واحتفل بالذكرى المئوية لهذا الانتصار... بالتأكيد، سنعمل على ضمان قبولها كعطلة رسمية».

* معاهدة لوزان والكرد

يعد الكرد معاهدة لوزان «معاهدة غادرة استعمارية» قضت على مكتسبات ضمنتها لهم معاهدة سيفر. وكالعادة في ذكرى توقيع الاتفاقية، شارك آلاف في مظاهرة كردية كبرى في لوزان، السبت، بمناسبة المئوية الأولى للمعاهدة التي أبرمت في المدينة السويسرية، ورسمت حدود تركيا الحديثة، منددين بتداعياتها على الكرد.

كما نظم كرد مظاهرة أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف، وقرروا استمرار المظاهرات حتى الاثنين. وانطلق المتظاهرون من جوار فندق «شاتو دوشي» الواقع على ضفاف بحيرة ليمان، والذي استضاف المحادثات التي أفضت إلى المعاهدة، رافعين أعلام حزب «العمال الكردستاني»، وصور زعيم الحزب المسجون في تركيا منذ عام ١٩٩٩، عبد الله أوجلان، وصولاً إلى قصر رومين في وسط المدينة؛ حيث وقعت المعاهدة. وقال عضو المركز الثقافي الكردستاني، خير الدين أوزتكين، لوكالة الأنباء السويسرية: «نريد الإفادة من هذه المئوية لكي نُظهر للعالم بأسره أن القضية الكردية لا تزال بلا حل»، مندداً بـ«تداعيات معاهدة لوزان» وعواقبها «المأسوية» التي ما زال الكرد يعانون منها.

وحسب المركز الثقافي الكردستاني: «أقرت المعاهدة توزيع الشعب الكردي على ٤ دول، هي تركيا والعراق وإيران وسوريا، وهي دول فاشلة ديمقراطياً إلى حد بعيد».

وذكر المركز أنه في تركيا تخلت القوى الكبرى عن الكرد «لدولة تركية قومية وعنصرية»، ما أدى إلى «قرن من المجازر وعمليات التهجير القسري وسياسات القمع والاستيعاب»، حسبما نقلت وكالة الأنباء السويسرية. وقال المتحدث باسم المجلس الديمقراطي الكردي في فرنسا، بيريفان فرات، إن «الشعب الكردي، على غرار جميع شعوب العالم، يطالب بالحق في العيش بهويته على أرضه».

وأضاف لوكالة «الصحافة الفرنسية»: «هذه المعاهدة فتحت الباب أمام كل المضايقات وكل المذابح بحق الشعب الكردي... منتقدونا هم أسوأ الديكتاتوريين في الشرق الأوسط، وقد حان الوقت لإلغاء تجريم الحركة الكردية، وقبل كل شيء لمراجعة معاهدة لوزان التي لا قيمة لها بالنسبة إلينا. إنها باطلة ولاغية».

ومن بين التداعيات التي نجمت عن المعاهدة: تبادل قسري للسكان بين تركيا واليونان؛ وإحراق شرق الأناضول بتركيا الحالية في مقابل تخلي الأتراك عن المطالبة بمساحات في سوريا والعراق كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ وترك الأرمن والكرد على الهامش، مع تجاهل طموحاتهم المتعلقة بإنشاء كيان لهم. كما أولت المعاهدة أهمية بالنسبة للأقليات الدينية، بينما تجاوزت الأقليات العرقية.

وأكد الأكاديمي الكردي، الدكتور آزاد أحمد علي، في دراسة له حول معاهدة لوزان، أنها سمحت بالقفز على مقترح إجراء انتخابات حول حق تقرير المصير السياسي لكردستان العثمانية، بناء على معاهدة سيفر، لذلك انتصرت تركيا من هذه الزاوية بشكل حاسم، وتم دفن مشروع استقلال كردستان، والانتقال إلى مشروعات فرعية لتقسيمها وإزالة ثقافة شعب كردستان وطمس هويته.

وقال أحمد علي إن معاهدة لوزان شكلت إحدى أهم المحطات «القبيحة» للتسوية السياسية وتقاسم النفوذ في الشرق الأوسط، والتي تم بموجبها التمهيد لبناء جمهورية تركيا بحدودها الراهنة، وجعلها دولة قابلة للحياة، بعد أن اختزلت السلطنة العثمانية في ٣ ولايات داخلية من الأناضول الغربية؛ لكن القوى الأوروبية المنتصرة توافقت مع تركيا وبالتنسيق، بصيغة ما، مع روسيا على تأمين مصالح كل الدول الموقعة على المعاهدة، في ظل غياب تام لممثلي كردستان وأرمينيا والبلاد العربية.

وذهب إلى أن معاهدة لوزان مهدت لصعود كمال أتاتورك، وساهمت في التأسيس للكمالية (العلمانية) وتم «تنصيب جمهورية ذات طابع قومي عنصري عدواني» بمساعدة أوروبية؛ حيث كان شعارها وما زال: «شعب واحد، لغة واحدة، وعلم واحد». لذلك جرت بمساعدة أوروبية عمليات تبادل سكاني وتغيير ديموغرافي هائلة لصالح تكثيف

العنصر التركي في الأناضول.

ويمثل كرد تركيا النسبة الأكبر من الكرد الموزعين جغرافياً عليها و ٣ دول أخرى، هي العراق وسوريا وإيران، ويتم إحصاء عددهم حسب التقديرات والدراسات فقط. فالإحصاء الدوري للسكان منذ معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، لا يشمل الأعراق والقوميات ولا المذاهب، وتقدر أعدادهم بما يتراوح بين ١٢ و ١٥ مليوناً، مقارنة بنحو ٧ ملايين في إيران، و ٥ ملايين في العراق، ومليونين في سوريا.

وتسبب غياب الكرد عن خريطة لوزان في اندلاع انتفاضات وثورات وحركات تمرد مباشرة عقب إعلان الجمهورية، للمطالبة بالاعتراف بالهوية الكردية وخصوصية الشعب الكردي. وزاد الاضطهاد الرسمي ضدهم؛ لأن ما لا يقل عن ثلثهم ينتمي إلى المذهب العلوي غير المعترف به أيضاً، على الرغم من مشاركتهم في حرب التحرير التي قادها أتاتورك.

وكان أبرز الثورات الكردية في تركيا ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ التي انتهت بإعدامه، ثم جاءت انتفاضة أغري الأولى والثانية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات.

واتخذت السلطات التركية إجراءات لإضعاف الوجود الكردي في مناطقهم، مثل تهجير السكان إلى أماكن بعيدة، واستبدال الأتراك بهم. وخلال ثورة آارات في عام ١٩٣٠، كشفت تصريحات لوزير الداخلية التركي في ذلك الوقت، محمود عزت بك، عن حقد شديد على العرق الكردي؛ حيث قال إن «التركي هو السيد والمالك الوحيد في هذه البلاد، وللأتراك غير الأنقياء (الكرد) حق واحد، هو أن يكونوا عبيداً وخداماً».

وربما يكون الحدث الأشهر والأكثر إثارة للحزن في تاريخ الكرد، والذي يتذكرونه حتى اليوم، انتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٦ التي اعتبرت انتفاضة كردية علوية قادها سيد رضا، وتم سحقها بقسوة ودموية، وتم إعدام قائدها في ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، ليعقبها سكون دام أكثر من ٣ عقود.

ووصف وزير الداخلية التركي، شكري كايا، أمام البرلمان، الكرد، بأنهم الأتراك في الجبال. ومنذ ذلك الحين عرف مصطلح «أتراك الجبال» الذي شكل قمة الإنكار للهوية الكردية.

وتم إحياء الحركة الكردية عبر ظهور الحركات اليسارية في الشارع، مثلما حدث في الجامعات التركية في السبعينات، وخرج تيار الوعي الكردي الجديد من كلية الحقوق في أنقرة، مع الطالب عبد الله أوجلان الذي شكل نواة الحركة القومية الكردية على قاعدة يسارية ماركسية، وأسس حزب «العمال الكردستاني» عام ١٩٧٨ الذي شكل محطة حاسمة في تاريخ الحركة الكردية. لكن انتماء «العمال الكردستاني» للماركسية جعله على طرفي نقيض مع الكرد المحافظين في شرق وجنوب شرقي تركيا، وكذلك مع الأحزاب الكردية التقليدية في شمال العراق، وفي مقدمتها الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، بقيادة مصطفى بارزاني. وعلى الرغم من ذلك، نجح «العمال الكردستاني» في جذب قسم كبير من الرأي العام الكردي في تركيا والدول الأخرى، وأصبح له الدور الأبرز في قيادة الحراك الكردي وإبرازه، نحو المطالبة بإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرقي تركيا.

خرافات حول «لوزان»

انتشر كثير من الشائعات والخرافات والأخطاء الشائعة حول معاهدة لوزان، تم تداولها على نطاق واسع، وتحولت إلى ما يشبه الأساطير التي صدقتها أطراف واسعة في الشارع التركي، ومن أكثرها انتشاراً أن هناك بنوداً سرية في

المعاهدة هي السبب في حرمان تركيا من التنقيب عن النفط والمعادن النفيسة، وعدم تحكمها في مضيق البسفور والدردنيل، وحرمانها من تحصيل رسوم عبور السفن منهما، وكذلك التوتر في شرق المتوسط بين تركيا واليونان، وأن الاتفاقية ستنتهي في عام ٢٠٢٣.

وتحول الحديث عن انتهاء اتفاقية لوزان «الظالمة» عام ٢٠٢٣، ليكون بمقدور تركيا التنقيب عن مصادر الطاقة الموجودة في عمق أراضيها، شائعاً لدرجة أن كثيراً من المحللين والباحثين يؤكدونه عبر وسائل الإعلام المختلفة. ويقول المروجون لهذا الخطأ إن انتهاء الاتفاقية سيحرر تركيا من القيود التي منعتها طيلة القرن الماضي من الاستفادة من مضايقها وحققها في التنقيب عن الثروات الطبيعية، وسيعيدها كقوة عالمية عظمى كما كانت الدولة العثمانية سابقاً، مستنديين إلى حديث إردوغان عن أهداف عام ٢٠٢٣ ومصطلح «قرن تركيا» الذي أطلق في حملته للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في مايو (أيار) الماضي.

لكن الواقع أنه ليس هناك أي تقييد زمني للاتفاقية، كبقية الاتفاقيات الدولية المشابهة. كما تضمنت المعاهدة بنداً يسمح بحرية الملاحة والمرور عبر المضائق التركية في الاتفاقية، إلا أن موضوع المضائق عاد وتم تنظيمه في اتفاقية مونترو عام ١٩٣٦، وبذلك ليس صحيحاً أن إلغاء «لوزان» سيمكن تركيا من التحكم في المضائق والملاحة عبرها بشكل مختلف.

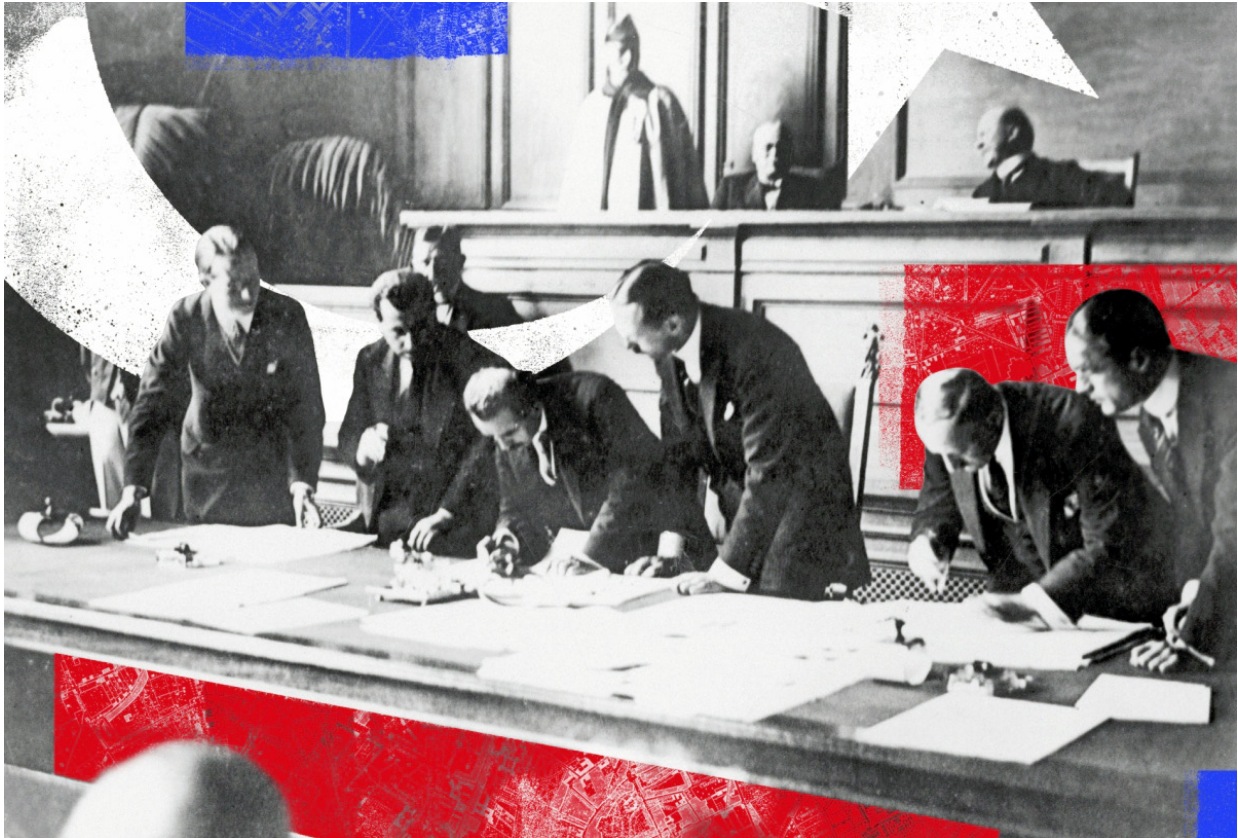
وحسب الكاتب التركي، أنيل طلعت إريونتوك، فإن المعاهدة لا تنطوي على أي بنود أو ملاحق سرية، وقد كفلت لتركيا العيش كدولة مستقلة وحديثة ومتساوية، وكانت من أهم نقاط التحول في التاريخ التركي، وانتصاراً عظيماً للأمة التركية. وأشار إريونتوك إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن معاهدة لوزان واحدة من أكثر القضايا التي نوقشت في تاريخ الجمهورية التركية، لا سيما في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية»، وتمت محاولة التقليل من قيمتها مع المغالطات القائلة بأن فترة الصلاحية هي ١٠٠ عام، وأنها تحوي بنوداً خفية، لتصبح أكبر أسطورة حضرية في تركيا، بسبب الأكاذيب والادعاءات والتشويهات التي لا أساس لها، والتي يتم ترويجها بكثافة غير طبيعية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتساءل: «إذا كان الوضع كذلك، فكيف تحضّل تركيا رسوماً على عبور السفن في مضائقها، وتعلن عن زيادات متكررة؟ وكيف تنقب عن النفط في البحر الأسود وفي جنوب شرقي تركيا كما أعلن إردوغان بنفسه؟ وكيف تعمل شركات أجنبية في بعض المناطق في تركيا التي كان محظوراً التنقيب فيها للشركات الأجنبية حتى تم تعديل القانون الخاص بذلك عام ٢٠٠٣؟».

حقائق

يمثل كرد تركيا النسبة الأكبر من الكرد الموزعين جغرافياً عليها و٣ دول أخرى، هي العراق وسوريا وإيران، ويتم إحصاء عددهم حسب التقديرات والدراسات فقط. فالإحصاء الدوري للسكان منذ معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، لا يشمل الأعراق والقوميات ولا المذاهب، وتقدر أعدادهم بما يتراوح بين ١٢ و١٥ مليوناً، مقارنة بنحو ٧ ملايين في إيران، و٥ ملايين في العراق، ومليونين في سوريا.

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية/ملفات وقضايا



حسام عيتاني:

معاهدة لوزان.. بعض الترتيب للعالم

اجتياحها من قبل القوات السوفياتية ١٩٢٠ .
بكلمات ثانية، كانت المعاهدة إعادة قراءة للواقع الذي
تغير تغيراً عميقاً بين اتفاق الهدنة في جزيرة مودروس
وهي أشبه بإعلان استسلام في أكتوبر/ تشرين الأول
١٩١٨ التي أنهت الأعمال القتالية بين السلطنة والحلفاء،
وبين اتفاق الهدنة في مدينة مودينا التي اختتمت بها
حرب الاستقلال التركية عملياً قبل أن يتكرس السلام في
معاهدة لوزان.

كانت السلطنة العثمانية إلى قبلت بهدنة مودروس،
تعيش أيامها الأخيرة. سلطانها محمد السادس وحيد
الدين مجرد ظل شاحب لما كان عليه سلاطين آل عثمان

بعد مئة عام على توقيع معاهدة لوزان بين تركيا
والحلفاء، لا زالت أثارها باقية في تركيا وجوارها. قدرتها
على الحفاظ على أهميتها تصدر من المشروع الكبير الذي
أعقب الحرب العالمية الأولى ورمى إلى إضفاء بعض
الترتيب على أحوال عالم انهار وآخر يبرز فجراً.

بنود المعاهدة حرمت الكرد بعض ما أعطته لهم
معاهدة سيفر في ١٩٢٠ وتراجعت عن اقتطاع أجزاء من
الاناضول من السلطنة العثمانية المهزومة لمصلحة
اليونان ووضعت حداً لاحتلال اسطنبول والسيطرة على
ممرات الدردنيل والبوسفور، إضافة إلى تجاهل الدولة
الارمنية المستقلة التي كانت قد لفظت أنفاسها بعد

بعد مائة عام على توقيع المعاهدة لا زالت اثارها باقية في تركيا وجوارها

بيد ان الصورة الأوسع تنطوي على العديد من السمات التي ميزت المرحلة تلك وغالبا ما يتجاهلها السرد التقليدي الذي يركز على معاهدة لوزان من دون المناخ العام الذي انتجها. التقديم الصحيح للمعاهدة يستدعي وضعها في المسار الذي أوصل اليها قبل البحث في تداعياتها ونتائجها.

وقد يصح وضع مؤتمر برلين في ١٨٨٤ كأحد اركان المناخ الذي انتج معاهدة لوزان نظرا الى اختصاره للرؤية التي سادت العالم حينذاك عن الكيفية التي تجيز للدول الكبرى تقاسم مناطق النفوذ في ما بينها.

كان مؤتمر برلين حدثا نموذجيا في صراحته لتجاهل مصالح الدول الصغيرة والفقيرة وشعوبها. فقد وضعت الخرائط على مائدة المفاوضات وتفاهم المشاركون على رسم الخرائط المناسبة لقوتهم وقدراتهم العسكرية ومصالحهم الاقتصادية. وليس كسفا ان مؤتمر برلين أسس ايضا للظروف التي افضت الى الحرب العالمية الاولى.

مهما يكن من أمر، ادت الحرب العالمية الاولى الى انهيار الامبراطوريات الاربع الكبيرة: الروسية التي شهدت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ فخرجت من الحرب وانشغلت بصراعاتها الداخلية. والالمانية التي حولتها معاهدة فرساي الى كبش فداء لكل اوزار الحرب. والنمساوية - الهنغارية التي لم تعد تستجيب للطموحات القومية لشعوبها الكثيرة واخيرا السلطنة العثمانية التي اخفقت

وجيشها الذي هُزم على الجبهات جميعها بعدما انهكته حرب البلقان التي قضت على كل ممتلكات السلطنة في اوروبا قبل ان تأتي الحرب العالمية لتقضي على ما تبقى منه بعدما اختارت حكومة جمعية الاتحاد والترقي الانحياز الى صفوف «دول المركز» التي ضمت المانيا والنمسا- هنغاريا.

اسفر ذلك عن رفض عدد من الضباط والسياسيين الاتراك معاهدة سيفر التي قسمت الاناضول والروملي (الاراضي التركية في اوروبا) بين القوى المنتصرة خصوصا الفرنسيين والبريطانيين واليونانيين والايطاليين، لتبدأ حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال القائد العسكري السابق لمجموعة جيوش «يلدريم» في الايام الاخيرة من الحرب.

ديبلوماسية الامر الواقع

السرد المعروف للاحداث يتابع ليصل الى الحاق قوات اتاتورك الهزائم المتتالية بقوات الحلفاء وخصوصا اليونانيين واستعادة هضبة الاناضول واسطنبول والمدن الساحلية الجنوبية وصولا الى اعلان الجمهورية التركية والغاء الخلافة الاسلامية وبروز مصطفى كمال كأب للأتراك «اتاتورك» ومؤسس للحكم الجديد المستمر الى اليوم.

فرض ذلك العودة الى المفاوضات مع الحلفاء لتثبيت الوضع الجديد والانتصار التركي والغاء معاهدة سيفر.

بنود المعاهدة حرمت الكرد بعض ما اعطته لهم معاهدة سيفر في 1920

عالم في حاجة الى ترتيب

من جهة ثانية، كانت عملية اعادة رسم خريطة اوروبا والشرق الاوسط تجري على قدم وساق. وإذا كان الاهتمام ينصب في العادة على معاهدة فرساي التي تضمنت انشاء عصبة الامم (بناء على افكار ويلسون في شأن السلام العالمي)، وعلى معاهدي سيفر ولوزان لارتباطهما ارتباطا غير مباشر بالعالم العربي من طريق رسم الخريطة التركية ثم تعديلها بعد انتصار «الجمعية الوطنية التركية الكبرى» التي قادت حرب الاستقلال التركية، الا ان من المهم الاشارة الى ان مؤتمر باريس قد فتح العديد من المسارات التي رمى جميعها الى تكريس نتائج الحرب على امتداد مساحة اوروبا والشرق الاوسط.

فقد وقعت معاهدة لوكارنو التي تعهدت ألمانيا فيها بعدم شن المزيد من الحروب. كذلك جرى توقيع معاهدة نويي التي تخلت بلغاريا فيها عن اراض كانت استولت عليها من تركيا واعادتها الى اليونان. وفصلت معاهدة سان جيرمان النمسا عن هنغاريا وانتهت عمليا الامبراطورية النمساوية-الهنگارية. اما معاهدة تريانون فغيرت خريطة هنغاريا لمصلحة جيرانها.

كان مؤتمر باريس والمعاهدات التي اعقبتها محاولة كبيرة لترتيب العالم وتنظيمه وللوفاء للشعار الذي رفعه الكاتب البريطاني أنش جي ويلز «الحرب التي ستنهي كل الحروب» ثم تبناه الحلفاء. لكن المفارقة كانت ان «انهاء كل الحروب» تحول الى زرع بذور الحروب المقبلة.

في تحديث نفسها وايجاد مبررات وجودها امام شعوب تتطلع الى الاستقلال.

كان لا بد من اعادة النظام الى اوروبا والشرق الاوسط، الساحتين الابرز للحرب العالمية. ولجأ المنتصرون الى اسلوب مؤتمر برلين الذي انتج معاهدي فرساي وسيفر. وسيكون لفرساي تبعات وخيمة وستؤسس للحرب العالمية المقبلة كما هو معروف بعدما فشلت جمهورية فايمار الالمانية في ارساء حكم ديمقراطي مستقر في ظل ازمة اقتصادية خانقة والصراعات المبررة بين التيارات اليسارية واليمينية المتطرفة.

لكن اجواء ما بعد الحرب الاولى كانت غير تلك التي رافقت مؤتمر برلين. فقد ظهرت الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية للمرة الاولى بعدما ارسلت مئات الالاف من جنودها لحسم الفصل الاخير من الحرب على المسرح الاوروبي. وسعى الرئيس وودرو ويلسون في برنامج النقاط الاربعة عشر الذي اعلنه في اطار مشاركته في مؤتمر الصلح في باريس الى الحفاظ على سلامة الجزء التركي من الامبراطورية العثمانية مقابل ضمان حق المناطق غير التركية في تقرير مصيرها.

غني عن البيان ان برنامج ويلسون مني بأضرار بليغة لتعارضه مع مصالح القوى الاوروبية الكبرى التي لم تكن قد تخلت عن اساليبها القديمة ومشاريعها الاستعمارية خصوصا انها رأت «رجل اوروبا المريض» يخر صريعا امامها.

كان مؤتمر برلين حدثاً نموذجياً لتجاهل مصالح الدول الصغيرة والفقيرة وشعوبها

١٩١٣ فيما دُفع بأعداد كبيرة من يونانيين مناطق طرابزون والسواحل الجنوبية الى التوجه الى اليونان. كما غص الحلفاء الطرف عن الابادة الارمنية التي ارتكبتها القوات التركية بين العامين ١٩١٥ و ١٩١٧، وعمليات التطهير العرقي التي استهدفت اليونانيين والسريان وامتدت الى العام ١٩٢٢. وهي احداث لا تزال السلطات التركية ترفض تحمل مسؤوليتها وتنفي اي سمة منظمة لها وتضعها في اطار الجرائم الفردية غير المنهجية. وتضمنت المعاهدة كذلك تخلي تركيا عن المطالبة بالموصل الواقعة في العراق حالياً، والتي كانت بريطانيا حريصة على الاستحواذ عليها لادراكها غنى المنطقة بالنفط الذي كان قد بدأ يظهر كسلعة اساسية في الصناعة والنقل. وبتجاهلها حقوق شعوب اضعف من الاتراك وعاشت في كنف السلطنة الآفلة في اطار نظام الملل، أسست لوزان لجولات جديدة من الصراعات المتعلقة بالحقوق الوطنية والثقافية ربما كان اهمها الصراع مع الكرد الذي تتعدد وجوهه منذ حوالي القرن من الزمن وتتغير ادوات التعبير عنه حيث تتراوح بين الانتفاضة المسلحة والانخراط في العملية السياسية التركية الداخلية.

✳ مجلة «المجلة» اللندنية

فالمعاهدات التي وقعها الحلفاء مع الدول المهزومة غالباً ما حملت طابعاً ثأرياً كان شديد الوضوح في معاهدة فرساي التي يجمع المؤرخون اليوم على انها هدفت الى إذلال المانيا ومعاقبتها على التسبب بالحرب، من دون ان يلقي واضعو المعاهدة بالا الى الاثار بعيدة المدى لسلوكهم هذا.

كذلك الامر بالنسبة الى معاهدة سيفر التي لم تأخذ في الاعتبار ان تسليم مناطق شاسعة من الاناضول واحتلال اسطنبول، سيؤدي الى اشتعال حرب الاستقلال التركية. وعلى الرغم من ان معاهدة لوزان اعادت بعض الاعتبار الى تركيا الا انها كانت شديدة الوضوح لناحية حظر اية مطالبة تركية بالاراضي التي خسرتها من امبراطوريتها السابقة في قبول غير معلن باتفاقية سايكس- بيكو التي تقاسمت فيها فرنسا وبريطانيا المشرق العربي بينهما وقضت ايضاً بضم شرق تركيا الى روسيا التي انسحبت بعد ثورتها من الاتفاقية.

الادهى ان «لوزان» تبنت القيم والممارسات ذاتها التي سادت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فقد قضت المعاهدة باجراء تبادل سكاني بين تركيا واليونان بحيث أبعد مئات الالاف من المسلمين اليونانيين الى تركيا لينضموا الى سابقهم الاتيين من مناطق البلقان التي منيت فيها السلطنة العثمانية بالهزائم اثناء حرب

المرصد التركي و الملف الكردي



رسالة أردوغان بمناسبة مئوية توقيع معاهدة لوزان

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده ستواصل جهودها من أجل إحلال السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. جاء ذلك في رسالة نشرها الإثنين بمناسبة الذكرى المئوية لتوقيع معاهدة لوزان للسلام في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٣، بمدينة لوزان السويسرية، بين الحلفاء والقوى الوطنية التركية المنتصرة في حرب الاستقلال. وتم إثر المعاهدة ترسيم الحدود بين

سنواصل جهودنا من أجل إحلال السلام والاستقرار والأمن في المنطقة

للعيش بكرامة وحرية وفخر في وطنه». وتتضمن رؤية «قرن تركيا» برامج وأهداف الجمهورية التركية في المئوية الجديدة لتأسيسها.

وأضاف أردوغان: «بصفتنا أبناء شعب تصدى للعديد من الهجمات وتجاوز الكثير من العقبات وتغلب على العديد من الخيانات في ماضيه المجيد الذي يعود لآلاف السنين، سوف نجعل قرن تركيا حقيقة واقعة معًا بمشيئة الله».

وتابع: «سنواصل العمل بهدف إقامة تركيا قوية في الميدان وعلى طاولة المفاوضات من أجل إحلال السلام والاستقرار والأمن في منطقتنا».

وأردف: «أثناء دفاعنا بكل حزم عن الحقوق التي نلناها عبر معاهدة لوزان، سوف نعزز مكاسب بلادنا بخطوات جديدة».

وبهذه المناسبة، استذكر أردوغان «مؤسس الجمهورية المناضل مصطفى كمال أتاتورك، ورفاقه والشهداء وقدامى المحاربين». وتمنى من الله أن يديم تركيا إلى الأبد.

تركيا واليونان، والاعتراف بالجمهورية عقب حرب الاستقلال بقيادة مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، ضد قوات الحلفاء (عام ١٩١٩) وتحديد وضع الأقلية التركية في اليونان.

وأشار أردوغان إلى أن معاهدة لوزان للسلام شكلت واحدة من «نقاط التحول» في التاريخ. وشدد على أن «إرادة الشعب التركي العزيز في نيل الاستقلال الكامل أظهرت نفسها بقوة أيضًا خلال مرحلتي التفاوض والتوقيع على معاهدة لوزان للسلام».

وأوضح أن هذه الإرادة التي قادت إلى الانتصار في حرب الاستقلال رغم النقص في الإمكانيات، «ما زالت ترشد وتنير الطريق وتمنح العزيمة للنضال في مواجهة الصعوبات».

وأكد أردوغان أن التضامن الذي أبدته الدولة والشعب بعد زلزال ٦ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ «يعتبر المثال الأخير والملموس على ذلك».

ولفت إلى أن أهم مصدر للقوة والإلهام لرؤية «قرن تركيا» التي بدأت حكومته بنائها اعتبارًا من ليلة ٢٨ مايو/ أيار الماضي، هو «حب الشعب



د. محمد نور الدين:

تركيا.. ومعضلات بنيوية

واحتجاجات لمنع عزل اوجلان عن العالم الخارجي. يوم الثلاثاء في ٢٠ حزيران / يونيو الماضي أدلى بينارداغ في برنامج «٤ أسئلة و٤ أجوبة» بتصريحات فتحت الباب أمام اعتقاله عشية عيد الأضحى بتهمة مناصرة «الإرهاب الكردي» والدعاية له. قال بينارداغ: «إن العزل المطبق على عبدالله اوجلان لا يستند إلى أي أساس حقوقي. لقد أصبح من كثرة القراءة فيلسوفاً. إنه ذكي إلى أقصى درجة». هذه الكلمات كانت كافية لتقوم القيامة وهي فعلاً قامت. وشنت السلطة السياسية والقوميون المتشددون حملة تشهير بينارداغ. وما كان من القضاء إلا أن استجمع قواه ورمى بينارداغ في السجن. يقول سعاد بوزكوش في صحيفة «يني اوزغور بوليتيكا»

هو بلد «الهويات المتناحرة». خلال أقل من أسبوع كانت تركيا على موعد مع أحداث تعكس على أرض الواقع أزمتها البنيوية الرئيسية. الحدث الأول هو اعتقال مدير محطة «تيلي ١» المعارضة ميردان بينارداغ. وأثار ذلك سجلاً كبيراً بين السلطة وبين المعارضة. المسألة تتعلق بزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان المعتقل منذ ١٥ شباط / فبراير ١٩٩٩ في جزيرة ايمرالي ببحر مرمرة. ولكن منذ آخر لقاء بينه وبين أخيه محمد في ٢٥ آذار / مارس ٢٠٢١، أي منذ ٢٨ شهراً، لم يسمح لأحد بزيارته أو مكالمته حتى على الهاتف. وقد سَير الكرد في مختلف أنحاء تركيا والعالم تظاهرات

الأتاتوركية، وبين من يرى أنه بطل ديني واجه حملة استئصال الدين من الدولة والمجتمع، وبين من يرى أنه بطل قومي للکرد في اتجاه نيل حقوقهم.

والمفارقة هنا أن حزب العدالة والتنمية قد دخل على الخط من زاوية أن الشيخ سعيد ليس متمرداً ولا عاصياً بل كان شهيداً في وجه القمع الأتاتوري دفاعاً عن الشريعة.

يقول عضو اللجنة المركزية لحزب العدالة والتنمية علاء الدين بلاق، في تغريدة له: «في الذكرى السنوية لشهادتهم نتذكر برحمة وامتنان الشهيد الشيخ سعيد ورفاقه الأبطال».

وكان ذلك بداية

حرب على مواقع التواصل الاجتماعي ندد فيها البعض بوصف الشيخ بالشهيد متسائلين: «كيف يمكن وصف من اعتدى على الجيش التركي البطل بالشهيد؟» وقال

آخرون: «إن ما يمثله حزب العمال الكردستاني اليوم هو ما كان يمثله الشيخ سعيد..».

وما بين اعتقال يينارداغ لتنديده بظروف اعتقال أوجلان وما بين اعتبار الشيخ سعيد شهيداً دينياً في وجه العلمانية وإرهابياً كردياً في وجه السلطة، تواصل «الجمهورية التركية» مواجهة المعضلات المزمدة التي لم تستطع بعد، في الذكرى المئوية لتأسيسها، أن تجد حلاً لها.

*باحث ومؤرخ متخصص في الشؤون التركية.. أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية.. صحيفة «الخليج» الاماراتية

الكردية المؤيدة لأوجلان إن الدولة أرادت من وراء اعتقال يينارداغ أن تبدأ حملة استعادة البلديات التي خسرتها ولا سيما في اسطنبول وأنقرة في الانتخابات البلدية المقبلة التي ستجري في آخر آذار/ مارس من العام المقبل ٢٠٢٤. أما البلديات التي كان يرأسها منتهمون إلى «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي فالسلطة استعادتها سابقاً من طريق إقالة رؤسائها وتعيين آخرين موالين للسلطة لتولي إدارة مهامها.

الكاتب ميتيه قاينار في صحيفة «غازيتيه دوار» يرى أن اعتقال الصحفي ميردان يينارداغ هو محاولة لإسكات الصحافة الحرة المعارضة. ويقول المفكر المعروف إيمره كونغار في «جمهوريات»

إن اعتقال يينارداغ هدفه تخويف الناخبين وهو بالتالي منذ الآن ضحية الانتخابات البلدية المقبلة.

أما الحدث الثاني فيتصل بالصراع بين التيارين الديني

والعلماني. ففي ١٣ شباط/ فبراير ١٩٢٥ قام الشيخ سعيد بيران المعروف بالكردي بثورة ضد السلطة الحاكمة اعتبرت الأكبر والأشهر في تاريخ تركيا الحديث.

وقد اتسمت ثورة الشيخ سعيد بنزعتين قومية دفاعاً عن الاضطهاد الذي كان يتعرض له الكرد، ودينية احتجاجاً على إلغاء الخلافة والتشريعات المعادية للدين. ولكن الدولة نجحت في إخماد الثورة في منتصف نيسان/ إبريل واعتقال الشيخ سعيد ورفاقه.

وفي ٢٨ حزيران/ يونيو من العام نفسه صدر الحكم بإعدام هؤلاء وفي اليوم التالي نفذ الحكم فيهم.

في الذكرى ال ٩٨ لإعدامه تجدد السجال حول الشيخ سعيد بين من يرى أنه خائن لمبادئ العلمانية والثورة

تواصل تركيا مواجهة المعضلات المزمدة التي لم تستطع بعد أن تجد حلاً لها



عبد الرحمن الراشد:

تركيا اليوم... الصديقة

القاهرة ضيفاً على الرئيس السيسي. الرئيس التركي جاء للمنطقة وتعامل معها كزعيم سياسي، يعرف مصادراً القوة وحدودها. تركيا مؤثرة جيوسياسياً، حاول المؤدلجون استخدامها رمزياً ولم ينجحوا. وسبق أن استعاروا أيقونة ماليزيا، مهاتير محمد، كان رئيس وزراء لنحو ربع قرن، لكن ماليزيا بعيدة وضعيفة التأثير على المنطقة، ومهاتير لم ينخرط في اللعبة، ربّما إلا في محاولة اختراع منظمة إسلامية بديلة، مرة واحدة وفشلت في أول قمة عقدها. حتى الخميني في العقد الأول من حكمه، حجّ إليه المتطرفون

سبب الارتباك الذي نراه اليوم على البعض، أن الصورة التي رُسمت عن إردوغان في السنوات الماضية، زعيم أيديولوجي، قدم لتغيير تركيا، التي ستكون نسخة سنية من إيران. ولا أدري إن كانت هذه الصورة قد جيكت بعناية في أنقرة من قبل مساعديه للعلاقات العامة، أم أنها كانت مجرد آمانيات من عند العرب الغارقين في الماضي، واستحضار بطولاته، يسقطونها على ما يريدون أن يكون عليه عالمنا اليوم. عملياً، لم يتحقق شيء منها والرئيس رجب طيب إردوغان هو اليوم قريب من الملك سلمان، والرئيس الشيخ محمد بن زايد، وقريباً سيكون في

النقطة الأخيرة على قوائم المطالب. في التفاوض المصري التركي، مثلاً، كان هناك كثير من الأخبار عن اللقاءات والاختلافات ثم التفاهات، بما فيها مناطق النزاع الجغرافية مثل ليبيا، والحدود البحرية، والمطلوبين وغيرها.

إردوغان ليس بالزعيم المنقذ ولا بالعدو المتربص، قد لا نتفق معه على كثير من القضايا، لكن من الواضح أنه مستعد، وكذلك حكومات المنطقة مستعدة، لإنهاء الخلافات.

السؤال؛ ما هو العامل الرئيسي الذي دفع هذه الانسحابات؟ دامت «الحرب الباردة» نحو ٧ سنوات واستخدمت فيها كل الأسلحة، إلا العسكرية، ثم رأى الأتراك أن هذه الدول واقفة وقوية لم تهزها المعارضة الخارجية ولا الحملات الشرسة. ورأى خصومه العرب أن أردوغان باقٍ، وينتصر في كل جولة انتخابية، ليستمر

رئيساً، تركيا مؤثرة إقليمياً. وقد أظهر براغماتية عالية مع الجميع، إقليمياً وأوروبياً وأمريكياً. لا يمكن التنبؤ بعيداً بشأن العلاقات في المنطقة ومساراتها نتيجة تعدد النزاعات الأخرى التي لم تحسم نهائياً.

إنما انخراط الدول الرئيسية في المصالحات إلى أبعد نقطة ممكنة؛ السعودية وإيران، ومصر وتركيا مثلاً، مهم، والحقيقة غير مسبوقه بهذا الشكل الجماعي.

✳ «الشرق الأوسط»

من الإسلاميين، واليساريين، والثوريين العرب، لتتويجه زعيماً للمنطقة. وإيران مثل تركيا، دولة عالية التأثير على محيطها، لكن استمرار حربه مع العراق أفقدت الخمينيين نحو نصف أتباعهم العرب. وفي رأيي أن أحداث عام ٢٠١١ لها دور مهم في الانقسامات المتعددة. فهي التي زلزلت دول عربية، وغذت ارتداداتها الصراعات وبناء محاور متعددة وولدت أزمات لاحقة، مثل الخلاف الخليجي، وأضعفت مشروع الحكم في العراق، وزادت تدخلات القوى الإقليمية، إيران وتركيا.

لماذا اليوم هذه الانفراجات المتعددة؟
مثلاً أن للخلافات أسباباً، فللمصالحات أسباب.

الخلافات مكلفة واستهلكت نفسها، وبدأت الحكومات بخفض التوتر بينها، واستمرت حتى وجد كل فريق أن الطرف الآخر أوفى بالشروط الضرورية

للمصالحة. وهذا ما حدث مع تركيا والدول التي كانت على خلافٍ معها. توقف الجميع عن دعم الجماعات المعارضة وإيوائها، ووقف التحريض، وإنهاء المقاطعات التجارية المنظورة والأخرى غير المعلنة، وعاد زخم التعاون الاقتصادي باتفاقات حكومية، وتتويجه بالزيارات على مستوى القمة. ليست غريبة. ففي اليوم الذي يقرّر المتحاربون في أوكرانيا التصالح، ستعود المياه بين القوى المتحاربة إلى مجاريها، وسينشغل الأوكرانيون بدفن موتاهم وإصلاح بيوتهم. لم يحن الوقت بعد لذلك. درب المصالحة مع تركيا، دام نحو سنتين، وعقدت عشرات الاجتماعات حتى توصل المتفاوضون إلى

إردوغان ليس بالزعيم المنقذ ولا بالعدو المتربص

الاعلام والتكنولوجيا وحرية التعبير

مبادئ توجيهية للمدّعين العامين بشأن قضايا الجرائم المرتكبة بحق صحفيين



أبرز الملامح

1

تشكّل الملاحقة القضائية للجناة ومحاسبتهم على أفعالهم وفقاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جهود الأسرة الدولية لوضع حدٍّ لإفلات مَنْ يعتدي على الصحفيين من العقاب. وتحدّد هذه المبادئ التوجيهية العناصر التي ينبغي تحليلها في عملية صنع القرار عندما ترتكب جريمة مزعومة ضدّ صحفي، كما تضع التدابير التي يمكن أن تفرض المصلحة العامة، والنظام العام، والضمانات والثقة في إقامة العدل، في منظورها الصحيح.

2

عند إجراء تحقيق أو الإشراف عليه أو تقديم المساعدة الاستشارية بشأنه في ما يتعلّق بجريمة مزعومة ارتكبت ضدّ صحفي، ينبغي بالمدّعين العامّين أن يشرعوا في تحليل سياقي للرباط بين الجريمة المزعومة والأنشطة الإعلامية للضحية، في الماضي والحاضر، أو أن يوصوا بإجراء هذا التحليل. واستناداً إلى الاعتبارات الظرفية، ووقوع الجرائم ضدّ الصحفيين، وإلى النظم القانونية والتشريعات الوطنية، ربّما يحتاج المدّعون العامون إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً أو النظر في إجراءاته.

3

ينبغي مقاضاة الجرائم كافّة المرتكبة بحق الصحفيين، عند استيفاء معايير كفاية الأدلة والمصلحة العامة. ويجدر بالمدّعين العامّين أن يأخذوا بعين الاعتبار إمكانية اشتداد خطورة هذه الجرائم أو تصاعدها. فيمكن المصلحة العامة أن تجعل من تنفيذ قرارات عدم الملاحقة القضائية، مثل المعالجة غير القضائية أو تدابير التحويل إلى القانون المدني، أمراً غير ملائم.

4

يجب حماية سرّيّة مصادر الصحفيين في ممارسة مهمّة إعلام الجمهور. بالتالي، تكون المصادر الصحفية سرّيّة، ويجب معاملتها على هذا النحو في كل مرحلة من مراحل التحقيق والإجراءات القضائية. ويجدر بالمدّعين العامّين ضمان حماية البيانات السرية التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد أحد المصادر في الحالات التي يمكن فيها الكشف عن المصادر الصحفية عن طريق التحقيق أو أثناء الإجراءات.

5

غالباً ما يكون للجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين بعدّ عابر للحدود الوطنيّة يتطلّب تبادل المعلومات بين الدّول، ييسّره التعاون القضائي الدولي القائم على الاتفاقيات المتعددة الأطراف، أو المعاهدات الإقليمية، أو الاتفاقات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة، أو غيرها من الترتيبات بين الدّول. ويمكن المدّعون العامّون أخذ خطوات عمليّة من أجل تعاون دولي أكثر فعالية.

تمهيد

غالباً ما تكون المشاركة النشطة من جانب المدّعين العامين الخطوة الأولى في تحديد مرتكبي الجرائم والاعتداءات بحق الصحفيين ومقاضاتهم. وعلى مدى العقد الماضي، قتل ما معدّله صحفي كل أربعة أيام. بالإضافة إلى ذلك، تشير بيانات اليونسكو إلى أنّ ما يقارب 9 من أصل 10 قضايا قتل لصحفيين لا تزال من دون حل قضائي. وعندما يتعرض صحفي لاعتداء، يدفع المجتمع ككل الثمن، حيث تتآكل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وهما حجرا الأساس في المجتمعات الحديثة.

لذلك، فمن الأهمية بمكان تمكين الصحفيين من إعلام المواطنين ومحاسبة المؤسسات العامة والمسؤولين. وبغية الدّفع قدماً بيئة حرة وأمنة للعاملين في وسائل الإعلام، أبرمت اليونسكو والرابطة الدولية للمدّعين العامين (IAP) تعاوناً لتعزيز دور المدّعين العامين في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم والاعتداءات ضد الصحفيين.

في هذا الصدد، يسرّنا أن نقدّم هذه المبادئ التوجيهية للمدّعين العامين بشأن قضايا الجرائم المرتكبة بحق صحفيين. بما أنّ المدّعين العامين المستقلين هم المسؤولون عن الشروع في المحاكمات، وفي بعض الحالات عن الإشراف على التحقيقات الجنائية، فإنهم يؤدّون دوراً حيوياً في حماية الصحفيين، وضمان عدم إفلات الجرائم والاعتداءات ضدّهم من العقاب. كما يؤدّون دوراً أساسياً، إلى جانب السلطة القضائية وقوى الأمن، في تعزيز «المبادئ الثلاثة» (الوقاية والحماية والمقاضاة)، لضمان سلامة الصحفيين وبالتالي الإسهام في بناء مجتمعات عادلة وسلمية، من خلال ترسيخ سيادة القانون والحريات الأساسية.

على هذا النحو، تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز معارف المدّعين العامين وقدراتهم من خلال ما يلي: (1) تقديم رؤية حول إجراء التحقيقات أو الإشراف عليها وتقديم المساعدة الاستشارية إلى وكالات إنفاذ القانون؛ (2) تحديد المراحل والإجراءات في قضايا الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين والحفاظ على سلامة الأدلة؛ (3) التأكيد على أهمية حماية المصادر الصحفية؛ (4) مناقشة حماية الضحايا والشهود والحصانات والمزايا التي يتمتع بها الشهود المتعاونون؛ (5) دراسة مسألة المساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية وتسليم المجرمين/المتهمين؛ (6) الاعتراف بخصائص الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وغيرها من أشكال جرائم الكراهية المرتكبة بحق الصحفيين؛ (7) وتحليل الولايات القضائية في فترة ما بعد النزاع وقضايا العدالة الانتقالية.

بذلك، تندرج هذه المبادئ التوجيهية ضمن الاستراتيجية العالمية لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تهدف إلى تهيئة بيئة حرة وأمنة للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، بهدف تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في جميع أنحاء العالم. وتحقيقاً لهذا الغرض، درّبت اليونسكو وشركاؤها منذ العام 2013 أكثر من 17000 جهة قضائية من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والمنطقة العربية على المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية التعبير وسلامة الصحفيين.

من خلال النظر في كلٍّ من القانون المدني والقانون العام، نأمل أن يكتسب أولئك الذين يستخدمون هذه المبادئ التوجيهية فهماً أعمق للأطر النظرية التي يقوم عليها الحق في حرية التعبير وسلامة الصحفيين، فضلاً عن المهارات الإضافية للتطبيق العملي لهذه النظرية.

تشول كيو هوانغ
رئيس
الرابطة الدولية للمدّعين العامين

شينغ تشو
نائب المدير العامة
مساعد المدير العامة للاتصال والمعلومات بالإنابة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

المقدمة والمبادئ العامة

”

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء بدون مضايقة، وفي التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود

وهذا الحق معبّر عنه أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالمصطلحات العامة نفسها الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكلّاهما يشمل الحق ليس فقط بنقل الآراء والأفكار، لكن أيضاً بتلقي المعلومات.

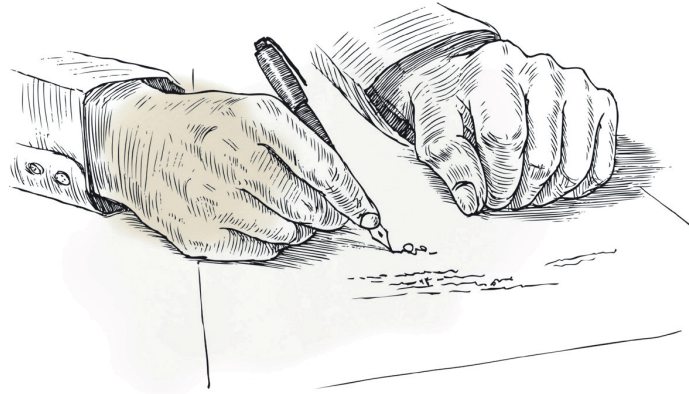
تكفل الصكوك الإقليمية أيضاً الحق في حرية الفكر والتعبير كما هي الحال في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، أو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أو الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وهي تعيد كلّها التأكيد على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تشكّل الملاحقة القضائية للجناة ومحاسبتهم على أفعالهم وفقاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من جهود الأسرة الدولية لوضع حدٍّ لإفلات من يعتدي على الصحفيين من العقاب.

فعواقب الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين لا تقتصر على الأفراد الضحايا وأسرههم فحسب، بل تمسّ حرية التعبير وحرية الصحافة ووصول الجمهور إلى المعلومات وغيرها من الحريات الأساسية المعترف بها في المعايير والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

تُعَدّ حرية التعبير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان لكل شخص، وهي مكّسة ومعترف بها عالمياً على هذا النحو. ويحق للناس جميعهم بأن يتمتّعوا بأرائهم الخاصة، إضافةً إلى الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وتبادلها. ويرتدي هذا الحق أهمية كبرى للصحفيين في واجباتهم المهنية الأساسية في التقصي عن الحقيقة ومشاركتها. بدون هذه الحرية، من المستحيل مقابلة المواطنين أو طلب معلومات من الموظفين العموميين. ويمكن هذا الحق الأساسي الناس من تبادل آرائهم وأفكارهم علناً. بدون هذا الحق، لا يمكن المرء أن ينقل معلومات موثوقة ودقيقة إلى الناس حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة حول حياتهم. وفي نهاية المطاف، لن يمكن الكشف عن الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان.

كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) بموجب المادة 19:



المقدمة والمبادئ العامة

تُشجّع الدول على دعم بناء القدرات، والتدريب، وزيادة الوعي بين المدّعين العامين وموظفي إنفاذ القانون لجهة واجبات الدّول والتزاماتها الدوليّة في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلّق بسلامة الصحفيين.

وتُعتبر أدوار الصحفيين ووظائفهم، ووسائل الإعلام الإخبارية بشكل أعمّ، حيويّة للحفاظ على مجتمع حرّ وديمقراطي. كما يجب على المدّعين العامين أن ينظروا في سياق ممارسة الأنشطة الصحفية وأثرها في الحقوق الأساسية، عند ارتكاب جريمة مزعومة ضدّ أحد الأفراد، بسبب أداء هذه الأنشطة، وتقديم المساعدة الاستشارية أو دعمها لتحليل الجريمة المزعومة قبل الشروع في الإجراءات.

لا تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى إعطاء وضع خاص للصحفيين، حيث أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. بل يكمن الهدف من ذلك في ضمان الحق في ممارسة الأنشطة المتصلة بالصحافة، في ظل ظروف تسمح بإعمال الحقوق الأساسية.

تحدّد هذه المبادئ التوجيهية العناصر التي ينبغي تحليلها في عملية صنع القرار عندما ترتكب جريمة مزعومة ضدّ صحفي، كما تضع التدابير التي يمكن أن تفرض المصلحة العامة، والنظام العام، والضمانات والثقة في إقامة العدل، في منظورها الصحيح. ويتيح تطبيق هذه المبادئ التوجيهية اتساق الإجراءات العامة التي يتخذها المدعون العامون ومراعاتها وفق الأصول القانونية. ولا تقتيد هذه المبادئ بأي حال من الأحوال الواجبات المتعلقة بكفاية الأدلة، أو مبدأ الفرصة، أو على نطاق أوسع، الواجبات المرتبطة بالسلطة الاستثنائية في قرارات الادعاء لجهة الشروع في الإجراءات الجنائية، وفقاً للقوانين والممارسات والإجراءات الوطنية.

لقد تم النظر في نظم كل من القانون المدني والقانون العام من أجل هذه المبادئ التوجيهية. لذلك، يمكن تطبيق جزء من مضمونها، لأن بعض العناصر تتناسب مع القوانين والممارسات المحلية وفقاً لحقوق الإنسان الأساسية والمعايير الدولية. في الولايات القضائية للقانون المدني، يجري المدّعون العامون التحقيقات، في حين أنهم لا يفعلون ذلك في الولايات القضائية للقانون العام.

بناءً على ذلك، تعترف هذه المبادئ التوجيهية بأهمية حرية التعبير ووسائل إعلام حرة ومستقلة ومتعدّدة ومتنوعة، سواء عبر الإنترنت أو بدون اتصال بالإنترنت. وينبغي أن يعتبر المدّعون العامون هذا الحق الجوهرية أساسياً في بناء ودعم مجتمعات شاملة، ومواطنين مستعيرين، وسيادة القانون، والمشاركة في الشؤون العامة، وكذلك في مساءلة المؤسسات العامة والمسؤولين.

على الصعيد العالمي، كثيراً ما يتعرض الصحفيون بسبب أنشطتهم الصحفية لخطر الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان بشكل خاص، بما في ذلك القتل، والتعذيب، والاختفاء القسري، والاعتقال أو التوقيف التعسفي، والطرّد التعسفي، والعنف الجسدي والجنسي، فضلاً عن التهريب والتهديد والمضايقة بجميع أنواعها، بما يشمل استهداف أفراد أسرهم. وغالباً ما تردّد هذه التكتيكات المؤذية والخطيرة الصحفيين عن مواصلة أنشطتهم أو تشجّعهم على الرقابة الذاتية، فتحرم المجتمع بالتالي من معلومات هامة.

لذلك، تهيب الأمم المتحدة بالدّول أن تمتثل لقوانينها وسياساتها وممارساتها لالتزاماتها وتعهدها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل:

- إنشاء آليات للوقاية أو تدابير حماية فعالة،
- إنشاء وحدات تحقيق خاصة أو تعيين مدّعين عامين متخصصين،
- اعتماد بروتوكولات وأساليب محدّدة للتحقيق والمقاضاة،
- ضمان المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات محايدة، وعاجلة، وشاملة، ومستقلة، وفعالة، في جميع ادعاءات العنف والتهديدات والاعتداءات بحق الصحفيين ضمن نطاق ولايتها القضائية،
- مقاضاة الجناة، بمن فيهم أولئك الذين يأمرّون بارتكاب هذه الجرائم، أو يتأمرون لارتكابها، أو يعاونون أو يحرضون أو يتسترّون عليها،
- والتأكّد من وصول الضحايا وأسرهم إلى الاستعادة والتعويض والمساعدة الملائمة¹.

¹ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 1 تشرين الأول/أكتوبر، 2020، A/HRC/45/L.42/Rev.1.

<https://owncloud.unog.ch/s/joqD0qu0R2ZnDgA>



1 إجراء التحقيقات أو الإشراف عليها وتقديم المساعدة الاستشارية لوكالات إنفاذ القانون

يحتاج المدّعي العام إلى إجراء تحليل أكثر شمولاً أو النظر في إجراءاته. ويمكن بعد ذلك أن تشمل التحقيقات البيئة الإعلامية برمّتها، والصّلات بين مختلف فئات الأشخاص المتصلة بعمل الضحية والمستفيدين المحتملين من الجريمة.

ينبغي إجراء هذا التحليل السياقي في وقت مبكر من عملية التحقيق للمساعدة في تحديد المشتبه بهم المحتملين والدوافع. ويجب تحديد هوية جميع المشاركين في الجريمة المزعومة، بمن فيهم من يأمر بالجريمة أو يعاون أو يحرض عليها أو يقدم المشورة بشأنها أو يستعين بشخص لتنفيذها. وعندما يكون مقبولاً، ينبغي تقديم هذه الأدلة إلى المحكمة دعماً للدافع أو لأغراض إصدار الأحكام أو لأي غرض قانوني آخر.

ينبغي أن تؤدي الحالات الحرجة، مثل مساعدة شخص يواجه صعوبات، أو تحقيقات، أو اعتقال صحفيين أو توقيفهم في إطار أدائهم لواجباتهم، إلى إنشاء آليات رسمية للحماية تتعلّق بالحقوق الأساسية. ويمكن أن تتضمن المواد الصحفية التي يمكن الحصول عليها في تلك الحالات معلومات تفضي إلى تحديد المصادر، وينبغي من ثم تناولها وفقاً لهذه المبادئ التوجيهية (رجاء مراجعة الفصل 3).

عندما ينطوي الأمر على وضع استراتيجيات للسيطرة على الحشود، مثل أوقات الاحتجاجات، أو التجمعات، أو التظاهرات السياسية، التي يمكن أن تشمل على سبيل المثال عمليات اعتقال جماعية (fishnet operations)، يجب على المدّعي العام أن يشجّع على إنشاء آليات لحماية ممارسة الصحفيين لأدوارهم ووظائفهم، من دون تقييد حرية التنقل أو أي حقوق أساسية أخرى عندما تمارس الأدوار والوظائف في منطقة مرخّصة.

يوصى بأن يخضع المدعون العامون لتدريب متخصص بشأن الحقوق الأساسية المتصلة بممارسة أدوار الصحفيين ووظائفهم وحماية المصادر الصحفية عند:

- إجراء التحقيقات،
- الإشراف على التحقيقات،
- تقديم المساعدة الاستشارية لوكالات إنفاذ القانون، وكذلك
- اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان ينبغي الشروع في إجراءات جنائية
- وتشتمل كلّها على صحفيين بجوانبها كافة.

في ما يتعلّق بالتحقيقات، أو الإشراف على التحقيقات أو المساعدة الاستشارية (الرسمية أو غير الرسمية) المقدّمة إلى وكالات إنفاذ القانون، التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد مباشر أو غير مباشر للمصادر الصحفية السرية، ينبغي بالمدّعي العام أن يضع تدابير محددة لحماية سرّيّة المصادر الصحفية، بما في ذلك النصّح بشأن التعامل مع المواد الصحفية وإدارتها.

ينبغي بالمدّعي العام، عند إجراء تحقيق أو الإشراف عليه أو تقديم المساعدة الاستشارية بشأنه في ما يتعلّق بجريمة مزعومة ارتكبت ضدّ صحفي، أن يشرع في تحليل سياقي للرابط بين الجريمة المزعومة والأنشطة الإعلامية للضحية، في الماضي والحاضر، أو أن يوصي بإجراء هذا التحليل. واستناداً إلى الاعتبارات الظرفيّة، ووقوع الجرائم ضدّ الصحفيين، وإلى النظم القانونيّة والتشريعات الوطنيّة، ربّما

مراحل الإجراءات في قضايا الجرائم المرتكبة ضد صحفيين والبت فيها، وسلامة الأدلة



بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تجعل المصلحة العامة من تنفيذ قرارات عدم الملاحقة القضائية، مثل المعالجة غير القضائية أو تدابير التحويل إلى القانون المدني، أمراً غير ملائم.

ينبغي مقاضاة الجرائم كافة المرتكبة بحق الصحفيين، عند استيفاء معايير كفاية الأدلة والمصلحة العامة. ويجدر بالمدعين العامين أن يأخذوا بعين الاعتبار إمكانية اشتداد خطورة هذه الجرائم أو تصاعدها.

قبل الإذن بالإجراءات، يجب على المدعي العام ضمان اكتمال التحقيق وإيضاحه كيفية الحصول على الأدلة لإعادة النظر في قانونيتها. في ظروف معينة، يمكن المدعي العام المضي قدماً في إصدار القرارات الاتهامية، في حالة عدم اكتمال الملف، عندما تبرّر المصلحة العامة ذلك، على وجه الخصوص، من أجل ما يلي:

- ضمان حماية الجمهور وسلامته، بما في ذلك الضحايا،
- منع هروب المشتبه به،
- وضع حدّ لاستمرار جريمة خطيرة،
- أو منع مضايقة الشهود أو عرقلة سير العدالة.

في هذه الظروف، يجب إكمال الملف في أقرب وقت ممكن.

وفي كل مرحلة من مراحل التحقيق، يجب على المدعي العام، قبل الإذن بالإجراءات وأثناء الإجراءات، أن يتخذ خطوات لضمان حماية الأدلة المتعلقة بالقضية وحفظها وسلامتها.

عند الإذن بالإجراءات، يجب على المدعي العام تحليل كفاية الأدلة والمصلحة العامة على حدّ سواء في الشروع في هذه الإجراءات. وينبغي اتخاذ القرارات بشكل عادل ونزيه ومن دون انحياز، من أجل ضمان العدالة للضحايا، والشهود، والمشتبه بهم، والمدعى عليهم، والجمهور. فالشفافية والمساءلة في ما يتعلّق بالقرار المتخذ وسير الإجراءات أمران حيويّان لقيّم العدالة والإنصاف. وينبغي بالمدعي العام أن يؤدّي واجباته مع احترام هذه القيم. وسعيًا إلى معرفة الحقيقة، يجب مقاضاة الجناة كافة، بمن فيهم المخططين والممولين وأصحاب الفكرة، عندما تتوفر أدلة كافية مقبولة قانوناً لفعل ذلك.

يجدر بالمدعي العام أن يقتنع بكفاية الأدلة استناداً إلى تحليل موضوعي يفي بأدنى المعايير المحلية لاستنتاج أنه يمكن القاضي أو المحكمة أن يدينوا المشتبه به بشكل معقول لارتكابه الجريمة التي كشفت عنها الأدلة المقبولة قانوناً. وينبغي أن يحافظ المدعي العام على هذا الاعتقاد طوال الإجراءات.

كجزء من تحليل مبدأ الفرصة، على المدعي العام تقييم المصلحة العامة، التي تشمل، من بين عوامل أخرى:

- الحفاظ على ثقة الجمهور في إقامة العدل،
- تقدير تأثير القرار في النظام العام،
- النظر في الحقوق الأساسية التي يمكن أن يعيقها أو ينتهكها ارتكاب الجريمة المزعومة ضد صحفي،
- وتقييم ما إذا كانت الضحية قد استهدفت على وجه التحديد لأنها من أهل الصحافة أو تقوم بأنشطة صحفية.



حماية المصادر الصحفية

يجب أن يعامل المصدر، الذي ينقل المعلومات بسريّة إلى الصحفي - مع التزام الأخير بعدم الكشف عن هويته -، ويُعد الحفاظ على عدم الكشف عن هويته أمراً أساسياً للعلاقة بين الصحفي والمصدر، بالتوافق مع قواعد السرية والمصلحة العامة. كما ينبغي حماية سريّة مصادر الصحفيين في ممارسة مهمّة إعلام الجمهور. بالتالي، تكون المصادر الصحفية سريّة، ويجب معاملتها على هذا النحو في كل مرحلة من مراحل التحقيق والإجراءات القضائية.

يجدر بالمدعي العام ضمان حماية البيانات السرية التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد أحد المصادر في الحالات التي يمكن فيها الكشف عن المصادر الصحفية عن طريق التحقيق أو أثناء الإجراءات.

بصرف النظر عن الظروف الاستثنائية للغاية، ينبغي عدم استشارة المصادر الصحفية أو المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد مصدر صحفي، أو الإعلان عنها، من دون موافقة صريحة من الصحفي، بالاتفاق مع المصدر، أو إذا تعذر ذلك، من المؤسسة الإعلامية المرتبطة بالصحفي، بالاتفاق مع المصدر.

في الظروف الاستثنائية للغاية التي يكون فيها رفع سريّة المصدر الصحفي هو عنصر التحقيق الوحيد لحل القضية، ينبغي ختم جميع المعلومات أو الأدلة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد المصدر وتقديمها إلى سلطة قضائية مختصة لتحديد شروط الاستخدام والمعالجة. وفي غياب مثل هذه الإجراءات القضائية، سيتعين على المدعي العام أن يقرر ما إذا كانت الضرورة القصوى والمتناسبة للمصلحة العامة

تبرّر رفع السرية. وعند البت في ذلك، ينبغي النظر في ما إذا كانت المصلحة العامة في إقامة العدل تفوق المصلحة العامة في الحفاظ على سريّة المصدر الصحفي، مع مراعاة ما يلي على وجه الخصوص:

- بعد استنفاد جميع أسس التحقيق الأخرى، يثبت رفع السريّة العنصر الوحيد للأدلة المتاحة لحل القضية،
- عواقب الكشف بالنسبة إلى المصدر الصحفي والصحفي،
- والمسّ بحرية الصحافة.

ينبغي بالسلطة الإدارية العليا في النيابة العامة اتخاذ قرار البت هذا أو الموافقة عليه.

على أي حال، يجب أن يكون الصحفي أو الجهاز الصحفي الذي يمثل الصحفي قادراً على التدخل في البت للتأكيد على وجهة نظره.

ينبغي اعتبار السعي إلى اكتشاف مصادر صحفي عن طريق التحقيقات المتعلقة بأي شخص يمكن أن يكون لديه، بسبب علاقاته المعتادة مع الصحفي، معلومات لتحديد هذه المصادر، انتهاكاً غير مباشر لسريّة المصادر.

يوصى بأن يشارك المدعون العامون، المدربون تدريباً متخصصاً على حماية المصادر الصحفية، هم وحدهم في عملية البت.

حماية الضحايا والشهود، والحصانات والمزايا للشهود المتعاونين

4

أ) حماية الصحفيين في إطار إجراءات التحقيق أو الإجراءات القضائية

في الحالات التي تتضمن فيها الولاية القضائية للمدعي العام برامج حماية الشهود أو برامج حماية الضحايا وأسرهم، يجب تطبيق التوجيهات التالية. وإذا كان لدى المدعي العام القدرة على أن يوصي السلطات المختصة بهذا الإجراء، فينبغي أن يسترشد بالمعايير نفسها لأغراض توصياتها. في الحالات التالية، فينبغي النظر في برنامج حماية للصحفي وأفراد أسرته عندما:

- تشير الظروف الوقائية للقضية إلى أن سلامة الصحفي أو أسرته معرضة للخطر،
- يرتبط أفراد أو جماعات عنيفة بارتكاب الجريمة المزعوم بحق صحفي، أو
- يرتبط أفراد متصّلون بالجريمة المنظمة أو المنظمات الإرهابية بارتكاب الجريمة المزعوم بحق صحفي.

بعد تقييم التهديدات من جانب السلطات المختصة، ينبغي اتخاذ تدابير محددة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير برنامجاً للمساعدة المالية، ونقل مكان الإقامة، والإسكان، وتغيير الهوية، والمساعدة النفسية، والأمن الشخصي، والأمن السلبي أو النشاط لمكان الإقامة المؤقتة أو الدائمة، و/أو إجراء لإعادة التوطين عند انتهاء التهديد.

ما عدا في الحالات التي يأذن بها القانون، أو في حالات السعي لتحقيق هدف مشروع، يجب حظر نقل:

- المعلومات التي تكشف أو تسمح باكتشاف موقع الشخص المحمي أو موقع المرافق المستخدمة لتوفير الحماية أو تغيير الهوية،
- المعلومات المتعلقة بوسائل وأساليب حماية الأشخاص المحميين،
- أو هوية ودور الشخص الذي يوفر الحماية أو يساعد في توفيرها، مع الإدراك بأنه يمكن نقل هذه المعلومات أن يسبب ضرراً بالغاً.



حماية الضحايا والشهود، والحصانات والمزايا للشهود المتعاونين

(ب) متعاون مع العدالة²

تُعَدُّ مشاركة المواطنين في التحقيقات والإجراءات القانونية التي يمكن أن تترتب عليها، بما في ذلك الإدلاء بالشهادة، أساسية لسير عمل نظام العدالة بشكل سليم. وينطبق هذا الواجب الأخلاقي والاجتماعي للمواطنين على شخص يُشتبه في ارتكابه جريمة أيضاً، أو متهم بها، يقرّر بحرية وطوعاً، الشهادة ضد شخص آخر خاضع للتحقيق أو الاتهام.

بغية ضمان سير الإجراءات المتعلقة بجرائم خطيرة معينة ضد أحد الصحفيين، يمكن أن يكون من الضروري استدعاء شهود ضالعين أو كانوا ضالعين في هذه الأنشطة الإجرامية نفسها ويطلبون مزايا معينة مقابل شهادتهم.

يجب أن يكون قرار استخدام الشهود المتعاونين مدعوماً بالأدلة، وأن يستند إلى القانون والقواعد والإجراءات المطبقة على مؤسسات الادعاء واحترام قيم العدالة. وتوخياً للشفافية ولصالح العدالة، ينبغي أن تخضع المنافع أو المزايا الممنوحة للشهود المتعاونين، باستثناء التدابير الأمنية، لالتزامات الكشف التي تقع على عاتق المدّعين العامين.

من أجل تحديد ما إذا كان من المصلحة العامة منح منفعة (منافع) إلى شاهد متعاون، يجب تقييم العوامل التالية:

- الاعتراف التام والكامل بالوقائع والإجراءات المنفذة من قبل الشاهد المتعاون بخصوص الجريمة المزعومة والجرائم الأخرى كافة لتنظيف ملف الشاهد،
- الالتزام الكامل بالتعاون في التحقيقات التي يمكن أن تكون فيها شهادة الشاهد مفيدة،

- و/أو وفقاً للقوانين والممارسات المحلية، الخضوع لاختبار كشف الكذب عندما يكون الشاهد المتعاون قد شارك في جريمة خطيرة ضد صحفي، مع شريك واحد أو أكثر، أو في ما يتصل بتنظيم إجرامي أو منظمة إرهابية، إلى جانب توخي أن يشهد الشاهد ضد شركاء أو أعضاء في المنظمة التي ينتمي أو كان ينتمي إليها الشاهد. وينبغي أن ينطبق هذا الإجراء أيضاً على متعاون من شهود العدالة عندما يكون مؤهلاً كمخبر رهن الاحتجاز (مخبر في الإقامة الجبرية).

يعود البتّ بأي مسألة تتعلق بحصانة جزئية أو كاملة للشاهد المتعاون في جريمة خطيرة ضد صحفي، مقابل شهادة ضد شركاء أو منظمة إجرامية أو منظمة إرهابية ضالعة في جريمة خطيرة ضد صحفي، إلى مدير النيابة العامة أو هيئة المراسلة التابعة للنيابة العامة التي تتولى القضية.

يجب الكشف عن جميع الحصانات والمنافع، المالية أو غير المالية، بشكل كامل وشفاف للأطراف وللجمهور باستثناء التدابير الأمنية.

(ج) حماية الشهود أثناء إجراءات المحاكمة

أثناء إجراءات المحاكمة، ينبغي أن تتاح للشهود، بناء على طلب من المدّعي العام ووفقاً للقوانين والممارسات المحلية، فرصة الإدلاء بشهادتهم خارج قاعة المحكمة، أو خلف شاشة، أو باستخدام أجهزة تكنولوجية أخرى تسمح للشاهد بعدم رؤية المتهم أو رؤية المتهم له، عندما يُحتمل أن تعرّض جلسة الاستماع حياة ذلك الشاهد أو أفراد أسرته أو أقاربه أو سلامتهم الجسدية لخطر كبير.

² مجلس أوروبا، اللجنة الوزارية، التوصية رقم 13 (97) R، 10 أيلول/سبتمبر 1997

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين/المتهمين



- نقل المعتقلين المستعدين للشهادة أو المساعدة في التحقيق أو الإجراءات العالقة،
- التفيتش والحجز،
- و/أو دفع الغرامات الجنائية وإنفاذ أوامر المصادرة.

عندما يعدّ المدعي العام طلباً للمساعدة المتبادلة استناداً إلى معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف أو اتفاقية دولية، يجب عليه أن يولي اهتماماً خاصاً لعبء الإثبات المطلوب في الولاية القضائية التي تستلم الطلب. وفي هذه المرحلة، يكون الفهم المتقن للفروق بين القانون المدني وبلدان القانون العام أساسياً، عندما ينطوي التعاون على ولايات قضائية ذات أنظمة مختلفة. لإكمال الطلب، يجوز للمدعي العام أن يلجأ إلى مساعدة المدعي العام في الولاية القضائية التي يتم فيها العثور على الأدلة المطلوبة، من خلال قاعدة البيانات المتاحة عبر الرابطة الدولية للمدعين العامين www.iap-association.org. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم المساعدة من الشرطة إلى الشرطة، أو المعونة من خلال السلطة المركزية في ولايتها القضائية التي تضع الصيغة النهائية للطلب وتحيله رسمياً على السلطة المركزية للولاية القضائية حيث تقع الأدلة المطلوبة، عند الحاجة إلى اتخاذ تدابير قسرية. وتختلف المتطلبات القانونية لتلبية الطلبات الأجنبية في

غالباً ما يكون للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين بعدّ عابر للحدود الوطنية يتطلب تبادل المعلومات بين الدول، ييسره التعاون القضائي الدولي القائم على الاتفاقيات المتعددة الأطراف، أو المعاهدات الإقليمية، أو الاتفاقات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة، أو غيرها من الترتيبات بين الدول. وفي غياب ترتيبات رسمية للمساعدة القانونية المتبادلة، يمكن البلدان أن تعتمد على مبدأ المجاملة الدولية والقضائية لمساعدة بعضها البعض في المسائل الجنائية. ويمكن المدعون العامون أخذ خطوات عملية من أجل تعاون دولي أكثر فعالية.

لا تحلّ المساعدة القانونية المتبادلة محلّ أساليب التعاون الأخرى. ولا يزال التعاون بين المدعين العامين أو الشرطة وسيلة هامة للمساعدة المتبادلة، لا سيما عندما يمكن تقديم المعلومات المطلوبة من دون الحاجة إلى تدابير قسرية.

من الممكن أيضاً تقديم طلبات للحصول على المساعدة في غياب أي معاهدة بين بلدين، بموجب مبدأ المجاملة الدولية. وتتخذ هذه الطلبات شكل خطاب تفويض قضائي لا يستمدّ مصدره من اتفاق. وتجب الدولة المطلوبة على هذه الخطابات بما يتوافق مع قانونها الداخلي.

عندما يتوقف تقييم الكفاية على الأدلة الموجودة في الخارج، على المدعي العام أن يكفل إمكانية الحصول على تلك الأدلة بطريقة تضمن مقبوليتها.

(أ) طلب المساعدة المتبادلة

بصفة عامة، تنصّ معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة على خمس آليات إلزامية أساسية للمساعدة المتبادلة:

- جمع الأدلة، بما في ذلك الوثائق والإفادات والشهادات،
- إقراض الأدلة،

المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين/المتهمين

البيانات المحددة المطلوبة وحدود تاريخ الطلب،

• اسم الجهة المصدرة ومن يمثلها، وعنوان البريد الإلكتروني من نطاق إنفاذ القانون، ورقم هاتف للاتصال المباشر،

• وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف ورقم هوية المستخدم أو اسم المستخدم لصاحب السجلات المطلوبة.

يجب إرسال أمر الحفظ إلى فريق الاستجابة لإنفاذ القانون التابع للجهة المزودة بخدمة الاتصالات المقدم إليها الطلب. وعلى المدعين العامين طلب التأكيد.

(ج) طلب تسليم المتهمين/المجرمين

إنّ التسليم هو الإجراء الرسمي الذي تطلب فيه الدولة إعادة القسرية لشخص متهم أو مُدان بجريمة، للمثول أمام القضاء أو قضاء عقوبة في الدولة الطالبة.

بالنسبة إلى الحالات العاجلة، تنصّ معظم معاهدات تسليم المجرمين على الحبس الاحتياطي للشخص، ريثما تعقد جلسة لتسليم المجرمين. ويجب على المدعي العام أن يتصرف بسرعة ومن أجل المصلحة العامة لمنع المشتبه به من الفرار، ما من شأنه إفشال عملية التسليم.

عندما يكون مكان المشتبه فيه غير محدد، يجوز للمدعي العام طلب المساعدة من أجهزة إنفاذ القانون في إعداد النشرة الحمراء، التي تطلب من وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم تحديد مكان الشخص وتوقيفه واحتجازه مؤقتاً، بانتظار تسليمه، أو تسليمه نفسه، أو أي إجراءات قانونية أخرى.

تتضمن النشرة الحمراء أساساً نوعين من المعلومات: معلومات عن هوية الشخص المطلوب، ومعلومات عن الجريمة التي يكون هذا الشخص مطلوباً بسببها. ويتم إصدار النشرات الحمراء من قبل الإنتربول.

عندما يعدّ المدعي العام طلباً للتسليم، ينبغي به أن يولي اهتماماً خاصاً لعبء الإثبات المطلوب، ومبدأ التخصص ومبدأ ازدواجية التجريم الذي يمكن أن ينطبق. ويجب على المدعي العام أن يقدم طلبه إلى السلطة المركزية في بلده، التي تحيله على البلد المقدم إليه الطلب.

الحصول على الأدلة باختلاف البلدان. كلما كانت التدابير القسرية أكثر تدخلاً، كلما ارتفعت عتبة الإثبات لتلبية المتطلبات القانونية للطلب. في ما يلي بعض العناصر التي تحتاج إلى المعالجة:

- الحاجة إلى السرية،
- الحاجة إلى صفة العجلة،
- إذا كانت الأدلة بحاجة إلى المصادقة،
- و/أو الطلب بحاجة إلى الترجمة.

يُفترض أن يواصل المدعي العام التواصل مع نظيره في البلد المقدم له الطلب، من خلال إعطاء تفاصيل الاتصال الرسمي وغير الرسمي به. ويجب أن يكون الطلب محدداً ومتناسباً. كما يعدّ إرسال مسوّد الطلب قبل إرساله عبر القنوات الرسمية من أفضل الممارسات، حيث أنّه يوفرّ فرصاً لإثبات صلاحية الطلبات، وحل المشاكل، وتسريع تنفيذها.

(ب) الأدلة الإلكترونية

تتزايد أهمية استخدام الأدلة الإلكترونية في مقاضاة أنواع الجرائم كافة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد صحفيين. لكن الأدلة الإلكترونية متغيرة، وقابلة للتعديل بسهولة، وحساسة من حيث الوقت، وغير مقيّدة بولايات قضائية إقليمية، ما يمكن أن يؤدي إلى تضيق الموقع. لذا، على المحققين والمدعين العامين التصرف بسرعة لتحديد الأدلة الإلكترونية، ومعرفة موقعها والحفاظ عليها.

قبل إرسال أي طلب إلى بلد أجنبي، ينبغي بالمدعي العام أن يستنفد جميع السبل الوطنية عند محاولة الحصول على الأدلة الإلكترونية المطلوبة. ويجدر بالمدعي العام اتخاذ خطوات لإصدار أوامر الحفظ إلى الجهة المزودة بخدمة الاتصالات، قبيل إرسال طلب لاحق لإنتاج البيانات عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة أو أمر الحجز. ويقبل بعض مقدمي خدمات الاتصالات طلبات حفظ البيانات الآتية مباشرة من وكالات إنفاذ القانون الأجنبية، أو من سلطات الادعاء العام الأجنبية. وينبغي بالمدعي العام أن يتحقق مع السلطة المقدم إليها الطلب، أو مع الجهة المزودة بخدمة الاتصالات، مما إذا كان بإمكان صاحب الحساب أن يعرف بطلب الحفظ، لإعادة النظر في استراتيجية التحقيق وفقاً لذلك. ويجب أن يحتوي الأمر بالحفظ على العناصر التالية:

- السجلات المطلوبة مع خصوصية، بما في ذلك فئات

الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وغيرها من أشكال جرائم الكراهية بحق الصحفيين



تُثار قضية الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين على الصعيد العالمي، حيث يدعو التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها أيضاً إلى مكافحة العنف ضد الصحفيات. ويتعرض الصحفيون والصحفيات للعنف والتهديد لسلامتهم أثناء أدائهم لواجباتهم. لكن تتعرض الصحفيات لأشكال محددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي، وغير ذلك من أشكال التهريب، بما في ذلك التهديدات. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية الإطار الذي يجب أن تتخذ فيه قرارات المصلحة العامة، في سياق الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي ضد الصحفيين والصحفيات أو أي شكل آخر من أشكال جرائم الكراهية.

يجوز للمدعي العام، عند ممارسته لواجباته في توجيه الاتهام بجريمة بحق صحفية، أن يشرع في إجراء تحليل جندي من خلال دراسة علاقات القوة الكامنة وغيرها من الديناميات التي تحدّد ما إذا كان التمييز عاملاً أو دافعاً لارتكاب الجريمة. ويتطلب هذا التحليل فهماً للاختلافات في الوضع والسلطة والأدوار وأثر الكراهية عند تقييم الأدلة ودراسة الدافع في ارتكاب جريمة ما.

عند تحديد المدعي العام الحكم المناسب، عليه أن ينظر في عوامل مثل الدافع على أساس النوع الاجتماعي، ما يشكل ظرفاً مشدداً للعقوبة. وحيثما يسمح القانون الوطني بذلك، سيقدم المدعي العام أدلة لاقتراح عقوبات مناسبة للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، وما يتصل بذلك من ضرر، بما في ذلك الضرر الجسدي والنفسي والاجتماعي الذي يلحق بالضحايا وأسرتهم ومجتمعاتهم المحلية. وينبغي أن تعكس توصيات الأحكام حالة الصحفيات والأبعاد الجنديّة للجرائم المرتكبة، لتكون عاملاً مشدداً للعقوبة.

تعبّر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD) عن الحق في حرية التعبير، وكذلك الحق في حرية الفكر والوجدان والدين وحرية الرأي والتعبير. وتتعهّد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري بجميع أشكاله والقضاء عليه، وضمان حق كل فرد في المساواة أمام القانون، من دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي، أو الميل الجنسي، أو العرق، أو اللون، أو المعتقدات الدينية، أو الأصل القومي أو الإثني. كما يجدر بالمدعي العام تقديم الأدلة لاقتراح عقوبات مناسبة للضرر المتصل بالجرائم القائمة على الكراهية، بما في ذلك الضرر الجسدي والنفسي للضحية. وينبغي أن تعكس توصيات الأحكام حالة الكراهية أو النوع الاجتماعي كعامل مشدّد.

الولايات القضائية في مرحلة ما بعد النزاع وقضايا العدالة الانتقالية



في أعقاب النزاع أو الحكم الاستبدادي، تقدّم العدالة الانتقالية مروحةً من العمليات والآليات المرتبطة بمسعى المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الماضية الواسعة النطاق، من أجل ضمان المساءلة وإحقاق العدالة وتحقيق المصالحة. وتتألف العدالة الانتقالية من عمليات وآليات قضائية وغير قضائية، بما في ذلك مبادرات المقاضاة أو التقصي عن الحقائق.

تشدّد حماية المدنيين في النزاعات المسلحة على مسؤولية الدّول في الامتثال للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي بوضع حد للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية والمحلية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين أثناء النزاع وفي المرحلة الانتقالية نحو دولة القانون. وينبغي أن يتخذ المدّعون العامون في الولايات القضائية، بعد انتهاء النزاع، الخطوات المناسبة لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدّ الصحفيين في حالات النزاع المسلّح، من أجل مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم.

الخاتمة

تقع سيادة القانون وأولوية الحقوق الأساسية في صميم وظائف الادعاء العام. ويُعتبر إجراء تحقيق غير منحاز، وفعال، ومستقل في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، أو الإشراف عليه، أو إسداء المشورة بشأنه، بالغ الأهمية من أجل صون حرية الرأي والتعبير. وعندما يتخذ المدعون العامون قرارات منصفة، من دون انحياز وبكل نزاهة، بغية ضمان العدالة للضحايا والجمهور، فإنهم يساعدون على الحفاظ على مجتمع حر وديمقراطي. وتشمل قيم العدالة والإنصاف الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالقرارات المتخذة في إطار سير الإجراءات. كما يشكل كل ما سبق جزءاً من الالتزام العام للمدعين العامين بحماية العدالة، والإنصاف، والمصلحة العامة والخير العام.



تتحقق مكافحة الإفلات من العقاب الذي يحيط بالاعتداءات على الصحفيين، عندما ترتدي الآليات والمبادئ المشار إليها في هذه المبادئ التوجيهية، وجهود التعاون مع أجهزة النيابة العامة الأخرى أو وكالات إنفاذ القانون، أهمية قصوى ومركزية كاستراتيجيات للتنفيذ. وتعد هذه الآليات وسيلة لتحقيق البحث عن الحقيقة والعدالة، مع إدراك أن المدعي العام ملزم بالتمسك العدالة، مع حماية المجتمع والدفاع عن حقوق الصحفيين في الوقت نفسه، باستخدام نهج فعال وكفؤ.

من شأن زيادة الوعي، من خلال تدريب المدعين العامين، أن يبني القدرات ويسهل اتخاذ خطوة هامة نحو مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي لأجهزة النيابة العامة أن تضع أو تقدم مناهج دراسية تشمل مواداً متصلة بسلامة الصحفيين، وحماية المصادر الصحفية، والحقوق الأساسية.

يُعد نشر أفضل الممارسات، بما في ذلك التحليل السياقي، وحماية مصادر الصحفيين، وحماية الشهود والمتعاونين مع العدالة، والتحليل الجندي، بالغ الأهمية للحفاظ على الثقة في إقامة العدل. وينبغي بأجهزة النيابة العامة أن تعتمد جميع الأحكام والآليات المتاحة قانوناً لمساعدة المدعين العامين على تحديد الجرائم التي يوجهون التهم إليها، وعلى إيلاء اهتمام خاص لتحديد التمييز والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي ضد الصحفيين.



ضياء ثابت :

مسودات التشريعات والقوانين النافذة والإجراءات الإدارية وتأثيرها على حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق

*يونسكو العراق

المقدمة: يهدف هذا التقرير المقتضب إلى توجيه نظر المعنيين بتأثير مشاريع القوانين المؤجلة والقوانين السارية على حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق، عبر تحليل مبسط للمشهد التشريعي الحالي في العراق، مع التركيز بشكل خاص على مسودات مجلس النواب المؤجلة والقوانين النافذة والاطر التنظيمية العشوائية المعتمدة مع وجود إجراءات حكومية إدارية هي الأخرى عشوائية او انتقامية غالبا، وانعكاساتها على البيئة الإعلامية.

نظرة عامة على حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق

من المؤسف ان تكون بيئة الصحافة والاعلام وحرية التعبير عن الراي بشكل عام، كرات تتحرك داخل مستوعب كبير يحمل عنوان نظام ديمقراطي (تعددي كما وصفه الدستور، وهذه الحركة العشوائية القاسية تجعل هذه الكرات ترتطم بعضها ببعض او بجدران هذا المستوعب دون ان تسير بمسارات نظامية طبيعية لا تجعل من حركة نقل المعلومات محكومة بمزاجيات الساسة والقائمين على الحكم او جماعات الضغط الأخرى في البلد.

وإذا ما نظرنا الى اطر التشريعات فسنجدها :

مسودات التشريعات المؤجلة في مجلس النواب العراقي:

(١) مشاريع قوانين وهي:

- حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي
- حق الحصول او الوصول الى المعلومات
- الجرائم المعلوماتية
- مشروع قانون هيئة الاعلام والاتصالات
- حماية البيانات والحق بالخصوصية - مشروع قانون الانترنت والمعلوماتية
- مشروع قانون وزارة الاتصالات
- مشروع قانون حقوق الملكية الفكرية والابتكارات
- مشروع قانون النشر والمطبوعات

(٢) قوانين اقرت ودخلت حيز التنفيذ لكنها لا تستخدم

- قانون حقوق الصحفيين
- قانون التوقيع الالكتروني
- قانون حماية السوق والمستهلك
- قانون مكافحة

(٣) قوانين موروثة من النظام السابق

- قانون العقوبات(مواد النشر والتشهير والمساس بسمعة مؤسسات الحكومة)
- قوانين أخرى متفرقة قانون المطبوعات والمصنفات الفكرية

(٤) سوابق قضائية:

- هنالك أكثر من ١٦٠ سابقة قضائية ومبدأ تمييزي عاملت النشر والاعلام والصحافة والمحتوى الرقمي.
- صدرت قرابة سبعة اعمامات من رئيس السلطة القضائية في العراق وجهت لصالح الصحفيين غالبا ومنذ العام ٢٠٢١ وحتى بداية العام ٢٠٢٣ ، لكن للأسف لاتزال بعض المحاكم في المحافظات وبغداد تعمل بخلاف تلك الاعمامات.
- محاكم النشر والاعلام، تأسست في أيلول ٢٠٢٢ ، وتوزعت على المناطق الاستثنائية في العراق عدا إقليم كردستان، لكنها لا تزال حتى الان تعاني من مشاكل تتعلق بتوجيه القضايا الى محاكم التحقيق وليس اليها، رغم صدور اعمامين من قبل رئيس السلطة القضائية.

0) الإجراءات الإدارية:

- إجراءات صادرة عن مكتب رئيس الوزراء، الحالي او من سبقه

والتي غالباً كانت ارتجالية واجتهادات لم تساير الدستور العراقي وخالفت معايير حرية التعبير عن الرأي عالمياً، لعل آخرها ما صدر بكتاب رسمي من قبل مكتب رئيس الوزراء الحالي محمد السوداني والذي خول هيئة الاعلام والاتصالات منح رخص للكوادر الإعلامية والصحفية لكي تسهل الجهات الأمنية حركة الصحفيين والإعلاميين اثناء أداء واجباتهم، وهي مخالفة كبيرة جداً لا تمت الى قانون الهيئة بصله وات بخلاف الدستور العراقي والقوانين.

- إجراءات هيئة الاعلام والاتصالات،

التي صدرت منذ العام ٢٠١٠ وحتى الآن أكثر من ١١٩ كتاب رسمي بعناوين توجيهات لوسائل الاعلام اعمامات خاصة وعامة موجهة لوسائل اعلام او لأفراد بعينهم او مكاتب (إعلامية وفيها مخالفات لقانون الهيئة وادوارها التنظيمية وصلاحياتها، ولعل آخرها اللائحة التي أطلقتها لتنظيم المحتوى والاستخدام الرقمي.

- إجراءات وزارية وإدارية منفردة :

كقرارات وزراء الداخلية وعددها تقريبا ٣٦ قرار واجراء وزاري، و آخرها توجيه وزير الداخلية باعتقال من يسيء الى رجال الامن والمراتب عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وهو امر قد يستخدم في أي وقت ضد أي شخص صحفي كان او مستخدم عادي يسعى لإيصال مظلوميته او نقل معلومة تمس عنصر امن المراتب الأخرى.

- إجراءات المحافظين ومدراء الوحدات الإدارية :

هنالك الكثير من الأوامر الإدارية على مستوى محافظة او قضاء او ناحية صدرت خلال الأعوام السابقة، وضعت أعباء كثيرة على كاهل الكوادر الصحفية والإعلامية بخلاف القانون والدستور. الإحصائية الأولية لدى اليونسكو تقول انها فاقت ٢٠٠ امر اداري مختلف كان اخرها في قضاء خانقين عام ٢٠٢٢، حينما أصدر مدير القضاء امرا على مفارز الشرطة والامن بمنع أي صحفي لا يحمل بطاقة تعريفية او باج نقابة الصحفيين من ممارسة عمله.

التحديات والاهتمامات

(أ) تحديد وتحليل التحديات والمخاوف الرئيسية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة في العراق، مع الأخذ في الاعتبار مشاريع التشريعات المؤجلة والقوانين النافذة والإجراءات الإدارية المخالفة للدستور العراقي ومعايير حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة في العراق.

(ب) الرقابة الذاتية والوصول المحدود إلى المعلومات واحتمال انتشار المعلومات الخاطئة، باتت أعباء إضافية وحجج تفرض على الصحافة والصحفيين وتعيقهم من ممارسة عملهم بشكل صحيح ومهني.

(ج) تفعيل أنماط المدافعة الفعالة وحملات المناصرة التي تستهدف المشرعين، المسؤولين في الحكومة، هيئة

الاعلام والاتصالات لكي توضع القواعد الخاصة بممارسة حرية التعبير وحرية الصحافة في اماكنها الصحيحة.

التوصيات:

أ) تقديم توصيات لمجلس النواب العراقي لمعالجة مشروع التشريعات المؤجلة وتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة ويشمل ذلك إعادة النظر في مشاريع القوانين المؤجلة وتعديلها، وضمان الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز الشفافية والمشاركة العامة في العملية التشريعية.

ب) تدابير مقترحة لتحسين إنفاذ القوانين القائمة لحماية حقوق الصحفيين، وحماية حرية وسائل الإعلام، وضمان بيئة مواتية لوسائل الإعلام سيما الحرة والمستقلة منها.

ج) تشكيل مجالس وطنية وأخرى على مستوى المحافظات للصحافة والاعلام لكي تقوم بواجبات قد تكون النقابات والمنظمات المدنية اهملتها ولم تراعيها، كمواضيع عقود العمل والحقوق المهنية وما شابه ذلك.

خاتمة

لخص هذا التقرير النتائج الرئيسية لما يحصل في الوسط الصحفي والإعلامي والعلاقة مع السلطات الاخرى، مع التأكيد على تأثير مشروع التشريع المؤجل والقوانين المعمول بها على حرية التعبير وحرية الصحافة في العراق. التأكيد على أهمية إنشاء إطار قانوني يدعم حرية وسائل الإعلام ويحمي حقوق الصحفيين كعناصر حاسمة في المجتمع الديمقراطي وعدم ترسيخ ثقافة الخلط بين الصلاحيات كما يحصل حالياً من قبل الحكومة التي تنيط أدواراً غي حقيقة ولا تخصصية الى هيئة الاعلام والاتصالات مما قد يحولها الى مؤسسة قامعة للحريات مقيدة للعمل الصحفي عبر ما يسمى تراخيص ممارسة العمل الصحفي والاعلامي.

ملاحظة:

يجب تطوير هذا التقرير بشكل أكبر من خلال إجراء بحث متعمق حول مسودات تشريعات مؤجلة محددة وقوانين قائمة في العراق، ومن خلال دمج البيانات الإحصائية ودراسات الحالة وآراء الخبراء لدعم التحليل لذا فان ورشة العمل الحالية ستضيف الى هذا التقرير ما يطرحه المشاركون ولاحقاً يعمم على الجميع.

النشاطات والفعاليات التي تمت في سياق المشروع للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

بدأت اليونسكو التخطيط لإطلاق مشروع كسر حاجز الصمت بتاريخ كانون اول ٢٠٢١. الداخلية، وهيئة الاعلام والاتصالات. في تاريخ شباط ٢٠٢٢ وقعت ثلاث اوراق تعاون مع كل من مجلس القضاء الاعلى، وزارة في اذار ٢٠٢٢ عقدت اربعة ورش عمل مختلفة مع الصحفيين، الصحفيات، منظمات مجتمع مدني، ومع بعض وسائل الاعلام لتتفق على اليات تنفيذ نشاطات مشروع كسر حاجز الصمت. في نيسان ٢٠٢٢ عقدت

اليونسكو نشاطين مشتركين مع القضاء والداخلية وهيئة الاعلام والصحفيين لتطلعهم على خطة عمل المشروع.

* في العاشر من ايار ٢٠٢٢ أطلقت اليونسكو مشروع كسر حاجز الصمت لحماية الصحفيين مع الممول وجهات حكومية شريكة بحضور الصحفيين وكان على هامش احتفالية اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٢. * في حزيران أوفدت اليونسكو ممثل عن القضاء العراقي الى اجتماعات اليونسكو الاقليمية لتحديث خطة عمل الامم المتحدة لحماية الصحفيين ومكافحة الافلات من العقاب في مدينة الرباط.

* في الشهر نفسه من العام ٢٠٢٢ اشركت اليونسكو القضاء العراقي بإعمال نشاطاتها الدولية لوضع خطة عمل جديدة لعشر سنوات -٢٠٢٢-٢٠٣٢ لحماية الصحفيين ومكافحة الافلات من العقاب.

* في تموز ٢٠٢٢ عقدت اليونسكو ورشة عمل متخصصة للصحفيين العراقيين عن المطالب الخاصة بهم اتجاه الداخلية والقضاء العراقي. في سبتمبر ٢٠٢٢ عقدت اليونسكو عددا من الاجتماعات وورشتي عمل مع الداخلية وأطلعته على مطالب الصحفيين العراقيين. وفي الشهر نفسه التقت اليونسكو برئيس السلطة القضائية واخذت منه وعدا بإعادة تأسيس محاكم النشر والاعلام لتكون وسيلة مرنة للتعامل مع الصحفيين والإعلاميين. في الشهر ذاته عقدت اليونسكو نشاطا مع جهات مختلفة من الحكومة والقضاء والبرلمان وهيئة الاعلام والاتصالات لتثبيت بعض الحقوق الاساسية للصحفيين ورفع المحددات التي تعيق عملهم. * في اكتوبر من العام ٢٠٢٢ عقدت اليونسكو دورات تدريبية للصحفيات العراقيات في مجالات الامن الرقمي، التمكين من المهارات الصحفية الرقمية، الحماية القانونية ورفع الوعي.

* في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٢ أوفدت اليونسكو ممثلين من هيئة الاعلام والاتصالات للمشاركة في احداث اليوم العالمي لإنهاء الافلات من العقاب في فينا.

* في الشهر نفسه اقامت اليونسكو ورشة عمل عن المطالب المتبادلة بين الصحفيين والسلطات القضائية. * في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢ عقدت اليونسكو ورشة عمل مع القضاء العراقي والداخلية والصحفيين لمناقشة الإطار التنظيمي للإعلام والاتصالات.

* في كانون اول ٢٠٢٢ عقدت اليونسكو ورشة عمل عن تمكين الصحفيات والاعلاميات في القوانين والاجراءات الحكومية الخاصة بالإعلام والصحافة والاتصالات.

* في الشهر نفسه عقد مكتب اليونسكو اجتماعات مع القضاء في اقليم كردستان ونقابة الصحفيين والمجتمع الصحفي والاعلامي ومع الادعاء العام في شباط ٢٠٢٣ عقدت اليونسكو نشاطين مشتركين مع القضاء العراقي حول تأسيس قضاء عراقي مراعي لحرية التعبير عن الراي في الشهر ذاته أوفدت اليونسكو ممثل عن القضاء العراقي للاشتراك في مؤتمر باريس الخاص بصياغة وثيقة عالمية جديدة لتنظيم حرية التعبير عن الراي عبر الانترنت في اذار ٢٠٢٣ اقامت اليونسكو دورة تدريبية لمجموعة من قضاة محاكم النشر والاعلام حول المعايير العالمية لحرية التعبير عن الراي.

* في نيسان ٢٠٢٣ عقدت اليونسكو دورة تدريبية مع وزارة الداخلية ولقاء مع الوزير لرفع اي محدد يعيق

عمل الصحفيين ومن بينها كتاب عمليات بغداد في ايار ٢٠٢٣ احتفت اليونسكو باليوم العالمي لحرية الصحافة بشراكة وطنية وأطلقت بيان بغداد الاول لحرية الصحافة. في الشهر ذاته عقدت اليونسكو ثلاث دورات تدريب للقضاة العراقيين ومكاتب الادعاء العام ودورتين لوزارة الداخلية بشراكة الصحفيين لتعزيز حرية التعبير عن الراي وسلامة الصحفيين والصحفيات.

* في حزيران ٢٠٢٣ عقدت اليونسكو دورتين تدريبيتين للقضاء العراقي وأصبح عدد القضاة الذين تدريبوا مع اليونسكو ١٢٠ قاضي واعضاء من الادعاء العام. للفترة ما بين ايار ٢٠٢٢ وحزيران ٢٠٢٣ دربت اليونسكو: ١٤٨ قاضي وقاضية حول القضاء المراعي لحرية التعبير عن الراي .

* ساهمت بأطلاق سراح قرابة ١٩ صحفي واسقاط قضايا عنهم وتحويل مسار الملاحقات القضائية الى التسوية الودية.

* ساهمت في الدفع نحو اسقاط ٣٢٥ دعوى مرفوعة من الحكومية ضد الصحفيين بأمر من رئيس مجلس الوزراء واسهمت في تخفيف الاحكام القضائية الصادرة بحق ما يسمونهم (اصحاب المحتوى الهابط).

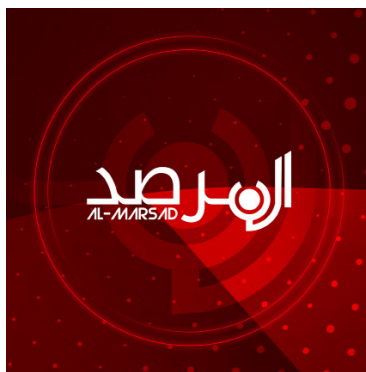
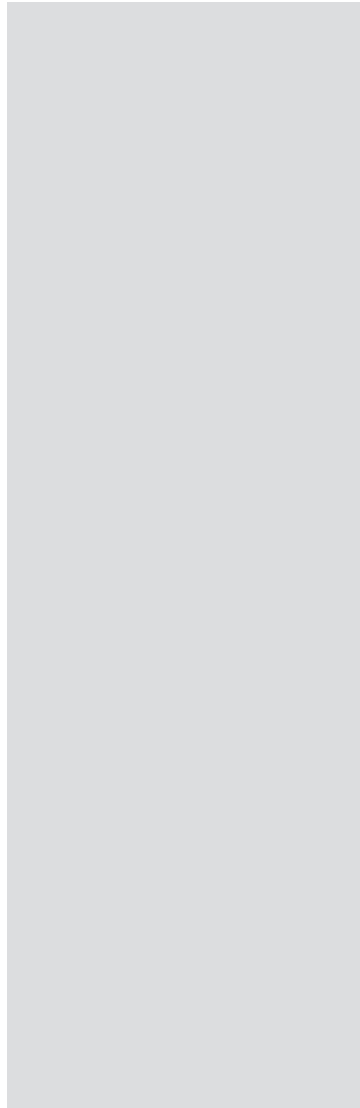
* دربت اليونسكو ايضا قرابة ٥٠ ضابط و ٢٢ ضابطة من وزارة الداخلية والصنوف الامينة المختلفة حول الممارسات المثلى لتعزيز حرية التعبير عن الراي وسلامة الصحفيين. اشركت اليونسكو قرابة ١١٥ صحفي و ٦٢ صحفية في ورش عمل ونشاطات واجتماعات تخص مضامين مشروع كسر حاجز الصمت.

* ومن اقليم كردستان شارك أكثر من ١٠ قضاة و ١٣ ضابط و ٤ ادعاء عام و ٤٤ صحفي و ٢٧ صحفية من الاقليم.

* على مستوى الاجراءات القضائية صدرت سبعة اعمامات مهمة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى تصب كلها في صالح الصحفيين والاعلاميين من بينها عدم مساءلة اي صحفي او اعلامي بسبب ديون او مخالفات قانونية ارتكبتها المؤسسة الاعلامية. وهذه الاعامات كان مكتب اليونسكو طرفا في تقديم مشورة والدفع نحو اصدارها. اسهمت اليونسكو من خلال هذا المشروع بدفع وزارة الداخلية بإصدار كتابا يوجه قوات انفاذ القانون بكل انواعها بان كتاب عمليات بغداد ملغى ولا يجوز مطالبة اي صحفي به ونحن ننتظر صدور الكتاب قريبا جدا.

* تم العمل من خلال المشروع على تحسين الاستجابة الحكومية للبلاغات المقدمة من قبل الصحفيات العراقيات عبر منصة الابلاغ الرقمي وحاليا يتم التهيئة لتعزيز دور المنصة وربطها بخط مساعدة خاص للصحفيات العراقيات.

* كاتب وصحفي عراقي مديرالعلاقات والاعلام لمنظمة يونسكو العراق ومسؤول البرامج والمشاريع في قطاع المعلومات والاتصالات لمنظمة اليونسكو



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad%20daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)